الحبيب بورقيبة :

تداعيات منذ أريحا

خطاب أريحا سنة ١٩٦٥



بين التسوية و التطبيع



دار السعادة - الجلفة



اســتـــــهــلال

كان هدف الصهيونية هو استقطاب يهود العالم و تركيزهم في فلسطين على حساب شعبها و امتلاك الأراضي مقابل التهجير و معالجة اللجوء في البلاد العربية ، ثم محاولة التسوية و الطمس للهوية و التطبيع .

و قد لقي المغتصبون المساعدة في ترسيخ المبادئ بعدما كانت مطوية دهرا في سجلات السرية و الكتمان ، و يسوق لها الآن بعض من يعتبرها فتوحات لرؤية استراتيجية سابقة لأوانها ، و هي تنفّذ اليوم بحذافيرها بعدما كانت توصف بالخيانة و العمالة .

فور صدور قرار التقسيم (29 / 11 / 1947) ، خرج المشروع التونسي ليؤكد هذه الحقيقة و معه السبق الذي تكشفت معه فيما بعد علاقات تربط قادة تونسيين بالصهاينة ليعملوا معا على المشروع الظالم على حساب الفلسطينيين ، و كان يتضمن ثلاث نقاط بارزة : أن تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة ، مع عودة اللاجئين إلى دولتهم الجديدة ، و بالشروع في المصالحة لانتهاء الحرب ، وفق سياسة مجربة في عرف بورقيبة متعهد هذا المشروع ، خلاصتها * خذ و طالب * و لا جدوى من الحرب فهي لا تعطي حقوقا و لا تبني بلدا .

كان رفض مشروع بورقيبة بتداعيات خطاب أريحا للفلسطينيين واسعا شمل كل المنظمات و الهيئات و الملوك و الرؤساء و الشعوب مصحوبا بالتنديد و المقاطعة و الردود الملهبة النارية .

رغم فداحة المشروع ، فقد كانت لبورقيبة مبادرة أخرى عام 1973 تخص السلام ، فالحروب في رأيه قد أنهكت العرب و لم ترجع الحقوق ، و اشترط لها اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين ، و الموافقة على قرار التقسيم و تعيين الحدود لإقامة دولة فلسطين .

هذه المقالات المجموعة فيها جملة من الحقائق التي تدور حول القضية الفلسطينية و هي جوهر الصراع العربي الإسلامي الصهيوني ، لتبين مساهمة المشروع و المبادرة المقدمين من الرئيس بورقيبة في زيادة مشكلة الفلسطينيين و تغول الصهاينة و تقديم التنازلات و المبررات لهم ، و لتكشف التعاون الخفي مع اليهود في إقامة دولتهم المنشودة مع عمالة الحكام العرب ، و على رأسهم الرئيس التونسي قبل أن ينطلق فيه أنور السادات .

تبدأ المقالات بتاريخ رسمي طويل من التطبيع في تونس ، و قراءة في كتاب * تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية * و تحديد الغرض من خطاب بورقيبة في أريحا مع تسجيل خطابه كاملا ، ثم بورقيبة و إشكالية الهوية في تونس ، و رصد لمحاولة الملك حسين اغتيال بورقيبة ، و أضواء على موقفه من قضية فلسطين و علاقته باليهود ، في كتاب * دراسات منهجية الحكم و السياسة البورقيبية * ، و مقارنة حالة تونس قبل الاستقلال مع فلسطين و انحراف بورقيبة ، و عرض لكتاب * إسرائيل و بلاد المغرب * في التطبيع و ميكيافيلية الدولة الوطنية في المغرب العربي للطاهر الأسود أول من أثار علاقة بورقيبة المشبوهة بالصهاينة ، و تونس ساحة مواجهة بين الصهيونية و المقاومة في واجهة بورقيبة ... و في الختام عرض مفصل تاريخي مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

لقد استبعدت المقالات و الآراء التي تصب في الجهة الأخرى من اعتبار الرئيس بورقيبة الرمز الأمثل للشعب التونسي و كذا النصوص الكاشفة في ملف حقوق الإنسان الأسود كي لا تشوش على المطلوب من انحراف في توجه القادة التونسيين منذ خطاب أريحا بحيث شكل منعرجا واسع المدى في صورته العالمية بالنظر إلى

أهمية القضية الفلسطينية في وجدان الشعبين العربي و الإسلامي ، بل حتى في شكلها الإنساني ، بعيدا عن تزوير التاريخ لفائدة عظمة موهومة .

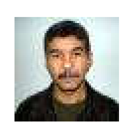
لم يكن لي عمل بعد هذا التقديم غير تقييد المقالات و جمعها لتكون متاحة من خلال روابط الموضوع في سجل واحد ليحصل النفع منها بدل الشتات ، و الله ولي التوفيق .

بشير هزرشي (الجلفة : أوت 2018)



تونس.. تاريخ رسمي طويل من التطبيع

سمير ساسي



ما تزال حادثة غناء بعض المغنين التونسيين في مدينة إيلات المحتلة تثير جدلا كبيرا في تونس، خاصة أن أحد هؤلاء المغنين هتف بحياة مجرم الحرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مقترنا باسم رئيس الدولة زين العابدين بن علي. وقد اختلفت ردود الفعل تجاه حركة التطبيع الثقافية هذه، لكنها ردود أجمعت على الاستنكار الشديد للعملي.

ووصل الأمر بالبعض إلى عقد مقارنة بين قافلة المطبعين الذين استعملوا جوازات السفر التونسية وعبروا عبر المسالك القانونية، أي بعلم من أجهزة الدولة، وبين قافلة الحرية في مقارنة لا تخلو من سخرية بادية لكل قارئ، وانتهى الأمر بالاتفاق على تسمية الأولى قافلة العار.

غير أن الوجه الخفي من هذا الجدل هو ما يتعلق برد فعل معسكر التطبيع الثقافي الذي تتزعمه نخبة من المحسوبين على اليسار وبعض العلمانيين الذي يتسترون خلف أجهزة الدولة، وكذلك موقف السلطة نفسها من هذه الحركة التي يبدو أن لها تاريخا غير قصير في تونس.

وتبدو أهمية تناول هذا الوجه الخفي في كونه يكشف حقيقة التحالف بين السياسي والثقافي في هذا المجال رغم الاختلاف البيّن بين رموزه، ذلك أن السلطة التي لا تخفي رغبتها في التطبيع مع الكيان الصهيوني كما سنرى، ووجدت في هؤلاء الذين يحسبون على القطاع الثقافي "مركبا سهلا" لبلوغ غاية -إلى حد الآن- لا تجرؤ على الإعلان عنها صراحة.

وحتى نتبين هذا التحالف -أو "تقاطع المصالح" بتعبير أدق- بين الطرفين، لا بد من تتبع جملة من الوقائع التاريخية التي شهدتها البلاد ذات علاقة بالموقف من القضية الفلسطينية والكيان الصهيوني.

بدايتنا ستكون مع ما يمكن أن نسميه الموقف النظري أو المرجعية الفكرية لتيار التطبيع، وهو موقف يعود إلى الرؤية الإقليمية لمؤسس الدولة التونسية الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة الذي لم يكن يؤمن مطلقا بمفاهيم الأمن القومي والأمة العربية أو الإسلامية، وإنما فقط بمقولات الأمة التونسية، وهي مرجعية جعلت التزاماته تجاه القضايا القومية ضعيفة جدا إن لم تكن منعدمة.

ولعل خطابه في أريحاعام 1965 كان أكبر دليل على هذا البعد الإقليمي في توجهه، رغم المحاولات المتكررة إلى اليوم من النخبة المثقفة التي تلتقي معه في المصلحة لتصوير هذا الخطاب على أنه رمز للواقعية.

ويستشهد هؤلاء بما تعيشه القضية الفلسطينية اليوم -وهي عين المغالطة- لأن الخطاب لا يقوم في سياق تاريخي مختلف عن السياق الذي قيل فيه، وإنما بالمرحلة التي تنزل فيها، وهي مرحلة كانت كل المؤشرات فيها تمنح أصحاب الحق إمكانية استرداد حقهم المغتصب.

وكان من الممكن أن تتغلب قوى الأمة المتحدة على العصابات الصهيونية لو أحسن النظام الرسمي العربي توجيه طاقاته.

ولكن بورقيبة كان واحدا من ممثلي هذه الرسمية التي فضلت المصلحة الآنية لأنظمتها على حساب المصلحة القومية، بل يجوز القول إنها لم تؤمن مطلقا بأهمية الانخراط في معركة تحرير فلسطين.

ومن جهة أخرى يروج أنصار التطبيع ومريدو بورقيبة بأن رفض خطاب أريحا من العرب والفلسطينيين كان غلطة كبيرة، باعتبار أنهم عادوا إلى القبول بأقل مما اقترحه الخطاب آنذاك.

ويتجاهل هؤلاء أن الاحتكام إلى ما تشهده القضية الفلسطينية اليوم من رضى بعض قواها بما اقترحه عليهم بورقيبة في خطاب أريحا، ليس مبررا للقبول بهذا الخطاب وتسويقه كحجة للتطبيع مع الكيان الغاصب، لأن ما رضيه فريق من الفلسطينيين من واقع التعامل مع الصهاينة ليس محل إجماع من قوى الأمة عامة وقوى النضال الفلسطيني خاصة، كما أنه -وهذا هو الأهم- أثبت فشله في استرجاع الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني.

ولعل الإحصاءات المتعلقة بازدياد نشاط الاستيطان بعد اتفاقية أوسلو مقارنة بما قبلها دليل كاف لدحض هذا الرأي.

ورغم ما شهدته عدة عواصم عربية من ردة فعل غاضبة على خطاب بورقيبة في أريحا، فإن الوثائق التاريخية لم تثبت أن بورقيبة أبدى ندما أو رغبة في التراجع عن موقفه، بل أشارت بعض التقارير الإعلامية الصادرة آنذاك إلى أنه كشف في اجتماع مع زعماء عرب بأن نص الخطاب وقع الاتفاق عليه عربيا.

وهذا ما يسمح لنا بالقول إن خطاب أريحا لم يأت مسقطا أو من فراغ، ولكنه كان ينطلق من موقف فكري يرى في الغرب -بغثه وسمينه- بديلا عن الأمة العربية والإسلامية.

لذلك لم يأل بورقيبة جهدا في أن يجعل عامة الشعب بتونس لا يتحرج من القبول بهذا الاستبدال المغشوش. كما أن لبورقيبة سوابق كثيرة في السعي وراء التطبيع مع الكيان الصهيوني منذ ما قبل الاستقلال، وهي المحاولات التي بررها آنذاك أنصاره والمتحالفون معه بأنها براغماتية سياسية نبعت من إدراك بورقيبة من أن كسب موقف الأميركان لصالح القضية التونسية مدخله خطب ود الكيان الصهيوني.

وهذا الموقف هو ذاته الذي تتخذه الأنظمة العربية الرسمية الحالية بما فيها النظام التونسي كما سنرى. أما سوابق بورقيبة في هذا الإطار فقد بدأت عام 1952 في مقر الأمم المتحدة حين طلب "الدعم الإسرائيلي" لمطلب الاستقلال التونسي، ثم التقى بورقيبة بألك إيسترمان مدير مكتب لندن آنذاك للمؤتمر اليهودي العالمي، بباريس عام 1954. وفي عام 1956 التقى السفير الإسرائيلي في باريس ياكوف تسور.

ورغم أن الصهاينة لم يراهنوا كثيرا على موقف بورقيبة فإن هذا الأخير واصل بعد الاستقلال سعيه المحموم نحو التطبيع، فقد ذكر أستاذ "تاريخ الشرق الأوسط" في جامعة روتغرز الدكتور طارق الكحلاوي في مقال له نشر بجريدة العرب القطرية عام 2009 أنه اطلع بشكل مباشر على مذكرة بتاريخ 18 ديسمبر/كانون الأول 1964 تضمنت "ملاحظات من قِبَل مسؤول الخارجية الأميركي الكولونيل روبرت كومر على ضوء لقاء مسؤول أميركي مرتقب مع وزير الخارجية التونسي بورقيبة الابن، تشير إلى عدم استعداد أميركي لزيادة المساعدات الاقتصادية لتونس بل واحتمال تخفيضها، بالإضافة إلى تذمر أميركي من أن المعتدلين في شمال أفريقيا لا يبدون علنيا دفاعا عن تشابك مصالحهم مع المصالح الأميركية".

وقد تم هذا اللقاء بعد خطاب أريحا بنحو شهرين وأن "الموافقة الإسرائيلية على الاستجابة للمطالب الأميركية كانت في إطار أملها بأن تسهم الحكومة التونسية في تشجيع حكومات عربية "معتدلة" أخرى على "إفشال أو تخريب الجهود المصرية والسورية للوحدة العربية".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن محاولات النظام البورقيبي كسب ود الصهاينة في هذه الفترة جاء بعد قرار الجلاء الزراعي وقطع المساعدات الفرنسية عن تونس، وهو ما أدى ببورقيبة إلى البحث عن مصادر مساعدات أخرى.

وهذا التمشّي هو نفسه الذي تتخذه السلطة الحالية وريثة النظام البورقيبي، إذ لم تمانع في الانضمام إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي أحدث خصيصا لتطبيع الوجود الإسرائيلي مع دول المنطقة، بل إن تونس لم تر حرجا في الموافقة على حضور اجتماع السابع من يونيو/حزيران 2010 لقمة الاتحاد من أجل المتوسط التي كان من المفروض عقدها في برشلونة وبحضور وزير خارجية العدو الصهيوني أفيغدور ليبرمان، رغبة منها في أن تتمكن في ختام القمة من إدراج موقف يثير موافقة الاتحاد الأوروبي على منحها وضعية الشريك المتميز.

ولولا إصرار مصر وسوريا على مقاطعة الاجتماع والخشية من أن تبدو تونس في مظهر الخارق للإجماع العربي، لأقدمت على المشاركة والحضور إلى جانب ليبرمان.

ولم يكن المقترح الإسرائيلي الرسمي بترشيح بورقيبة لنيل جائزة نوبل للسلام نهاية محاولات التطبيع أو التعاون مع الكيان الغاصب، فقد أشارت تقارير أمنية إلى أن أطرافا من السلطة التونسية متورطة في عملية حمام الشط في أكتوبر/تشرين الأول 1985 التي استهدفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المقيمة في تونس.

كما أن اللافت -وهذا هو الأهم بالنسبة لحصيلة مسيرة التطبيع مع العدو الصهيوني في فترة بورقيبة- أن هذا الأخير لم يسمح بتدريس القضية الفلسطينية في برامج التعليم بمختلف مراحله، وأن وسائل الإعلام طيلة حكمه لم تكن تستعمل صفة العدو الصهيوني مطلقا مثلما كان دارجا في وسائل الإعلام العربية، في حين كانت تتحرج إلى وقت قريب من الإشارة إلى حزب الله بالاسم وتكتفي بذكر المقاومة اللبنانية.

وشمل هذا الحظر الإعلامي أيضا حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي ليشار إليهما بالمقاومة الوطنية الفلسطينية. وقد اقترن هذا الحظر الرسمي بغياب شبه كلي للقضية الفلسطينية من خطاب الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني في تلك الفترة إلا قليلا.

ولم تتخل السلطة الحالية عن إرث التطبيع، بل مضت فيه خطوات أكثر جرأة مقارنة بسلطة الحكم في فترة بورقيبة، إذ بدأت عهدها بتورط أطراف منها في اغتيال الزعيم أبو جهاد، ثم كان فتح مكتب تجاري لإسرائيل في تونس.

وبعدها جاءت دعوة مجرم الحرب أرييل شارون إلى تونس لولا الهبة التي قام بها المجتمع التونسي ضد هذه الدعوة التي غيرت بدعوة وزير خارجية شارون آنذاك سيلفان شالوم تحت ذريعة المشاركة في قمة المعلومات عام 2005، وهي تعلّة لا تصمد أمام التمحيص باعتبار أن شالوم زار تونس بعدها في أكثر من مناسبة.

كما أن السلطة سمحت لحاملي جوازات سفر صهيونية بدخول البلاد تحت لافتة الحج إلى معبد "الغريبة" بجزيرة جربة في الجنوب التونسي، وهي الحجة التي يبرع في إخراجها مثقفو التطبيع الذين تلتقي مصالحهم مع مصالح السلطة ويبدعون في تسويقها تحت شعارات الانفتاح والتسامح الديني وكرسي حوار الحضارات ورفض سياسة الكراسي الشاغرة.

وقد أبدع عدد من الأكاديميين التونسيين المحسوبين على تيار التطبيع في تسويق هذه السياسة من أجل الالتقاء مع أكاديميين صهاينة لم يتورعوا عن مساندة سياسة التقتيل والتهجير التي تمارسها حكومتهم ضد أبناء الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي كان فيه هؤلاء الأكاديميون الصهاينة يتعرضون لحملة مقاطعة أكاديمية في عدد من جامعات الدول الأوروبية، خاصة البريطانية منها.

وفي هذا السياق تبرز كتابات تونسية من جامعيين ومن يحسبون على الساحة الأدبية في تونس تنتقد المقاومة وتدعو إلى التطبيع، بل الأنكى من ذلك أن هذه المقالات نشرها أصحابها في مواقع إلكترونية صهيونية.

وإذا كان موقف الأكاديميين الأوروبيين محل تقدير في أوساط الشعب التونسي ونخبه الرافضة للتطبيع -وهي كثيرة- فإن الأمل كان معقودا على أن يسارع إلى الدعوة لمثل ذلك مثقفو تونس وأكاديميوها، لكن مرة أخرى يسبقنا إلى المكارم من هم أهل لها.

ولأن الشعب التونسي أثبت أنه أهل للمكارم المتعلقة بالقضايا القومية من خلال تصديه لقافلة العار التي غنت في إيلات المحتلة وهباته السابقة في كل المناسبات، فقد ظل هذا الصنف من الأكاديميين استثناء بينه.

ورغم ذلك لم يكن من الحكمة تجاهل ما يأتيه هؤلاء نظرا للمواقع التي يتبوؤونها داخل المجتمع، وهي مواقع تمكنهم من الاتصال المباشر والتأثير على عدد هام من أبناء الشعب، خاصة من جيل الشباب الذين يشكلون مستقبل البلاد.

وكلنا ثقة في أن القوى الرافضة للتطبيع مع العدو الصهيوني الغاصب ستتمكن من عزل تيار التطبيع، سياسيا كان أم ثقافيا.

قراءة في كتاب "تطوّر الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية"

كريم المرزوقي



عودة لتجذير موقف الفاعل التونسي تجاه القضية الفلسطينية من جهة، وفرصة لرصد تطوّر النشاط الصهيوني في الأراضي الفلسطينية منذ وعد بلفور وحتى نشأة دولة الاحتلال من جهة أخرى، هما العنوانان العريضان لكتاب "تطوّر الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية قبل الاستقلال 1920-1955" لمؤلفه عبد اللطيف الحناشي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) الأكاديمي التونسي المختصّ في التاريخ المعاصر.

يحمل الكتاب إعادة سرد تاريخي للقضية العربية الأمّ منذ أولى لبنات الاحتلال، وصولًا لما بعد تأسيس دولته على ضوء رصد الخطاب السياسي التونسي من مضامين القضية الفلسطينية وتحليله. وبذلك لن يجذب فقط الكتاب المهتمّ برصد تطوّر الخطاب التونسي قبل الاستقلال، بل كذلك المهتمّ بالغوص في أحفوريات القضيّة، خاصة وأن الكاتب اعتمد خطًا كرونولوجيًا في كتابه من جهة، واستند على مضامين تفصيلية مرتبطة بتطّور النشاط الصهيوني، أي اعتمد استخلاصًا على التحقيب حسب القضية المركز لرصد خطاب الفاعل الثانوي.

ولعلّ في هذا المجهود الأكاديمي وجهًا من وجوه الالتزام تجاه القضية التي يفترض إحياؤها ألا تموت بحثًا مهما كُتب عنها. ولذلك وجه الحناشي إهداءً في مستهلّ عرضه لمن "ناضلوا في صفوف المقاومة الفلسطينية في مواقع مختلفة".

بيد أن الاعتبارات التي أثارت الباحث زادت عن هذه الحقيقة المؤسّسة نحو ثلاث حقائق أخرى عدّدها الباحث، وهي أولا اهتمام التونسيين الشديد بالقضية الفلسطينية وهو ما تمظهر منذ المشاركة الكثيفة في "لجان الدفاع عن فلسطين"، وهو اهتمام تزايد تباعًا خاصة مع استضافة تونس لمنظمة التحرير في الثمانينيات، وثانيا وجود أقلية يهودية، أما الحقيقة الثالثة تتعلق بالعلاقات المميزة بين الحبيب بورقيبة والمؤتمر العالمي اليهودي خاصة وأن بورقيبة من أوائل من طالبوا بالاعتراف بـ"إسرائيل". وأشار الحناشي، في الواقع، لنقطة أخرى استثارته لطرق هذا المبحث هو تغييب مسألة تفاعل شعوب المغرب العربي مع القضية الفلسطينية لحساب بلاد الشام ومصر، ولعلّه هذا الاعتبار يرتبط أشدّ ارتباط بعنصر الالتزام الأول المُشار إليه.



إنّ ما يُنوّه في هذا الكتاب هو اعتماد منهجية صارمة، تبين منذ مقدمته التي حرص فيها المؤلف على الالتزام بأعلى درجات مستلزماتها. وقد أشار فيها الباحث لبعض الصعوبات البحثية المتمثلة بندرة البيانات التي صدرت عن الأحزاب والمنظمات في شأن القضية الفلسطينية، وهو ما أرجعه لنقص الأدبيات السياسية مقابل كثافة المادة الصحفية.

في الجزء الأول للكتاب الذي يرصد تطور الخطاب السياسي من 1920 إلى 1939، أي منذ تاريخ تأسيس أول حزب تونسي إلى بداية الحرب العالمية الأولى، تمّت الإشارة لما ذهب إليه باحثون حول تأخر اهتمام الخطاب التونسي بالقضية الفلسطينية، حيث لم يتبلور هذا الاهتمام إلا بعد ثورة البراق سنة 1929، وهو ما لا يصادق عليه الكاتب. حيث كشف الحناشي بأن الصحافة التونسية تابعت بكثافة

معركة يافا سنة 1921، وأوردت عنها معلومات غزيرة بما يكشف عن العناية بالمسألة الفلسطينية في الداخل التونسي المحتل حينها.

ولكنه يعزي عوامل تأخر إدراك الخطاب للقضية الفلسطينية لالتباس المفاهيم من حيث ربط الاستيطان بفك الارتباط بالدولة العثمانية، إضافة لركود الحركة الوطنية في الداخل الفلسطيني والاهتمام بالشأن التونسي المحلي، بيد أنه تصاعدت لاحقًا عوامل ساهمت في الوعي بالقضية. ويتصدر هذه العوامل الجدل سنة 1923 حول قانون تجنيس اليهود في تونس، حيث شجّعت الحركة الصهيونية تجنيسهم كفرنسيين، إضافة للدور الإيجابي للطلبة التونسيين في فرنسا في التأثير على الخطاب خاصّة بعد مخالطتهم للطلبة العرب من مصر والشام.

وغاص الكاتب في معطى أهمية الكثافة السكانية لليهود في تونس وتمثله كأرضية لانتشار الخطر الصهيوني، حيث اتسع هذا الخطر تباعًا مع تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لليهود في تونس، مع الإشارة الدائمة لتقلهم التجاري في اقتصاد البلاد. ولذلك، تعد تونس من أكثر البلدان التي وجدت فيها الحركة الصهيونية مجالًا للنشاط والإشعاع.

ويلحظ الكاتب، في نفس الإطار، محدودية تفاعل اليهود التونسيين مع القضايا الوطنية وندرة انخراطهم في الأحزاب والمنظمات، حيث يعتبر أن أغلبية النخبة اليهودية التونسية انحازت للإدارة الاستعمارية. وقد قامت النخب السياسية والثقافية بالتصدي للخطاب الدعائي الصهيوني فكريًا وسياسيًا، إضافة للتصدي للنشاط المالي الصهيوني. وفي تناول التصدي، يسرد الكاتب واقعة تنظيم مظاهرة رفضًا لزيارة داعية صهيوني إلى تونس سنة 1932 مما حدا بالاحتلال الفرنسي لإلغاء هذه الزيارة، لتكون أول تحرك تونسي من نوعه لدعم القضية الفلسطينية.

ثم وفي استعراض تطوّر الخطاب منذ الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال الداخلي سنة 1955، تعرّض الحناشي للمواقف من حلول التسوية المقترحة بداية الأربعينيات وتحديدًا مشروع الأمير عبد الله لسوريا الكبرى، حيث تم رفضه تونسيًا. وقد قدم الحبيب بورقيبة وقتها مذكرة باسم دول شمال أفريقيا إلى لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية اعتبر فيها أن "حل القضية اليهودية في أوروبا وليس في فلسطين". وبين الكاتب إجماع الخطاب التونسي لاحقًا على إدانة قرار التقسيم، وإن اعتبر بأن الخطاب استخدم مفردات وأحكام قيمية غير سياسية حيث لم تصل الرؤية إلى بناء خطاب تحليلي، مع الإشارة لشذوذ موقف الحزب الشيوعي التونسي الذي ساند قرار التقسيم واعتبره "أحسن وسيلة لمحق الاستعمار". وفي

معرض الطرافة يستعرض الكاتب تحليل من اعتبر أن التقسيم بمنزلة فخ لليهود لأن قوتهم تبرز في تشتتهم.

وتتابعًا كرونولوجيًا، استعرض الكاتب الموقف من حرب 48 ومن ثم أثر النكبة حيث كشف عن تعاطف التونسيين مع الفلسطينيين وعن تبنيهم للقضية بالكامل من دون تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما حدث.

وفي فصل لاحق، يتحدث الحناشي عمّا أسماه فتور اهتمام الخطاب بالقضية الفلسطينية وبداية "الغزل" مع الحركة الصهيونية. واستدرك الكاتب بداية بالإشارة لتمييز الخطاب التونسي بين الصهاينة واليهود التونسيين حيث أكد الفاعلون السياسيون والمدنيون على وطنية اليهود التونسيين رغم أن الرأي العام الشعبي كان مناهضًا لهم. ومن مظاهر العلاقة الجيدة مع اليهود التونسيين هو سماح بورقيبة في إحدى الاجتماعات ليهودي تونسي بإلقاء كلمة تحت حراسة شباب الحزب الدستوري ممن كان عدد منهم في فلسطين سنة 1948، وهي واقعة أراد من خلالها الكاتب إبراز عمق التمييز داخل الخطاب التونسي بين الصهاينة واليهود، بيد أن الخطاب التونسي حقيقة استسلم، في جانب آخر عنده، لهزيمة 48 لتتمظهر لاحقًا الاستعدادات لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني.

وينتهي الكاتب للتأكيد بأن عملية تفكيك الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها، لم تكن متجانسة في كثير من المسائل، كما أن أهداف النشاط لمصلحة القضية وانطلاقًا من تلك الرؤى لم تكن بالحماسة نفسها أيضًا.

ولعلّ الكتاب يمثّل أرضية تمهيدية لطرق مبحث الخطاب التونسي بعد الاستقلال بالقضية الفلسطينية، خاصة وأن تونس، مقارنة بجيرانها، حافظت على علاقة ذات صبغة تمييزية بالقضية ومتعلقاتها بعد استقلالها، فالحبيب بورقيبة أول رئيس لتونس دعا لقبول قرار التقسيم في الستينيات في خضم الصراع العربي الصهيوني، وتونس هي الدولة الوحيدة من خارج دول الطوق التي استقبلت منظمة التحرير في الثمانينيات، إضافة إلى ذلك ربط لاحقًا النظام التونسي علاقات مميزة مع الكيان الصهيوني منذ التسعينيات وحتى اندلاع الثورة العربية في كانون الأول/ديسمبر 2010.

بورقيبة دعا في أريحا منذ 43 عاماً إلى اختيار قيادة مسؤولة تتمتع بإجماع شعبي



فى خطوة غير مسبوقة منذ 43 عاما خاطب الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة بالفلسطينيين في مدينة اريحا بالضفة الغربية مشيدا بصلابتهم وإصرارهم على استعادة الحقوق العربية.

وفي خطابه حث بورقيبة الفلسطينيين على عدم الركون الى الخطب الحماسية والعواطف بل صياغة مواقف عملية وواقعية وخطط لمواجهة مغتصبي الحق فضلا عن البحث عن قيادة واعية تتمتع بإجماع شعبي لقيادة مسيرة التحرير التي يجب ان يتقدم صفوفها أصحاب الحق أولا .

في الآتي مختارات من أهم أقوال بورقيبة في أريحا:

« إني شديد التأثر من هذه المناظر، وشديد الاعتزاز فلِما لمسته من حماس وإرادة حديدية وتصميم على استرجاع الحق كاملاً. تعلمون أن الشعب التونسي، كان، إبان النكبة، مغلوباً على أمره، يعانى وطأة الحكم الاستعماري المباشر. ومع ذلك، فقد أسهم في القيام بالواجب المقدس، وشارك في حرب فلسطين. لكننا نعتبر في تونس، أننا لا نزال مقصّرين.

لكن ما أريد أن ألفت إليه نظركم، أصحاب الحق السليب، كما كنا نحن أصحاب الحق، الذي استبد به الاستعمار في تونس، هو أنه يجب أن تكونوا في الصف

الأول من هذه الواجهة، التي تعمل على حماية فلسطين. إنني أصارحكم بما أعتقده في قرارة نفسي، وما آمنت به، من بعد تجربتي في الكفاح من أجل التحرر والانعتاق، التي دامت 34 سنة، فإن دوركم في المعركة هو الدور الأول، وهذا ما يجب أن تضعوه نصب أعينكم في قرارة نفوسكم وعقولكم.

تجربة شخصية

أريد أن ألفت نظركم إلى أن تجربتي الشخصية في كفاحي الطويل، أكّدت لي أن العاطفة المشوبة، والأحاسيس الوطنية المتقدة، التي أرى نموذجاً حيا منها على وجوهكم، لا تكفي لتحقيق الانتصار على الاستعمار، بل لا بد مع الحماس والاستعداد للتضحية والموت والاستشهاد من قيادة موفقة، تتحلى بخصال كثيرة، ولا بد من رأس يفكر ويخطط، وينظر إلى المستقبل البعيد. والكفاح المركز، يقتضي فهْم العدو، ومعرفة إمكانياتنا الحقيقية، وتقدير إمكانيات الخصم، وضبطها بأكثر ما يمكن من الموضوعية والتحري والتثبت، حتى لا نرتمي في مغامرة أخرى، تصيبنا بنكبة ثانية، وتعود بنا أشواطاً بعيدة إلى الوراء.

إن توفير أسباب النجاح من خصائص القادة والزعماء والمسؤولين وهذه الأسباب، -كانت تنقصنا في السنين الماضية، حين خضنا المعركة. وسنعمل - إن شاء الله بكد وجد وإخلاص وصدق على توفيرها للمعركة المقبلة. ولقد بدأنا هذا العمل الإيجابي، ولكنه لم ينتهِ بعد، وهو يحتاج إلى جانب عظيم من الصدق والإخلاص والجدية والشجاعة الأدبية.

إن الإكثار من الكلام الحماسي، أمر سهل، وبسيط للغاية. أمّا ما هو أصعب وأهم، فهو الصدق في القول، والإخلاص في العمل، ودخول البيوت من أبوابها. وإذا اتضح أن قوانا، لا قِبل لها بمحق العدو ورميه في البحر، فعلينا ألاّ نتجاهل ذلك، بل يجب أن ندخله في حسابنا، وأن نستخدم، مع مواصلتنا الكفاح بالسواعد، الإستراتيجية، وأن نستوحيها في مواقفنا، حتى نتقدم نحو الهدف، مرحلة بعد مرحلة، مستعينين في ذلك بالحيلة والجهد، فإن الحرب، كما لا يخفى، كر وفر.

و على الزعيم المسؤول عن المعركة، أن يتثبت من الطريق الموصل إلى الهدف، وأن يدخل في حسابه المنعرجات، التي قد يضطر إلى اتّباعها، لاجتياز العراقيل والصعوبات. وعندما يدرك الزعيم، أن الخط المستقيم، لا يمكن أن يوصل إلى غاية، فإنه يضطر لاتّباع المنعرج، فيبدو، في الظاهر، وكأنه ترك الهدف جانباً، الأمر الذي يثير ضجة الأتباع. وفي هذه الحالة، يجب على القائد، أن يفهمهم أنه

اضطر إلى ذلك اضطراراً، وأنه سيعود إلى الطريق، بعد اجتياز الصعوبة، التي واجهته.

والواقع أن الكارثة، .ويبدو أن هذا الأمر، قد تعذر على الكثير من الزعماء العرب التي مُنينا بها، ووقوفنا على حدود فلسطين العربية، دليل على أن القيادة، لم تكن موفقة، فإن عجز الجيش عن تحقيق النصر، مع توافر الحماس، يدل على خطأ القيادة، بدون شك. وكما قلت لكم، فإننا نعمل بجد واجتهاد، على رفع مستوى القيادة، وجعلها في مرتبة مسؤولياتها، بالاجتماعات الدورية، وبمؤتمرات القمة وغيرها.

ولا شك في أنه لا يمكن لأي زعيم عربي، يتهم، لحديثه عن الحل المنقوص، أو عن الحل الوقتي، بالخيانة، ويوصف بأنه صنيعة الاستعمار، أن يواصل عمله في أتون من المهاترات. ولكي لا يعطل الشعب تنفيذ الخطة، يجب أن تكون له، وهذا ثقة في زعمائه وفي قادته وفي المسؤولين، حتى - والحمد لله - ما توافر في تونس يمكنهم من حرية التصرف والوصول إلى الهدف.

ندم عربي

وما كنا لننجح في تونس، خلال بضع سنوات، لولا أننا تخلينا عن سياسة (الكل أو لا شيء)، وقبلنا كل خطوة، تقربنا من الهدف أمّا هنا، فقد أبى العرب الحل المنقوص، ورفضوا التقسيم وما جاء به الكتاب الأبيض. ثم أصابهم الندم، وأخذوا يرددون: ليتنا قبِلنا ذلك الحل، إذاً لكنا في حالة أفضل من التي نحن عليها.

ولو رفضنا في تونس، عام 1954، الحكم الذاتي، باعتباره حلاً منقوصاً، لبقيت البلاد التونسية، إلى يومنا هذا، تحت الحكم الفرنسي المباشر، ولظلت مستعمرة، تحكمها باريس. هذا ما أحببت أن أقوله لكم في هذه الزيارة، التي سيتذكرها، دائماً، هذا الرجل المتواضع أخوكم الحبيب بورقيبة. وهذه هي نصيحتي، التي أقدمها لكم ولكل العرب، حتى تضعوا في الميزان، لا العاطفة والحماس فقط، بل كذلك جميع معطيات القضية.

وهكذا نصل إلى الهدف، ولا نبقى سبع عشرة سنة أخرى، أو عشرين سنة، نردد: وأخيراً، أدعو لكم بالتوفيق وسعة .(الوطن السليب... الوطن السليب)، دون جدوى الصبر، حتى نوفر أسباب النجاح. أدعو للمسلمين بالتكتل، وللقيادة بالانسجام والابتعاد عن المركبات، سواء كانت مركبات للنقص إزاء العدو، باعتباره في

منتهى القوة، أو مركبات الغرور والتهور والارتماء على الهزيمة المحققة، التي يمكن تلافيها بإمعان النظر، وهكذا، نضمن النجاح. «

ردود غاضبة

أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً، بتاريخ 23 أبريل 1965، شجبت فيه تصريحات الرئيس بورقيبة ونشرت جريدة «الأهرام» المصرية، في عددها الصادر في 25 إبريل 1965، تصريحاً للشقيري، قال فيه: «إنه نظراً إلى التصريحات الأخيرة، التي أدلى بها الرئيس بورقيبة، والتي احتوت، بمجموعها، مغايرة صريحة لقرارات مؤتمرَي القمة.

في القاهرة والأسكندرية، لا حاجة، في الوقت الحاضر، لافتتاح مكتب في تونس. ونعد كل تونسي يعيش فوق أرض تونس، ممثلاً للشعب الفلسطيني في كفاحه ونضاله» كما دعا الشقيري مجلس الجامعة العربية لدورة استثنائية، لإقرار فصل تونس من الجامعة العربية، ومجلس الدفاع المشترك، وجميع الهيئات واللجان المتفرعة عنها، مع تحية الشعب التونسي، لكفاحه من أجل تحرير وطنه.

وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دور انعقاده الثاني في القاهرة، خلال الفترة من 31 مايو حتى 4 يونيو 1965، بحضور الرئيس جمال عبدالناصر. وأعلن أن تصريحات الحبيب بورقيبة خيانة عظمى لقضية الفلسطينية، وخروج على الاجماع العربي، وافتئات على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

أبريل 1965، ناقش مجلس الأمة المصرى تصريحات بورقيبة الأخيرة، 27وفى وطالب عدد كبير من الأعضاء، بطرد حكومة تونس من الجامعة العربية، ومن مؤتمرات القمة، وبسحب السفير العربي من تونس وفى 28 أبريل، خرجت تظاهرات في القاهرة، استنكاراً لتصريحات الرئيس بورقيبة، وحاصرت سفارة تونس وحاولت إحراق منزل السفير التونسي. إلا أنها رُدت عن ذلك، بعد اشتباكها بقوات الشرطة، مما أدى إلى وقوع خمسين إصابة من المتظاهرين ورجال الشرطة.

وفى مناسبة عيد العمال، في الأول من مايو 1965، ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً سياسياً، شن فيه هجوما قاسيا على بورقيبة وقال :«إن تصريحات بورقيبة ومقترحاته، تعني التعايش السلمي مع إسرائيل، وإن هذا الكلام يضعف قضية فلسطين، على الرغم من أن الشعب العربي كله، قد رفضه وأن اقتراح بورقيبة

التفاوض مع إسرائيل، والتعايش معها، قد قوبل بالتهليل في الغرب، وفي إسرائيل» .

وفي العراق قال الدكتور فؤاد الركابي، السكرتير المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي «إن هذه التصريحات من الطعنات، التي وجهت، حتى الآن، إلى القضية الفلسطينية، سواء من القوى الاستعمارية أو من القوى الرجعية العربية وأعلن طاهر يحيى، رئيس الحكومة العراقية، أن شعب العراق، لا يمكن أن يقبل أي مساومة، أو حلول وسط للمشكلة الفلسطينية.

وفى الأول من مايو 1965، وصف الرئيس العراقي، عبد السلام عارف، في مهرجان أقيم في مناسبة افتتاح مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، مقترحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأنها «خروج على مقررات مؤتمرَي القمة، فضلاً عن أنها غير مقبولة، وأنها مردودة جملة وتفصيلاً» وفي سوريا خرجت في السادس عشر من مارس 1965، تظاهرات كبرى صاخبة في دمشق، تستنكر تصريحات بورقيبة و أصدر كميل شمعون، رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق، بياناً اتهم بورقيبة بالجهل ببعض نواحي كارثة فلسطين، لانعزاله عنها، وعدم إحساسه باليأس والقنوط الشديدين .

رسالة

في 29 أبريل 1965 وجه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة رسالة الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر رسالة صريحة توضيحا لموقفه وما ورد فى خطابه بأريحا من دعوة لنهج واقعي فى التعاطي مع القضية الفلسطينية.

شدد بورقيبة فى رسالته على أن« الخلافات، مهْما تكن، يمكن التغلب عليها بالمنطق السليم والنية الطاهرة والعزيمة الصادقة. وإن ما لقيته من شعب مصر، ومن شعوب المشرق العربي عامة، من إكرام وتبجيل، لَمرتسم في نفسي، ولن يمحي أثره مهْما تقلبت الأحوال. وإن ذلك لَدَين يضاف إلى واجبي، كعربي، فيُملي عليّ أن أفعل كل ما في وسعي لأجنب الشعوب العربية مغبة الانقسام والتناحر، في ظروف هم فيها أحوج ما يكونون إلى التكاتف والتضامن من أجل العمل الإيجابي».

لم أستغرب ما ذهبت إليه بعض الصحف في بعض الأقطار » وأضاف بورقيبة العربية، من استنكار ، بقدر ما استغربت ما بدر من بعض الأوساط المسؤولة في

القاهرة والحال أننا متفقان في الجوهر، كما تبيّن لي ذلك من خلال محادثاتنا الكثيرة عن قضية فلسطين.»

ولفت بورقيبة الى« نحن جميعاً متفقون على أنه من المستحيل، في الظروف الراهنة، أن تشن الدول العربية حرباً على إسرائيل لتحرير فلسطين، وإرجاعها إلى أهلها وأصحابها.

وأذكّركم، في هذا الصدد، بمداولات اجتماعَي القاهرة والإسكندرية. ولست أعتقد أن في تأكيد ذلك إفشاء لسر ما. ويتعذر على الدول العربية القيام بأي عملية هجومية، في الوقت الحاضر، لسببين: أولهما أنها غير متأهبة لمواجهة الحرب، ولا قابلة لمبدأ تسلل عصابات المقاومين من أبناء فلسطين.

والثاني أن الوضع الدولي يحُول، أيضاً، دون ذلك، لاجتماع الشقين، الغربي والشرقي، في الأمم المتحدة على المحافظة على السلم، واستعدادهما لردع أي محاولة، تهدف إلى تغيير الوضع الحالي، بالعنف، في هذه المنطقة.» وختم بورقيبة رسالته برغبته لعقد اجتماع مع عبد الناصر ، في التاريخ والمكان، اللذين يمكن الاتفاق عليهما.

حدث في أريحا عام 65

في مثل هذا اليوم من العام 1965 وصل الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة إلى أريحا التي زار فيها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ملقيا فيهم خطابا حماسيا ، شكل مفصلا تاريخيا في تحديد علاقة بورقيبة بالمشرق العربي.

ورفع من حدة الجدل الذي أثاره الرجل وأفكاره لا في تونس وحدها بل في العالمين العربي والإسلامي ، وهو الأمر الذي لخصه الكاتب الكبير محمد حسنين أراحه الله مما يعانى.. وأراح الله »هيكل بالقول في مقال بصحيفة الأهرام القاهرية معه كل الذين يضربون رؤوسهم فى الصخر، ويعذبون أنفسهم، لأن الجماهير العربية ترفض تصديقهم فى كل ما يروجون له من دعاوى. « .

وبعد أربعة واربعين عاما على هذا التاريخ يستذكر التونسيون ومعهم الأشقاء الفلسطينيون وشريحة واسعة من العرب هذا الخطاب ، دون تنزيله في الظروف التاريخية التي كانت سائدة في حينه ومن دون نفض الغبار الذي علا وغذته الحسابات السياسية القطرية لهذا الطرف أو ذاك .

والتذكير بخطاب بورقيبة ومشروعه لحل القضية الفلسطينية ليس من قبيل لوم طرف بعينه بقدر ما هي حلقة في مسلسل الصراع العربي الإسرائيلي المريرة التي لا يزال فيها نزيف الجرح الفلسطيني متدفقا ، فبورقيبة قد رحل في العام 2000 بعد أن إستقبل بنفسه القيادة الفلسطينية التي وجدت في تونس الملاذ الآمن بعد حصار بيروت العام 82 وهو نفسه الذي إستضاف قيادة فتح وعلى رأسها الزعيم الراحل ياسر عرفات وقدم لهم من تونس دعما يليق بكفاحهم وإطارا دفع لاعتراف الولايات المتحدة الأميركية بمنظمة التحرير الفلسطينية وأجرت معها حوارا مباشرا في العاصمة التونسية .

وهي أي المنظمة هي التي طالبت إثر الخطاب بمعاقبة بورقيبة وطرده وتونس من الجامعة العربية ، ومع ذلك رحل بورقيبة مؤمنا بأن حل قضية فلسطين لن يكون إلا بأيدي الفلسطينيين أنفسهم ، وهو ما تثبته الوقائع والأحداث يوما بعد يوم ، ولأن بورقيبة من مدرسة عقلانية صاغتها الفلسفة السياسية في فترة مابين الحربين حينما كان طالبا في الصربون.

فإن نظرته اصطدمت مع رؤية مشرقية تغلب العاطفة على العقل وهو المنطق الذي لا يستقيم في حالة الصراع العربي الإسرائيلي الخاضع لمنطق القوة الغاشمة لا لقوة منطق الحق بقي ، أن يظل الخطاب وما رافقه من ردود افعال بلغت حدود التشنج محطة يمكن من خلالها إستيعاب الدروس ولو بعد 44 عاما ولو تغيرت المعطيات ولو تغيرت الخارطة الفلسطينية وانقسم اصحاب القضية على أنفسهم ، فالفلسطينيون هم أنفسهم ذاك الشعب العظيم الصامد وإن غابت عنهم القيادة التاريخية والقاهرة هي نفسها الموئل والملاذ الذي يبقى سندا للقضية وأصحابها وإن تغيب عنها جمال عبد الناصر.

محمد الحناشي

خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في أبناء فلسطين بمنطقة أريحا

إنني شديد التأثر من هذه المناظر وشديد الاعتزاز كذلك. أما تأثري فلما شاهدت من آثار النكبة التي منينا بها في فلسطين منذ 17 سنة وأما اعتزازي وتفاؤلي فلما لمسته من حماس وإرادة حديدية وتصميم على استرجاع الحق كاملا غير منقوص

تعلمون أن الشعب التونسي كان إبان النكبة مغلوباً على أمره يعاني وطأة الحكم الاستعماري المباشر ومع
ذلك فقد اسهم في القيام بالواجب المقدس وشارك في حرب فلسطين اذ وفد التونسيون شبابا وكهولا من كل انحاء القطر التونسي كي ينالوا شرف المشاركة في النضال من اجل الارض اسلامية عربية شقيقة لا يفرقون بينها وبين الارض التونسية، ثم خاضت تونس معارك عنيفة وكفاحاً مريرا حتى تخلصت من الاستعمار ووقفت على قدميها واقامت دولة عربية اسلامية في ارض مطهرة من كل ازدواج او احتلال ومن كل هيمنة او نفوذ أجنبي.
لكننا نعتبر في تونس اننا لانزال مقصرين وان علينا واجبات يتحتم ان نقوم بها لتخليص كل شبر من الوطن العربي الكبير وقد اكدت في الكلمة التي القيتها في مؤتمر القمة العربي الاول ان تونس تسخر كل امكانياتها لتدعيم الصف العربي وللخروج من هذه المعركة الفاصلة والنصر المبين يكلل جبيننا. لكن ما اريد ان الفت اليه نظركم اصحاب الحق السليب كما كنا نحن اصحاب الحق الذي استبد به الاستعمار في تونس هو انه يجب ان تكونوا في الصف الاول من هذه الواجهة

التي تعمل على حماية فلسطين انني اصارحكم بما اعتقده في قرارة نفسي وما آمنت به من بعد تجربتي في الكفاح من اجل التحرر والانعتاق التي دامت 34 سنة فان دوركم في المعركة هو الدور الاول، وهذا ما يجب ان تضعوه نصب اعينكم في قرارة نفوسكم وعقولكم، واذ اخاطب في هذه اللحظة الامة العربية وكل العرب الذين يعتبرون هذه القضية قضيتهم اريد ان الفت نظركم الى ان تجربتي الشخصية في كفاحي الطويل اكدت لي ان العاطفة المشبوبة والاحاسيس الوطنية المتقدة،

التي ارى نموذجا حيا منها على وجوهكم لا تكفي لتحقيق الانتصار على الاستعمار فهي وان كانت شرطا اساسيا وضروريا غير كافية، بل لا بد مع الحماس والاستعداد للتضحية والموت والاستشهاد من قيادة موفقة تتحلى بخصال كثيرة ولا بد من رأس يفكر ويخطط وينظر الى المستقبل البعيد.

والكفاح المركز يقتضي فهم العدو ومعرفة امكانياتنا الحقيقية وتقدير امكانيات الخصم وضبطها بأكثر ما يمكن من الموضوعية والتحري والتثبت حتى لا نرتمي في مغامرة أخرى تصيبنا بنكبة ثانية وتعود بنا أشواطا بعيدة إلى الوراء هذا ما يجب ان نفكر فيه ونقرا له حسابه ولذا لا بد لنا من الصبر ومن التخطيط ومن توفير الأسباب وتهيئة البشر والعتاد وحشد الانصار والحلفاء ويجب ان نعطي لهذا العمل وقتا كافيا وان لا نتسرع ونرتمي في المعركة الحاسمة قبل ان نوفر اكثر ما يمكن من أسباب النجاح على اننا مهما وفرنا من هذه الأسباب فلا بد لنا من ان نتكل على الله فنحن على حق والحق يعلو ولا يعلى عليه.

ان توفير أسباب النجاح من خصائص القادة والزعماء والمسؤولين وهذه الأسباب كانت تنقصنا في السنين الماضية حين خضنا المعركة وسنعمل ان شاء الله بكد وجد واخلاص وصدق على توفيرها للمعركة المقبلة وسيكون هذا نصب أعيننا في ندوات القمة وفي الاجتماعات التي تليها وفي كل أعمالنا الإيجابية. وعلينا ان ننتفع بالتجارب السابقة وان نمعن النظر لكي نتمكن من ضبط المعطيات التي تتغير وتتطور بتطور الزمن ومن ضبط القوى التي يمكن ان نعتمد عليها والقوى التي يستند اليها العدو ولقد بدأنا هذا العمل الإيجابي ولكنه لم ينته بعد وهو يحتاج الى جانب عظيم من الصدق والإخلاص والجدية والشجاعة الأدبية.

ان الإكثار من الكلام الحماسي أمر سهل وبسيط للغاية اما ما هو اصعب واهم فهو الصدق في القول والإخلاص في العمل ودخول البيوت من أبوابها واذا

اتضح ان قوانا لا قبل لها بمحق العدو ورميه في البحر فعلينا ان لا نتجاهل ذلك بل يجب أن ندخله في حسابنا وان نستخدم مع مواصلتنا الكفاح بالسواعد ، الاستراتيجية وان نستوحيها في مواقفنا حتى نتقدم نحو الهدف مرحلة بعد مرحلة مستعينين في ذلك بالحيلة والجهد فان الحرب كما لا يخفى كر وفر فهكذا انتصر أجدادنا في المعارك العظيمة التي دوخوا بها العالم واذا كان من حق الشخص العادي ان يتحمس للهدف النهائي ويتخذ منه قمرا يعينه على السير إلى الأمام فان على الزعيم المسؤول عن المعركة ان يتثبت من طريق الموصل الى الهدف وان يدخل في حسابه المنعرجات التي قد يضطر الى اتباعها لاجتياز العراقيل والصعوبات. والمنعرج لا ينتبه اليه في غالب الاحيان من تسيطر عليهم العواطف لان العاطفة تأبى الا ان تسير في خط مستقيم لكن عندما يدرك الزعيم ان الخط المستقيم لا يمكن ان يوصل الى الغاية فانه يضطر لاتباع المنعرج فيبدو في الظاهر وكأنه ترك الهدف جانبا الأمر الذي يثير ضجة الاتباع وفي هذه الحالة يجب على القائد ان يفهمهم انه اضطر الى ذلك اضطراراً وانه سيعود الى الطريق بعد اجتياز الصعوبة التي واجهته وتسلق الجبل الذي اعترضه وان يقنعهم بأن امكانياته المتواضعة فرضت عليه ذلك وانه لن ينسى الهدف بل سيواصل بعد تخطي تلك العقبات السير حتى يصل اليه.

والواقع ان الكارثة .ويبدو ان هذا الامر قد تعذر على كثير من الزعماء العرب التي منينا بها ووقوفنا على حدود فلسطين العربية دليل على ان القيادة لم تكن موفقة فان عجز الجيش عن تحقيق النصر مع توفر الحماس يدل على خطأ القيادة وبدون شك وكما قلت لكم فاننا نعمل بجد واجتهاد على رفع مستوى القيادة وجعلها في مرتبة مسؤولياتها بالاجتماعات الدورية وبمؤتمرات القمة وغيرها لكن هذا وحده لا يكفي بل لا بد لامثالكم سواء في المشرق او في المغرب من ان لا يعرقلوا بحماسهم المتدفق عمل القادة وان لا يدفعهم تمسكهم بالخط المستقيم الى وضع الصعوبات في طريق تنفيذ الخطة التي ربما استقر عليها رأي الساسة. ولا شك في انه لا يمكن لاي زعيم عربي يتهم لحديثه عن الحل المنقوص أو عن الحل الوقتي بالخيانة ويوصف بانه صنيعة الاستعمار ان يواصل عمله في اتون من المهاترات.

ولكي لا يعطل الشعب تنفيذ الخطة يجب ان تكون له - وهذا ما توفر في تونس والحمد لله - ثقة في زعمائه وفي قادته وفي المسؤولين حتى يمكنهم من حرية

التصرف والوصول الى الهدف. وقد حدث لي كثيرا أن اضطررت سعيا وراء التحكم في بعض المواقف إلى الموافقة على تحقيق غاية من الغايات في عدة مراحل وعندما كان الشعب يبدي شيئا من الاحتراز نقنعه بان لا بد من التمسك بحبل التعقل والتفهم والاعتقاد بان المعركة لا بد ان تكلل بالنصر وخصوصا وان الخصوم اصبحوا منهارين وعلينا ان نواصل تشتيت صفوفهم من جهة وكسب بعض الانصار من جهة ثانية وهذا لا يمكن ان يتم اذا تمسكنا بسياسة (الكل او لا شيء) التي اوصلتنا في فلسطين الى هذه الحالة واصابتنا بهذه الهزائم خصوصا وقد ابينا الا ان نتجاهل وجود اليهود والا ان ننكر التطورات والمعطيات الجديدة والا ان نستهين بما حققه اليهود ونبالغ في تقدير قوة العرب وكفاءة جيوشهم.

وما كنا لننجح في تونس خلال بضعة سنوات لولا اننا تخلينا عن سياسة (الكل او لا شيء) وقبلنا كل خطوة تقربنا من الهدف رغم ان فرنسا كانت ترضى بها على اساس انها اخف الضررين وظنا منها انها ستبقى وتضمن بذلك التوازن وما بقي من نفوذها وسطوتها واستعمارها وكلما خطونا خطوة الى الامام ضيقنا الخناق على الاستعمار بالمظاهرات والمقاومة المسلحة وغيرها من الوسائل التي تضطره لقبول الخطوة الموالية باعتبارها ايضا اخف الضررين وهكذا الى ان وجدت فرنسا نفسها في اخر معركة اعني معركة بنزرت حيث لم تجد بدا من الاندحار. اما هنا فقد ابى العرب الحل المنقوص ورفضوا التقسيم وما جاء به الكتاب الابيض ثم اصابهم الندم واخذوا يرددون: ليتنا قبلنا ذلك الحل، اذن لكنا في حالة افضل من التي نحن عليها.

ولو رفضنا في تونس عام 1954 الحكم الذاتي باعتباره حلا منقوصا لبقيت البلاد التونسية الى يومنا هذا تحت الحكم الفرنسي المباشر ولظلت مستعمرة تحكمها باريس وهكذا فالمهم ان تكون للقيادة حرية اختيار السبل وحرية التصرف لكن مع الصدق والاخلاص والنزاهة والتفاني والحكمة حتى تكون كل مرحلة تمهيدا لما بعدها من مراحل وهذا ما اردت ان اقوله لكم بصفتي اخ له تجربة في الكفاح اكثر منكم ولا سيما في الكفاح ضد الاستعمار وهذا ما غرسته في قلوب التونسيين حتى صاروا يتبعون كل الخطط التي نرسمها وقد تضايقهم بعض هذه الخطط احيانا ولكنهم يقبلون على تجربتها ذلك لانهم جربوني في الماضي وكانت النتيجة والحمد لله ما ترونه فقد اصبحنا احرارا في بلادنا اسيادا في وطننا.

هذا ما احببت ان اقوله لكم في هذه الزيارة التي سيتذكرها دائما هذا الرجل

المتواضع اخوكم الحبيب بورقيبة، وهذه هي نصيحتي التي اقدمها لكم ولكل العرب حتى تضعوا في الميزان لا العاطفة والحماس فقط بل وكذلك جميع معطيات القضية بناء على ما قاله لكم رجل نزيه لا تشكون في صدقه واخلاصه وتفانيه وهكذا نصل الى الهدف ونبقى سبعة عشر سنة اخرى أو عشرين سنة الوطن السليب .. الوطن السليب ..) دون جدوى. إنا اذا اقتصرنا على)نردد العاطفة سنظل على هذه الحال مئات السنين. هذا ما انبهكم اليه واعتقد انه يجب ان يبرز من صفوف العرب رجال لهم الشجاعة الكافية على مصارحة الشعب ومواصلة الكفاح بجميع منعرجاته واطواره وحيله وكره وفره حتى نضمن لا .لأنفسنا فقط، بل وللاجيال التي من بعدنا النصر الكامل واسترجاع الحق السليب هذا ما اردت ان اقوله لكم في هذه الزيارة واطلب منكم امعان النظر فيه ولا شك في ان كل واحد لا بد ان يحاسبه الله وضميره على ما يعمل وما ينوي وانما الاعمال بالنيات واخيرا أدعو لكم بالتوفيق وسعة الصبر حتى نوفر اسباب النجاح، وأدعو للمسلمين بالتكتل وللقيادة بالانسجام والابتعاد عن المركبات سواء كانت مركبات للنقص ازاء العدو باعتباره في منتهى القوة أو مركبات الغرور والتهور والارتماء على الهزيمة المحققة التي يمكن تلافيها بامعان النظر وهكذا نضمن النجاح ولله العزة ولرسوله والمؤمنين والسلام عليكم ورحمة الله.

بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس



د. سالم لبيض
المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس

مقدمــــة :

لقد برزت مع نهاية فترة الحكم البورقيبي مقولة هامة وخطيرة في نفس الوقت هي ضرورة مصالحة تونس مع هويتها العربية الإسلامية ، فهذه المقولة التي تبنتها السلطة الجديدة تقر بحقيقة وهي أن " تونس البورقيبية " أو " تونس المستقلة " لم تكن متصالحة مع هويتها العربية الإسلامية بالرغم من أن الدستور التونسي يقر صراحة بأن اللغة الرسمية للدولة والمجتمع هي العربية و الدين هو الإسلام ، إلا أن الدعوة للمصالحة تحيلنا ضمنا إلى واقع التهميش الذي تعيشه كل من اللغة العربية والدين الإسلامي . إن ذلك يمثل عاملا كافيا للبحث في أسباب تهميش الهوية العربية الإسلامية والخلفية التي حكمت الرئيس بورقيبة في ذلك وما آنتهت إليه ممارساته من نتائج دعت إلى رفع شعار المصالحة .

ا - هوية بورقيبة :

1- هوية بورقيبة الإثنية و أصوله التاريخية :

ينتمي "الحبيب بورقيبة " إلى عائلة بورقيبة ذات الأصول الطرابلسية .و ينحدر من قبيلة الدرافلة الليبية التي تنقسم إلى مجموعة من الفروع (اللحمات)، هي النواصف ،الرضاونة ، المعاتقة ، أولاد رجب و السقاسف وهو الفصيل الذي

تنتمي إليه عائلة "بورقيبة" [1].إستقرت هذه العائلة تاريخيا بمدينة مصراته الليبية ،تأثرت كما هو الحال بالنسبة للكثير من العائلات الطرابلسية بالصراع الحاد و الدامي الذي دار بين أفراد الأسرة القرمانلية (1711 – 1835)للظفر بالسلطة و الحكم ، وهو ما انعكس سلبيا على الحياة العامة وساعد على بروز حركات التمرد و الإنتفاضات المحلية التي كانت تهدف إلى التخلص من حكم أفراد هذه الأسرة خاصة بعد إثقال كاهل الأهالي بالضرائب و ما تزامن مع ذلك من إهمال لمختلف الأنشطة الإقتصادية [2].

لقد ساعدت هذه الظروف على هجرة العديد من العائلات الليبية إلى تونس ، فقد هاجر الجد الأعلى ل"بورقيبة " المدعو "الحاج محمد بورقيبة " إلى تونس سنة 1795 عن طريق البحر، حيث إستقر بمنطقة الساحل التونسي مصطحبا معه 40 من عبيده وخدمه .وقع إختياره على مدينة المنستير لتكون موطن إستقراره ضمن ما يعرف ب"حومة الطرابلسية" ، التي قد يكون من المساهمين الأوائل في تأسيسها [3].تشير بعض الدراسات إلى أن عائلة بورقيبة "المنستيرية" عرفت بتأييدها لإنتفاضة "علي بن غذاهم" سنة 1864 التي جاءت كرد فعل على خيارات الضرائب المجحفة التي فرضتها سياسة البايات والتي كانت من نتائجها حملة الجنرال زروق على الساحل وقمعه لسكانه ، كما نهبت وبأمر الجنرال زروق نفسه قطعان الماشية التي كانت على ملك الطرابلسية بمنطقة الأعراض . وأمر الجنرال زروق في نفس الوقت بإدخال "علي بن الحاج محمد بورقيبة "ليشتغل بالجيش التونسي بين سنة 1864 و1881 وذلك قبل أن يقع تعيينه شيخا على حي الطرابلسية ومستشارا بلديا أثناء الفترة الإستعمارية[4] . في هذا المناخ المتميز ببحث عائلة بورقيبة (الوافدة من منطقة طرابلس) على مكانة إجتماعية متميزة وعلى نفوذ سياسي ولد "الحبيب بن علي بن الحاج محمد بورقيبة " بحي الطرابلسية بمدينة المنستير سنة 1903 !!!

2 – هوية بورقيبة الفكرية والأيديولوجية :

الحبيب بورقيبة هو أحد تلاميذ المعهد الصادقي قبل أن ينتقل للدراسة بالجامعات الفرنسية حيث تلقى تكوينا قانونيا أهله للإلتحاق بمهنة المحاماة بتونس . لقد أعجب بورقيبة بعالم مدينة باريس لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى فقد عاش مضاعفاتها و أحداثها السياسية والفكرية والأيديولوجية ،وشارك في التظاهرات السياسية والمحاضرات النفسية التي كانت تلقى في مستشفى سانت – آن ، كما عرف عنه حضوره مناقشات مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين . تأثر بورقيبة أثناء فترة دراسته بفرنسا بالمدرسة الوضعية ومؤسسها "أقوست كونت" صاحب المقولة الشهيرة "عش للآخرين" التي كان بورقيبة يرددها كثيرا [5]. يعرف بورقيبة بسعة إطلاعه على تاريخ فرنسا وآدابها وحضارتها هذا علاوة على إطلاعه الواسع على تاريخ تونس منذ العصور القديمة . من الشخصيات التي حظيت بآهتمام بورقيبة ، وكان لها تأثير كبير على شخصيته كل من "حنبعل" و"يوغرطة" و"القديس أغسطينو" وبدرجة أقل مؤسس علم العمران البشري و الإجتماع الإنساني "عبد الرحمان بن خلدون" .ولم يكن بورقيبة يرى حرجا في إجراء المقارنة بينه وبين الرسول محمد (ص)معلنا تفوقه الشخصي عليه[6].
وهو ما دفعه إلى إعلان معاداته للشرق عموما وللعالم العربي الإسلامي
خصوصا بسبب تخلفه!!! معتبرا أن تونس هي نقطة إلتقاء بين الشرق و الغرب .
3 – هوية بورقيبة السياسية :
إن ما يشد إنتباه الباحث أثناء قراءته لتجربة بورقيبة السياسية هو قدرته على إدارة الأزمات التي كان يتعرض لها وتحويل مواطن ضعفه إلى إنتصارات وقوة منافسيه ومناوئيه إلى هزائم وتراجعات . أولى التجارب التي خاضها بورقيبة في هذا المجال هي إنضمامه للحزب الحر الدستوري التونسي مع بقية "جماعة العمل التونسي " وذلك أثناء مؤتمر الحزب المنعقد في 12 – 13 ماي 1933بنهج الجبل بتونس إلا أن ذلك لن يستمر طويلا فقد قرر بورقيبة الإستقالة بسبب خلافاته الداخلية مع اللجنة التنفيذية للحزب قبل أن تمر سنة على إنضمامه إلى هذا الحزب وذلك بتاريخ 9 سبتمبر 1933 ، ليبدأ تجربة جديدة هي تجربة إنشاء الحزب الحر الدستوري الجديد الذي عقد مؤتمره التأسيسي بقصر هلال في 2

مارس 1934 الذي ضم ممثلي مجموعة من الشعب الدستورية في الساحل والعاصمة لم يتجاوزعددهم 50 نائبا في حين أن عدد الشعب المنتمية للحزب قد فاق المائتين آنذاك . تمكن الحزب الجديد الذي كان بورقيبة كاتبه العام حتى أحداث أفريل 1938 ثم رئيسه بعد هذا التاريخ أن يحقق لنفسه الإستمرارية والتواصل في حين أن محاولات إنشقاقية وإنقلابية أخرى شهدها الحزب الحر الدستوري لم يكتب لها النجاح من ذلك إنشقاق "حسن القلاتي "و"محمد النعمان "وتأسيسهما "الحزب الإصلاحي" سنة 1921، وإنشقاق "فرحات بن عياد" و"والطيب بن عيسى "و" الشاذلي المورالي" وتأسيسهم "الحزب الحر الدستوري المستقل "بعد ذلك بسنة ، هذا علاوة على المؤتمر الإستثنائي الذي عقده جماعة الحزب القديم في نهاية شهر أفريل من سنة 1934 محاولة منهم لإحتواء الأزمة التي يعيشها حزبهم [7].

المثال الثاني الأكثر وضوحا في نجاح بورقيبة في إدارة الأزمات السياسية هو الطريقة التي أدار بها ما يعرف بالأزمة اليوسفية ، نتيجة توقيعه إتفاقيات الإستقلال الداخلي سنة 1955 وبروتوكول إستقلال تونس سنة 1956 . إنقسم الشعب التونسي ومن ورائه جماعة الحزب الحر الدستوري الجديد نتيجة لذلك إلى قسمين ،قسم موال لرئيس الحزب الحبيب بورقيبة ولجماعة الديوان السياسي وقسم ثان موال للأمين العام صالح بن يوسف ولجماعة الأمانة العامة . تمكنت المجموعة الثانية من تعبئة الغالبية الكبرى من أفراد الشعب ومن منخرطي الحزب الحر الدستوري الجديد بإعلان 374 شعبة دستورية مقاطعتها للديوان السياسي ، منها 350 قررت الإنتماء لليوسفية من خلال إعلانات إنضمام نشرتها على أعمدة الصحف التونسية آنذاك [8]. إن ما يدعم هذا الموقف هو إنضمام الجامعة الدستورية للعاصمة التي تعد لوحدها 60000 منخرط من ضمن 321 ألف منخرط يتوزعون على 31 جامعة دستورية ، إلى الحركة اليوسفية [9]. لقد كانت اليوسفية إضافة إلى ذلك مدعومة بجناحها العسكري المتمثل في "جيش التحرير الوطني " وبتأييد جماعة باندونغ التي إنبثقت عنها حركة عدم الإنحياز

وحركات التحرير الوطني والثورة الجزائرية والنظام الناصري . بالرغم من كل ذلك إنتهت اليوسفية إلى الفشل وإنتهى بورقيبة إلى النجاح، فإلى ماذا يعزى ذلك ؟

لقد رأى الكثير من الدارسين أن إنشقاق بورقيبة ورفاقه عن الحزب الحر الدستوري بعد أقل من سنة من إنضمامهم له وتأسيسهم للحزب الجديد الذي حقق نجاحات كبيرة في فترة وجيزة هو نتيجة مباشرة لما تتمتع به هذه المجموعة عامة وبورقيبة على وجه الخصوص من أفكار تحديثية وأساليب جديدة في الممارسة السياسية[10] بالرغم مما يتطلبه ذلك من وقت وتجربة لا شك أنها لم تتوفر لبورقيبة ورفاقه مما يدعو إلى السؤال الذي يتعمق مع خوض بورقيبة تجربة الصراع مع اليوسفية . فقد بينت هذه التجربة طبيعة بورقيبة الإنقلابية مرة أخرى وإعتقاده في صحة رأيه مهما كان فرديا ةخطإ الآخرين رغم تشكيلهم للأغلبية ، يتجسد ذلك في الموقف من توقيع إتفاقيات الإسقلال الداخلي الذي رفضته النسبة الغالبة من أفراد الشعب التونسي ومن الشعب الدستورية ولم يتوان في التحالف مع عدو الأمس أي الإستعمار الفرنسي من أجل تحقيق أهدافه في الوصول إلى هرم الحكم من ناحية والقضاء على جماعة الأمانة العامة وزعيمها "صالح بن يوسف" من ناحية أخرى . لقد تعلم بورقيبة كيف يكون براغماتيا – ميكافيليا فالسياسة لا تعرف غير المصالح أما الأخلاق و المبادئ فلا مكان لها في العمل السياسي ، تلك هي القاعدة التي يتعلمها المبتدئ في علم السياسة الليبرالي والغربي ، وهكذا كان بورقيبة صاحب التنشأة الغربية حتى أن أحد الدبلوماسيين الغربيين علق قائلا عند تنحيته من هرم الحكم في تونس " لم أر رجلا خارج فرنسا أقرب إليها من الرئيس بورقيبة ولم أر في العالم العربي رجلا أقل تشابها مع العرب منه " [11].

II - بورقيبة ومقومات الهوية :

1 – بورقيبة و الإسلام :

تشير بعض الدراسات إلى أن بورقيبة يمثل إمتدادا لمشروع تنويري تعود جذوره إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهو مشروع يقوم على حجة القوة و

الإقتداء بالغرب دون التفريط في مقومات الشخصية الإسلامية !!! إستنادا إلى الفكر الإصلاحي التونسي ممثلا في خير الدين وإبن أبي الضياف على وجه الخصوص[12].
يتسم الموقف البورقيبي من الإسلام بالتذبذب وعدم الإستقرار وقد إنقسم هذا الموقف إلى مرحلتين ، مرحلة قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد والحركة الوطنية بين سنتي 1934 و 1956 ثم موقفه أثناء قيادته للدولة الحديثة بداية من سنة 1957 . خلال المرحلة الأولى لا نكاد نجد تصريحا لبورقيبة أو قولا أو تحركا ظاهرا منه يعارض مظهرا دينيا أو قاعدة إسلامية أو قانونا شرعيا . بل لقد جعل من الآية القرآنية "وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين " شارة لحزبه [13]. والملاحظ أن كل خطابات بورقيبة الشفوية والمكتوبة أثناء هذه المرحلة تبدأ بالبسملة وتتسم بدغدغة الشعور الديني عند تحريضه لقادة الحزب المحليين والقبائل على الكفاح ، هذا علاوة على موقفه الرافض للمؤتمر الأفخارستي ومسألة التجنيس .
مع إنطلاقة المرحلة الثانية وهي مرحلة قيادة بورقيبة للدولة الحديثة بدأت مواقف هذا الأخير تتسم بالإزدواجية ، فهناك إسلام بورقيبة البروتوكولي الذي كثيرا ما عبر عنه أثناء المناسبات الرسمية وغير الرسمية . جاء في إحدى خطبه في نهاية الخمسينات بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف " أخاطبكم من تحت قبة النور وأمام قبلة الهدى، فهذه أول بيت من بيوت الله في المغرب العربي ومنها إنبعث صوت الآذان الخالد " وجاء في إحدى أقواله " لا نعرض عن مبادئ الإسلام كما وقع الإعراض عنها في الماضي ولا ندعي أنها لا تفي بحاجة العصر ولكن نتفهمها حق التفهم " [14]. ولم يكتف بورقيبة بهذه الأقوال بل ذهب أكثر من ذلك عندما أشار أثناء إستقباله للملك فيصل بتونس سنة 1966 إلى أن الأساس الذي قامت عليه الدولة التونسية بعد إستقلالها وهو الأساس الذي قامت عليه الحركة التحريرية هو الإسلام . يمكن وصف "إسلام بورقيبة" بأنه إسلاما بروتوكوليا يتصف بشيء من النفعية والبراغماتية التي يتطلبها كسب الرأي العام على

المستوى الوطني وكسب تأييد النخب السياسية والدوائر الإقتصادية و المالية في الدول الإسلامية.
لقد كانت لبورقيبة بالتوازي مع هذه المواقف مجموعة من الممارسات والرؤى العفوية أوما يمكن أن نطلق عليه تسمية "إسلام بورقيبة العفوي " ، تتلخص أبرز معالمه فيما يلي :
- وصف الصلاة بأنها " زقزقة مياه "وإنزال الرأس للأرض ويكون المصلي "يكب ويقعد"
- الدعوة إلى التخلي عن الحج لما ينجر عن ذلك من نزيف للعملة وتعويضه بالحج إلى مقام الصحابي أبي زمعة البلوي بالقيروان
- وصف الصيام بأنه مانع للعمل والإنتاج مع الدعوة للإفطار في شهر رمضان بل الدعوة إلى فتح المطاعم و الحانات أثناء هذا الشهر
- فتح باب الإجتهاد لكل إنسان له "فكر حر ومادة شخمة " فيقبل من الإسلام ما يراه صالحا ويترك ما لا يراه كذلك دون حاجة للمعرفة الدينية أو إلمام بالنصوص ومصادر التشريع التي تحتل مرتبة أكثر أهمية من الإجتهاد مثل القرآن والسنة النبوية
- التطاول على الأنبياء والرسل مثل النبيء إبراهيم بقوله "طلعت البخارية في رأسه" فنام نوما رأى فيه أحلامه والنبيء محمد (ص) الذي يعتبر نفسه متفوقا عليه ، هذا علاوة على السماح بآقتران إسمه معه في أناشيد إسلامية
- القضاء على كل المؤسسات ذات العلاقة بالدين الإسلامي وإصدار التشريعات المنافية له مثل حل جمعية الأحباس والتفويت في أملاكها لفائدة الخواص والدولة وتهميش دور المؤسسة الزيتونية بل القضاء عليها كمؤسسسة تعليمية ذات دور حضاري هام ، هذا إضافة إلى منع تعدد الزوجات بعد إصدار مجلة الأحوال الشخصية وإصدار المناشير التي تمنع الزي الإسلامي[15].
إن المتأمل في حقيقة موقف بورقيبة من الإسلام يصطدم بحقائق مثيرة وغريبة في نفس الوقت ، فالرجل لا يؤمن أصلا بالديانات بمعناها التقليدي ويعتبرها مجرد إختلاقات بشرية ومن ثمة فالرسل عنده ليسوا بمبعوثين من الله كما يدعون ، بل هم قوم ساعدتهم قدراتهم الشخصية وظروفهم الإجتماعية على حمل الرسالة

كما يذهب إلى ذلك "محمود الذوادي".[16]
لا شك أن موقف بورقيبة من الإسلام كما تجسد لديه بصفة عفوية ينبع من ظاهرة الشخصنة وعبادة الذات التي ميزت سلوكه وهو ما يتافى مع مبادئ الديانة الإسلامية التي لا ترى في الرسل في نهاية الأمر سوى بشر يمشون في الأسواق ويأكلون . لقد وجهت هذه الديانة نقدا شديدا لكل من إدعى الألوهية مثل فرعون وغيره ، صحيح أن بورقيبة لم يدع الألوهية ولكن حجم تظخم الذات والشخصنة لديه يضعه على طرفي نقيض مع الإسلام الذي يرى في سلوك الأفراد الذبن ينشغلون بشؤون بناء صرح عظمتهم الشخصية ويعملون على تأليه أنفسهم بين الخليقة ، ضربا من ضروب الكفر [17].
لقد أثارت مواقف بورقيبة من الإسلام ردود فعل مختلفة فمنهم من إعتبر ذلك ضربا من ضروب الكفر مثل الشيخ "عبد الرحمان خليفي " الإمام الخطيب بجامع عقبة بالقيروان الذي أصدر كتابا يكفر فيه المفطر المتعمد في رمضان ويدعو إلى عدم الصلاة عليه بعد وفاته ، هذا علاوة على المظاهرة التي إندلعت يوم 16 جانفي 1961 بمدينة القيروان والتي أدت إلى سقوط ضحايا كرد فعل على إقالة الإمام من مهام الإمامة[18]، ومنهم من إعتبر موقف بورقيبة من الإسلام موقفا لائكيا ، يتعلق الأمر بموقف النخبة التونسية المعاصرة أمثال "عبد القادر الزغل " الذي يعتبر أن الدولة التونسية أثناء الفترة البورقيبية هي دولة لائيكية مستدلا على ذلك بأن التعليم والأمور المدنية ترجع إلى الدولة وليس إلى المؤسسة الدينية ،ونفس الموقف عبر عنه "هشام جعيط "وتبناه "عياض بن عاشور" معتبران أن بورقيبة يؤيد لائكية غير معادية لللإسلام [19]. هناك بعض المواقف التي يذهب أصحابها مذهبا آخر معتبرين أن بورقيبة هو إمتداد للحركة الإصلاحية التي جسدها مصلحين أمثال "خير الدين"و"محمد عبده" و"الأفغاني" و"رشيد رضا" وغيرهم بعد أن إستطاع أن يبلور "رؤية إسلامية " هي نتاج

لتكوينه المزدوج العربي والغربي[20] !!! وهي رؤية مبالغ فيها ليس لأن بورقيبة لا يعد مفكرا فقط حتى يرتقي إلى مرتبة رواد الحركة الإصلاحية العربية بل هوأحد أكبر دعاة إعتماد النموذج الأروبي الغربي "المتقدم " كبديل للنموذج العربي الإسلامي الشرقي "المتخلف" سياسيا وثقافيا وكذلك تنمويا ولم تكن مواقفه وأقواله وممارساته "الإسلامية " سوى خدمة لهذا التوجه كما أثبتنا ذلك سلفا .

2 – بورقيبة والعروبة :

إن ما ينطبق على الاسلام يكاد ينطبق على العروبة لدى بورقيبة ، فبعض المناسبات البروتوكولية والرسمية التي إستدعت كسب ود بعض القادة والمسؤولين العرب كانت تفرض عليه الإعتراف بآنتماء تونس للأمة العربية كقوله "نحن جزء من الأمة العربية"[21] أو الإعتراف بحق هذه الأمة في الوحدة السياسية " إن الوحدة هدف نصبو إليه جميعا وهي أمر حيوي بل ضرورة في عصر التكتلات "وهي " وسيلة إستراتيجية للدفاع عن السيادة تجاه الآخر ورد الأطماع والصمود تجاه الضغوط الخارجية "[22].

إن مواقف بورقيبة التي تبدو في ظاهرها مؤيدة للعروبة والوحدة العربية ليست سوى مواقف موجهة للإستهلاك السياسي ، فكثيرا ما أبدى بورقيبة رفضه المعلن للعروبة ولكل ما يمت لها بصلة وربما يرجع ذلك إلى صراعه مع "صالح بن يوسف " رمز التيار العروبي في تونس بداية من سنة 1955 والمعروف برفضه للنهج الذي تبناه بورقيبة القائم على توقيع إتفاقيات الإستقلال الداخلي وبروتوكول الإستقلال في 20 مارس 1956 الذي إعتبره "بن يوسف" كارثة جديدة و لذلك يدعو" الشعب العربي الأبي إلى الحذر واليقظة ومضاعفة الجهود ومواصلة الكفاح الشريف لتقويض صرح الإحتلال الأجنبي "[23]. ويعتبر الخلاف البورقيبي – الناصري وآنحياز جمال عبد الناصر إلى صالح بن يوسف عاملا آخر يضاف إلى عوامل رفض بورقيبة للعروبة بل للقومية العربية كخيار أيديولوجي وسياسي كان عبد الناصر أحد أبرز رواده مما ساعد على تأخر

إندماج تونس في محيطها العربي وإنضمامها إلى جامعة الدول العربية [24]. لقد تدعم عداء بورقيبة للعروبة بسبب الأعمال المسلحة التي إستهدفت نظامه وكادت أن تطيح به والتي كانت تنتمي بشكل أوبآخر إلى تيار القومية العربية الذي شهد تناميا لأنصاره في تونس ، مثل محاولة الإنقلاب العسكري التي قادها "لزهر الشرايطي" سنة 1962أوالحركة المسلحة التي قامت بها مجموعة من الفصائل القومية بمدينة ققصة سنة 1980 بقيادة "أحمد المرغني "وبدعم من النظامين الليبي والجزائري .

وكرد فعل على كل ذلك كان بورقيبة يجد مبررا لعدائه للعروبة والقومية العربية فهو صاحب المقولة "إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق و القاهرة وأن إجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من إجتياز الصحراء الليبية[25] ". وكبديل للعروبة و الإنتماء العربي وجد بورقيبة في "الأمة التونسية والشخصية التونسية " ما ينسجم مع توجهاته الفكرية وإختياراته الأيديولوجية ذات الخلفية الغربية ، فقد جاء في أحد أقواله " الوطن التونسي لا الوطن العربي لأن تونس لها شخصيتها منذ آلاف السنين منذ عهد قرطاج ، أما العرب فيشكلون عدة أمم لا أمة واحدة وهو ما يؤكد إنقسامهم إلى عدة دول [26]".

المستوى الثاني الذي يبرز من خلاله عداء بورقيبة للعروبة هو موقفه من اللغة العربية وإنحيازه للعامية بدل الفصحى ، فقد خطب في ملتقى هواة الأدب في المنستير يوم 29 جويلية 1968 قائلا :" إن اللغة التي يتكلمها الشعب ويفهمها كل تونسي مهما كان نصيبه من الثقافة ومهما كانت الجهة التي ينتمي إليها ومهما تباينت الجهات ليست الفصحى بل العامية لذلك من حق الأدب الشعبي والشعر الشعبي أن يحتلا مكانهما عند الشعب وأن يكون هما أدبه وشعره "[27]. لاشك أن هذا الموقف ليس موقفا عفويا بأي حال من الأحوال ذلك أن الموروث

الإستعماري في مستوى الإدارة والتعليم يستوجب تبني سياسة تعريبية شاملة وسريعة للحد من ظاهرة الإزدولجية اللغوية التي أسست لها الإدارة الإستعمارية الفرنسية عموما والمدرسة الفرنكو- العربية على وجه الخصوص خاصة أن اللغة والثقافة العربية كما كانت تدرس بجامع الزيتونة كانت تتعرض للتحقير من طرف المدرسين الفرنسيين بالمدرسة الصادقية كما يروي ذلك الأستاذ" محمود المسعدي"[28] ، مما ساعد على تشويه "الشخصية التونسية " التي باتت ميالة إلى تمجيد لغة المستعمر. لقد حافظ بورقيبة أثناء فترة حكمه علىسياسة الإزدواجية اللغوية مع وضع لغة القرآن في المرتبة الثانية بل في المرتبة الثالثة بعد كل من الفرنسية و العامية التونسية !!! لقد إتسمت سياسات التعريب "البورقيبية" بالتذبذب والإضطراب والتراجع ،ولم يتردد بورقيبة في التصريح سنة 1987 بأن تعريب التعليم في تونس أدى إلى تردي مستوى التلاميذ والطلبة محاولا بذلك تبرير إختياراته في إلغاء التعليم الزيتوني كمربض للغة العربية وثقافتها ،والحد من البعثات الطلابية للمشرق العربي، وعدم القيام بأي حملات تحسيسية بأهمية اللغة العربية كلغة وطنية يجب الإعتزاز بها وإعطائها الأولوية في الإستعمال ،وعلى خلاف ذلك كانت هذه الحملات تشمل ميادين أخرى مثل تنظيم النسل والنصائح الصحية. وقد كان هذا الموقف يشمل الطاقم الحكومي البورقيبي حتى أن وزير أول سابق عرف عنه أنه قال كرد فعل على حركة التعريب بأن ما يهم تونس في المقام الأول هو التقدم ولوكان ذلك عن طريق إستعمال اللغة الصينية[29]، أما التعريب الشامل فذلك لا يعتبر من أولويات السياسة البورقيبية التي حافظت على اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الإدارة التونسية بالرغم من أن الدستور التونسي ينص صراحة على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد التونسية وما يتطلبه ذلك من إعتماد لهذه اللغة في كافة المجلات التعليمية والإدارية بين التونسيين هذا علاوة على إعتمادها في تخاطبهم وتراسلهم الرسمي .

3 – بورقيبة والقضية الفلسطينية :

تقدم لنا الدراسة الهامة التي نشرها الدكتور "عبد الجليل التميمي " تحت عنوان

"المسألة الفلسطينية وعلاقات الحبيب بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي " متابعة دقيقة لتطورعلاقة بورقيبة بالمنظمة الصهيونية العالمية عبر أحد أبرز تنظيماتها وهو المؤتمر اليهودي العالمي وموقفه من نشأة دولة إسرائيل التي هي ثمار نشاط هذا المؤتمر وغيره من التنظيمات الصهيونية ، وهي دراسة لاغنى عنها في فهم هذه المسألة . ملخص ذلك هو أن موقف بورقيبة الذي عبر عنه ضمن ما يعرف بخطاب أريحا سنة 1965 والذي تضمن النقاط التالية :

- ضرورة قبول التسوية التي نادت بها الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية ويهودية
- ضرورة قبول الفلسطنيين مبدأ الحوار مع إسرائيل بدل الحل العسكري
- لا بد على العرب من الإعتراف بالأمر الواقع ووضع حد للسياسة اللاعقلانية لزعمائهم الذين يصفهم بورقيبة بالغباء[30] !!!

وما أثارته هذه التصريحات من إعتداء على عواطف العرب وحقهم في أرضهم المغتصبة وما أنتجه ذلك من ردود أفعال تراوحت بين التصدي المباشر وإتهام الرجل بالخيانة والمطالبة بمحاكمته وإعدامه كما طالب بذلك " أحمد الشقيري " رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ، ليس موقفا عفويا وليد اللحظة يريد أن يجنب العرب والفلسطنيين شر القتال ، بل هو نتاج لتكوين بورقيبة الذي تلقاه في فرنسا منذ أن كان طالب حقوق هناك ثم تربصه على أيدي أحد المحامين اليهود بتونس وهو "أندريه شمامه " بعد عودته إلى تونس سنة 1927 ، لقد كان بورقيبة من أنصار فكرة التعايش السلمي الإسلامي - اليهودي ، وأحد أكبر المنددين بمن أفشلوا محاضرة حول "الإبحار اليهودي" سنة 1938 والإحتجاج عليهم ونعتهم بذوي العقلية المتأخرة ، وهوما دفع أنصار الحزب الحر الدستوري التونسي القديم وهي الجهة التي وقفت وراء ذلك إلى إعتبار بورقيبة " عميل المعمرين الفرنسيين والصهيونيين وحليف اليهود ضد المسلمين "[31].وبالرغم من ذلك إستمر بورقيبة في محاولة تبرير دفاعه على الطائفة اليهودية بل ذهب أكثر من ذلك سنة 1952أي بعد أربع سنوات من قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين عندما صرح لجريدة القناص "...أعتقد أنه من الضروري الإرتباط

بعلاقات حسنة مع إسرائيل ولو كنا أحرارا لناضلنا في العالم العربي من أجل هذا الهدف "[32]. إن العلاقة بين بورقيبة والمؤتمر اليهودي العالمي بدأت سنة 1954 كما يشير إلى ذلك قولدمان في تصريح له بتل أبيب سنة 1965 وإستمرت بعد ذلك في شكل لقاءات منتظمة بتونس وأروبا طيلة فترة حكمه وقد كان المؤتمر اليهودي العالمي يراهن على الدور الذي يمكن يلعبه بورقيبة في الترويج" للمشروع الصهيوني" في كل من المغرب العربي والوطن العربي فقد وصفه "إيسترمان "السكريتير السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي بأنه " أهم رجل دولة ديمقراطي في إفريقيا الشمالية وحتى في العالم العربي ،لممارسة تأثيره لتحقيق السلام في الشرق الأوسط "[33] . وكان بورقيبة يعي جيدا الدور المنوط بعهدته فبالإضافة لما قام به من ترويج حول إمكانية التعايش مع دولة الصهاينة إسرائيل ضمن أحداث أريحا لسنة 1965 المشار إليها ساعد بورقيبة هذه الدولة بالطاقات البشرية من اليهود التونسيين مقرا "بحق اليهود التونسيين المطلق في الهجرة إلى إسرائيل مؤكدا على أن هذا الأمر سيستمر " وهو ما أقره وزير داخليته مصرحا بأن "هجرة اليهود التونسيين سوف تستمر دون عوائق أو قيود من طرف السلطات الرسمية .. ولن أتدخل في شؤون يهود البلد، ومن هذا الجانب لا تقلقوا أبدا حول مسألة مغادرتهم البلاد ...وأنه لا يمانع في وصول يهود آخرين شريطة أن يكون العدد ضروريا وأساسيا لنشاط الوكالة اليهودية " ، وقد وصل عدد المهاجرين من اليهود التونسيين إلى ما يفوق الخمسين ألفا [34].
يقودنا كل ما سلف إلى مناقشة دور بورقيبة فيما يسمى بعملية السلام ، إذ يذهب بعض الدارسين وكذلك بعض مؤيدي بورقيبة ومريديه إلى أن الرجل كان مستشرفا للمستقبل وصاحب رؤية ثاقبة لما ستؤول إليه الأحداث من إتفاقات وتوقيع معاهدات سلام مع دولة إسرائيل عدو الأمس ، ويمكن أن يكون ذلك صحيحا بناءا على فرضيتين إثنتين:
- الفرضية الأولى : أن يكون بورقيبة خاليا من رصيده السياسي المؤيد والمرتبط بنشاط بعض التنظيمات التي لها علاقة بالنشاط الصهيوني أو هي إحدى أدواته

مثل المؤتمر اليهودي العالمي الذي تمكن من أن يكسب تأييد بورقيبة لهجرة اليهود التونسيين هذا علاوة أن الرجل هو أول عربي يؤيد قيام دولة إسرائيل وما يعنيه من ذلك تحويل لوجهة الصراع بين العرب وعدوهم وإلغاء للحواجز السياسية والنفسية في مرحلة كانت حاجة العرب إلى حشد القوة ودعم المقاومة وليس التلويح بسلام يفرضه قانون الغالب على المغلوب حسب لغة إبن خلدون ، الغالب هو محتل الأرض والمغلوب هو صاحب الأرض الحقيقي .

- الفرضية الثانية : أن يكون السلام و التعايش قد حصل بين العرب وإسرائيل بعد تلك الحروب الطويلة التي عرفتها المنطقة ، لقد بينت الأحداث أن مقولة التعايش هي مقولة وهمية وأن إتفاقات السلام التي بدأت بكامب دافيد المصرية الإسرائيلية ووادي عربة الأردنية الإسرائيلية وقبلها إتفاقيات أوسلو الفلسطينية الإسرائيلية هي في واقع الأمر إتفاقات ورقية أما على الأرض فهناك مغلوب وهناك غالب ،أما الغالب فهو ذلك الذي يفرض شروطه على أرض إحتلها ويقتل أهلها وليس له إستعداد للتفريط في شبر واحد منها بل وليست له إستراتيجية سلام بل له إستراتجية حرب وجوسسة وتخريب لم ينج منها مجالا من مجالات الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية ، وأما المغلوب فهو ذلك المسلوب الأرض والعرض والقوة وهو المقتول والفاقد لجميع الحقوق ، وما بين هذا وذاك نمت تلك الأعشاب الطفيلية التي أطلق عليها جماعات السلام مثل جماعة كوبن هاقن وجمعيات السلام التي ظهرت في كثير من الأقطار العربية بالتوازي مع مؤتمر مدريد وإتفاقيات أوسلو وآختفت بآختفائها مع إنطلاقة الإنتفاضة الفلسطينية الثانية . فهل كان بورقيبة مستشرفا لمستقبل الصراع بين العرب وإسرائيل أم كان ممهدا لتسرب الصهيونية للعقل العربي؟

III - الهوية البورقيبية :

1 – تحديث سياسي مرضي :

يقصد بالتحديث السياسي إقامة نظام ديمقراطي بإعتبار ذلك ضرورة من ضرورات هذا العصر وهو مقوم ضروري للإنسان المعاصر الذي لم يعد مجرد فرد في رعية بل أصبح مواطنا يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في إختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم فضلا عن حق الحرية ، حرية التعبير والتفكير والإجتماع وإنشاء الأحزاب [35]. فهل

إستجابت البورقيبية لذلك ؟ إن هذا السؤال يستمد شرعيته من أن بورقيبة داعية التحديث و العقلانية وهي الأرضية التي قامت عليها الليبرالية السياسية الغربية ترك تراثا سياسيا غنيا بمعادات الديمقراطية وإطلاق العنان لهيمنة الحزب الواحد ورفض أي شكل من أشكال التعددية الحزبية وذلك حسب رأيه راجع إلى أن "الواقع والظروف الحالية جعلت قيام حزب آخر أمرا غير معقول ، إذ لم يوجد تكتل له طريقة أخرى وأهداف أخرى ووسائل أخرى توفي بالصالح العام وتجمع حولها جانبا عظيما أو حتى متوسطا من الشعب التونسي "معتبرا أن التعددية السياسية هي مولدة للصراعات والمزايدات والديماغوجية والتخريب ، خاصة و أن الظروف التي عرفتها تونس منذ 1933 لا تسمح بظهور قائمات أخرى ، من يمكن لها أن ترشح أفضل مما قدمنا ؟وماذا عساها أن تقدم كنتائج أثرى مما فعلنا ؟ومن أين لها أن تدافع عن برنامج أصلح من برنامجنا .[36] لقد كان بورقيبة يعتبر الشعب التونسي شعبا متخلفا عن مقتضيات الممارسة الديمقراطية بل يعتبر ذلك طامة كبرى بالنسبة لشعب متخلف ذهنيا ونفسيا مثل الشعب التونسي[37].ويذهب بورقيبة نفس المذهب بالنسبة للحرية التي يؤدي "فتح بابها على مصراعيه إلى أن يلجه من لايستحق الحرية ويستعملها للهدم وزرع بذور الحقد والكراهية وتشتيت شمل الأمة وتقويض أسس الدولة وما من سبيل لمنح الحرية الكاملة على نحو ما هو موجود في بريطانيا إلا حين يصل مستوانا إلى مستوى الشعب البريطاني [38]". لقد كانت تلك الخطب والمواقف هي الخلفية التي حكمت المجتمع التونسي عامة والمجتمع السياسي على وجه الخصوص فالتجربة السياسية لتونس أثناء الفترة البورقيبية تبين أن التحديث السياسي المتمثل في وضع دستور ومجموعة من النصوص القانونية الأخرى المكملة مثل مجلة الصحافة أوالمجلة الإنتخابية أوغيرها لتنظيم الحياة الحياة السياسية لم تكن سوى إجراءات بروتوكولية لأن الرجل لا يؤمن أصلا بحق الشعب في الحرية و الديمقراطية طالما أن هذا الشعب متخلفا ، مما أدى إلى إرساء تجربة سياسية تتميزبسيطرة الحزب الواحد الذي هوالحزب الإشتراكي الدستوري وبالتداخل

الكامل بين الحزب والدولة وهو ما سيؤدي إلى دولنة المجتمع بصفة مطلقة كل ذلك من أجل هيمنة بورقيبة على الجميع وآختزال كل من الدولة والمجتمع في شخصه ، ألم يقل "النظام أنا "[39] . لقد حولت شخصنة بورقيبة للدولة مؤسسات هذه الأخيرة إلى مجرد أجهزة كاريكاتورية فارغة من أي محتوى فرئيس الحكومة هو مجرد رئيس لديوان بورقيبة ومنفذا لسياساته ، والبرلمان ذو اللون الواحد هو مجرد حجرة لتسجيل القوانين التي تتقدم بها الحكومة ومقولة فصل السلط هي مقولة شكلية لأن السلطة القضائية تحولت إلى مجرد جهاز من أجهزة السلطة التنفيذية وظف في حالات كثيرة لإجتثاث المعارضات السياسية هذا علاوة على تحويل مؤسسات الدولة إلى إقطاعات خاصة يتصرف فيها ذوي النفوذ في الحزب – الدولة دون رقابة أي كان [40].وفيما يتعلق بنظرة بورقيبة للمجتمع فإن تخلف هذا الأخير قد جعل منه مجرد ورشة يجري فيها بورقيبة تجاربه السياساته المختلفة فهو أب الإستقلال التونسي وهوصاحب فضل تأسيس الدولة الحديثة !!! الذي يفعل ما يحلو له ، حتى تحول المجتمع التونسي تحت تأثير ذلك إلى مجرد جوقة دائمة تزين مناسبات بورقيبة العامة مثل الحملات الإنتخابية (الرئاسية و التشريعية والبلدية) وزياراته وخطبه في الجهات أثناء المناسبات والذكريات الوطنية وأعياده الخاصة مثل عيد ميلاده الذي تستمر الإحتفالات به كامل شهر أوت (إلقاء المحاضرات ، إلقاء الأشعار لاسيما الشعبية منها وإقامة حفلات الطرب) ، كما جعل من شوارع المدن التونسية فضاءات لنصب تماثيله وما يعكسه ذلك من تظخيم للذات بل وعباداتها [41].مستفيدا في ذلك من طبقة سياسية ونخبة فكرية إنتهازية [42]لم تكتف بمحاولة إضفاء الشرعية على ممارسات سياسية تتنافى مع قيم الديمقراطية الساسية و مع أخلاق المجتمع وقيمه ومقومات هويته بل عملت على تنظير مقولات طوباوية مثل مقولة "الأمة التونسية"[43].لا شك أن بورقيبة لم يكن يؤسس فقط لدولة كليانية ذات لون واحد

ترفض أي تنوع أوتعدد أوإختلاف سياسي أو تداول على السلطة وإنما إضافة إلى ذلك كان يعيد إنتاج مفهوم سياسي "قروسطي "وهو مفهوم "الشعب القطيع " الذي يرتبط مصيره بمصير حاكمه مما يدفعه إلى منح حاكمه ورئيسه حق الرآسة مدى الحياة . إن إرساء بورقيبة قواعد الحكم المطلق والإستبداد السياسي يمثل الأرضية الخصبة لتهميش أية مطالبة من طرف المجتمع والمجتمع السياسي للإندماج والتواصل مع المحيط المغاربي والعربي تجسيما للروابط العربية الإسلامية .

2 – البورقيبية وحركات الهوية في تونس :

لاشك أن مواقف بورقيبة من الحركات السياسية لن تكون محكومة برؤيته السياسية القائمة على الإستبداد ورفض إسناد الشرعية لأي كيان سياسي يمكن أن ينافسه أو ينافس حزبه في تسيير شؤون البلاد فقط وإنما إضافة إلى ذلك رفض شرعية الحركات التي تستند إلى شرعية الهوية . فعندما إضطر النظام البورقيبي إلى الإعتراف ببعض الأحزاب السياسية ومنحها الشرعية القانونية بعد الأزمة مع الحركة العمالية والنقابية سنة 1978 والحركة المسلحة التي شهدتها مدينة قفصة سنة 1980 ، إكتفى هذا النظام بالإعتراف بالأحزاب التي نشأت وترعرعت في أحشاء الحزب الإشتراكي الدستوري مثل " حركة الإشتراكيين الديمقراطيين "و" حركة الوحدة الشعبية " ، إذا ما آستثنينا الحزب الشيوعي التونسي الذي يستمد شرعيته وجوده التاريخي بالرغم من حضر نشاطه ما بين 1963 و1981. أما أحزاب الهوية ونقصد بذلك الأحزاب التي تتخذ من القومية العربية أوالفكر الديني الإسلامي مرجعية لها ، فقد أغلق الباب أمامها منذ البداية أي منذ أن صدر قانون الأحزاب الذي يرفض قيام أحزاب تستند إلى شرعية اللغة أو الدين بإعتبار أن تلك قواسم مشتركة بين جميع التونسيين ،وقد نسي بورقيبة وأجهزة حكمه أو تناسى أن التراث السياسي الليبرالي الغربي يحتوي شواهد كثيرة على وجود أحزاب غربية كثيرة تستند في خلفيتها الفكرية والسياسية إلى الديانة المسيحية أو إحدى القوميات الأروبية .وبالرغم من الشروط المجحفة التي وضعت أمام الحركات ذات الهوية القومية أوالإسلامية فقد تقدمت هذه الحركات بمطالب إلى سلطة الإشراف لنيل تأشيرة العمل القانوني بداية من سنة 1981 أي بعد إعلان بورقيبة في المؤتمر الإستثنائي للحزب الإشتراكي الدستوري من أنه " لا يرى مانعا من ظهور تنظيمات وطنية سياسية كانت أو إجتماعية بشرط أن تلتزم

بالمصلحة العليا للبلاد والشرعية الدستورية وحماية المكاسي القومية ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء أيديولوجيا وماديا للخارج "[44] وما أضافه محمد مزالي من ضرورة الإعتراف بالشرعية البورقيبية ورآسته مدى الحياة ، بالرغم من ذلك فقد رفضت السلطة مطلب التأشيرة الذي تقدم به الأستاذ "البشير الصيد " لحركته "حركة التجمع القومي العربي " حتى تمارس نشاطها بصورة معلنة و قانونية وتصدر الحركة الجريدة الناطقة بإسمها وهي جريدة "النداء العربي " ، كما تعرض الأستاذ الصيد مؤسس هذه الحركة إلى المحاكمة و السجن [45]. الطرف الثاني من حركات الهوية الذي تقدم بطلب تأشيرة حزب قانوني هو "حركة الإتجاه الإسلامي " الذي إضافة إلى رفض حقه في العمل القانوني وإصدار جريدة ناطقة بإسمه تعرض كوادره للمحاكمة والسجن في السنوات 1981 و1982 و1983 وإغلاق منابره الفكرية مثل مجلة المعرفة بل ودفع هذه الحركة إلى خيار العنف من جديد [46].

إن المتأمل في تجربة بورقيبة الفكرية والسياسية يلاحظ أن الرجل كان محكوما بالإرث الزيتوني فهو يدرك أن الجامع الأعظم كان المنبر الذي دعم جماعة الحزب القديم كما دعم مشائخه حركة الأمانة العامة اليوسفية وكانت منظمة " صوت الطالب الزيتوني " المنظمة الطلابية التي نشأت في أروقة هذا الجامع الطرف المعادي لبورقيبة وتوجهات حزبه التفاوضية ، وهو ما دفعه إلى وضع حد لنشاطه العلمي والسياسي ، ومن ثمة فهو يعلم أن حركات الهوية في تونس لن تكون إلا سليلة الحركات التي نشأت بالجامع الأعظم والحركة اليوسفية التي وجدت تأييد الناصرية في مصر ذلك العدو القديم الذي وجد بورقيبة شعاراته ومبادئه تتكرر ضمن برامج الحركات القومية الناشئة .

3 – أزمة البورقيبية :

إن مأزق البورقيبية يتجد بصورة رئيسية في عجزها على إعادة إنتاج ذاتها في شكل تيار فكري وسياسي بعد أن إنتهت كتجربة في مقاومة الإستعمار!!! وفي السلطة والحكم . لقد كان بورقيبة يعمل على أن يكون ندا لـ "جمال عبد الناصر "

هذا علاوة على أنه خصمه التقليدي ، إلا أن الملاحظ أن تجربة عبد الناصر في الحكم وما تركه من آثار فكرية وسياسية من خطب ومؤلفات (فلسفة الثورة ،الميثاق وبيان 30 مارس) قد كان لها تأثيرا واسعا في النخب السياسية والفكرية العربية بإعتبارها تمثل حلقة من حلقات حركة النهضة العربية فنشأت التنظيمات والحركات الناصرية وبرز المنظرون الناصريون على أيام عبد الناصر وما بعدها حتى أن بعض شباب هذه الحركات قد ولد بعد وفاة عبد الناصر لقد باتت الناصرية تيارا واسعا في الوطن العربي بأكمله وهي نموذج للتجربة الوطنية في الحكم في معادات الإستعمار والعدالة توزيع الثروة ...إلخ فماذا عن البورقيبية ؟ إذا ما إستثنينا بعض المذكرات التي كتبها بعض وزراء بورقيبة السابقين التي هي أقرب إلى رد الإعتبار لذواتهم التي تعرضت إلى الإهانة وسوء المعاملة وبعض البحوث العلمية التي وضعاها أكاديميون ضمن قراءاتهم للتحولات التي يعيشها المجتمع التونسي لاسيما ما يقوم به الأستاذ "عبد الجليل التميمي " من مؤتمرات علمية حول التجربة البورقيبية فإننا لا نكاد نعثرعلى تيار بورقيبي ولا على تنظيرات ولا أقول نظرية بورقيبية في تونس أو خارجها ولعل ذلك يعود إلى البورقيبية لم تشكل في أي وقت من الأوقات نموذجا يحتذى ولعل ذلك يعود إلى أن صاحبها أراد لها أن تكون نقيضا للهوية ومقوماتها الرئيسية أي العروبة والإسلام .

خاتمـــــــة:

خلاصة هذه الدراسة هو أن الحبيب بورقيبة لم يكن معصوما من الخطإ ويرتقي بتجربته فوق النقد ، لقد بدأ حياته مناضلا سياسيا بعد أن نشأ في أسرة ذات أصول طربلسية إستقرت بالمنستير في نهاية القرن الثامن عشر ودرس في المعهد الصادقي ثم بالجامعة الفرنسية ،وإنتهى به الأمر رجل دولة طيلة ثلاثين سنة كاملة وما بينهما لم يتوان عن إعلان عدائه للهوية العربية الإسلامية ومقوماتها الرئيسية المتجسدة في العروبة والإسلام بسبب خلافه العميق مع الحركة اليوسفية وبسبب ما تلقاه من تكوين غربي أراد أن يقوم بتحديث المجتمع على ضوءه فجاء تحديثا مرضيا نتيجة عقلية الإقصاء التي مارسها ضد مكونات المجتمع السياسي وخاصة أحزاب وحركات الهوية .

الهوامش :

[1] أغسطيني (هنريكو)سكان ليبيا القسم الخاص بطرابلس ،تعريب التليسي (محمد خليفة) دار الثقافة بيروت 1975 ص 267

[2] بن إسماعيل (عمر) إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا مكتبة الفرجاني طرابلس 1966 ص 15

[3] إبراهيم (أبو القاسم أحمد) المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر تونس 1992 ص 61

- ورد في هذا المؤلف أن عائلة بورقيبة المستقرة بمدينة مصراته الليبية من العائلات الثرية ، و إنعكس ذلك على سلوك الجد الأعلى لبورقيبة بعد هجرته للمنستير حيث عرفت هذه العائلة بتقديمها مائدة أكل للفقراء كل يوم جمعة بحومة الطرابلسية ، هذا علاوة على عتق الحاج "محجد بورقيبة " لعبيده الأربعين سنة 1846.

[4] نفس المرجع و الصفحة

[5] كريم (مصطفى) تأملات في شخصية بورقيبة تعريب (التميمي) عبد الجليل ضمن الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية قراءات علمية للبورقيبية منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات أفريل 2000 ص 13

[6] نفس المرجع و الصفحة

[7] جلاب (الهادي)مؤتمر 2مارس 1934 قطيعة أم تواصل ضمن مؤتمر قصر هلال إعداد عبد المجيد كريم ، حسين رؤوف حمزة والهادي جلاب منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية ص ص 5 - 6

---

[8] الشابي (منصف)صالح بن يوسف دار الأقواس للنشر 1990 ص 185
[9] واردة (منجي) جذور اليوسفية المجلة التاريخية المغاربية عدد 71 – 72 ماي 1993 ص 502
[10] Khaddar (Moncef) Parti unique et violence politique en Tunisie memoire de D E S Universite de Paris I 1971 p10
[11] الذوادي (محمود) العلاقة بين شخصية بورقيبة وأزمة الهوية في المجتمع التونسي الحديث مجلة دراسات عربية عدد 11-12 \ 32 سبتمبر - أكتوبر 1996 ص 116
[12] الكيلاني (مصطفى) المضامين الثقافية ورموزها في عهد بورقيبة ضمن الحبيب بورقيبة و إنشاء الدولة ...مرجع سابق ص ص 169 – 170
[13] الهيلة (محمد الحبيب) بورقيبة و الإسلام ضمن الحبيب بورقيبة ... مرجع سابق ص 179
[14] نقلا عن الهيلة ...المرجع السابق ص ص 180 - 181
[15] الهيلة ...مرجع سابق ص 183 ، كريم ، تأملات ... مرجع سابق ص 16
[16] الذوادي، العلاقة بين شخصية ... مرجع سابق ص 116
[17] الذوادي ... نفس المرجع ص 117

[18] العلاني (علية) الخلفيات الدينية والسياسية لمظاهرة 1961 بالقيروان ضمن أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات سبتمبر 2001 ص 119

[19] نقلا عن سعد (منيرة) بورقيبة و الإسلام ضمن بورقيبة والبورقيبيون ...المرجع السابق ص 187

A bdelkader , “l islam ,les janissaires et le destour “ in ، Zghal present une modernite au dessus de tout soupcon Tunisie au 384 – CNRS Paris 1987 p p 371

perdu ,islam retrouve ‘ in le Achour ,Yadh , ‘Islam Ben musulman CNRS Paris 1981 pp 65 - 75 maghreb

Hajji(Lotfi) Pour une relecture critique de la relation de [20] bourguiba a l islam in Realites n 850 \11-17 \4\2002 p23

[21] خطاب بورقيبة يوم 13 ديسمبر 1963

[22] خطاب بورقيبة بمناسبة زيارة العقيد القذافي إلى تونس

[23] التركي (عروسية) الطاهر لسود بين بورقيبة بن يوسف وعبد الناصر مجلة الوطن عدد4 1997 ص 12

[24] الكتاب الأبيض في الصراع بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة ، كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية ديسمبر 1958 ص ص 34 - 36

[25] عبد الله (الطاهر)الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة مكتبة الجماهير بيروت 1976 ص ص 155

[26] الحناشي (عبد اللطيف) موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغاربية ضمن أعمال مؤتمر بورقيبة والبورقيبيون ...مرجع سابق ص ص 88 - 89

[27] نقلا عن البالغ (الهادي) الخصوصية اللغوية والثقافية ضمن الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع ،مركز البحوث و الدراسات الإقتصادية والإجتماعية بتونس 1979 ص 76

[28] الذوادي (محمود) التخلف الآخر الأطلسية النشر جانفي 2002 ص 183

[29] نفس المرجع ص ص 184 - 185

[30] التميمي (عبد الجليل)المسألة الفلسطينية وعلاقات الحبيب بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي ضمن الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة ... مرجع سابق ص38

[31] نفس المرجع ص صر43 - 44

[32] نقلا عن المرجع السابق ص ص 47 – 48 جريدة Le franc – tireur بتاريخ 7 فيفري 1952

[33] أنظر نص التقرير الذي نشره الأستاذ التميمي ضمن دراسته السالفة الذكر ص 58

[34] التميمي ... نفس المرجع ص 50
[35] الجابري (محمد عابد) إشكالية الديمقراطية والمجتمع الكدني في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي عدد 167 –1 – 1993 ص 13
[36] أنظر خطابات بورقيبة على التوالي في 11ماي و29 جويلية 1963 و7 ديسمبر 1965
[37] خطاب بورقيبة في 26 أفريل 1966
[38] خطاب بورقيبة في 18 جانفي 1963
[39] وناس (منصف) الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي سراس للنشر ص 8
[40] الصغير (عميرة علية)هل نجح بورقيبة في مشروعه التحديثي ضمن أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون ...مرجع سابق ص 111
[41] الذوادي ... مرجع سابق ص 116 ، أنظر كذلك الذوادي (محمود) تأملات في العهد البورقيبي في ضوء كتاب رسالة مفتوحة إلى الحبيب بورقيبة ، دراسات عربية عدد 1 ج 24 سيتمبر 1988 ص 130
[42] بوقرة (عبد الجليل) هل بورقيبة مستبد ؟ ضمن بورقيبة والبورقيبيون ... مرجع سابق ص 67
[43] المبروك (مهدي) هل نحن أمة ، أزمة الإنتماء لدى النخب التونسية دار

البراق للنشر 1989 ص ص 26 – 31

[44] خطاب بورقيبة في المؤتمر الإستثنائي للحزب الإشتراكي الدستوري جريدة الصياح 11 أفريل 1981

[45] مقابلة مع الأستاذ البشير الصيد أجرتها معه مجلة الشراع اللبنانية بتاريخ 24 – 12 1984

[46] أنظر مقالنا التحولات في أنماط الخطاب الديني في المغرب العربي المجلة التاريخية المغاربية عدد 95 – 96 ص ص 595 – 597

لماذا حاول الملك حسين اغتيال بورقيبة؟

أحمد نظيف



كان السفير الأمريكي، تالكوت ويليامز سيلي، يلح في السؤال حول أحوال حُكام ليبيا الجُدد. يحاول جاهداً استقصاء أخبار رحلة الرئيس الحبيب بورقيبة من نجله الحبيب، بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة الفاتح الليبية في الأول من سبتمبر. لكن الحبيب الابن كان متبرماً خلال الجلسة ولم يخف خوفه على حياة والده.

يقف الرجلان على شرفة صغيرة في مطعم فاخر قبالة شاطئ سيدي بوسعيد. ترك الحبيب الصغير صحنه ممتلئاً، حمل معه كأساً وتوجه إلى حافة الشرفة شاخصاً. رياح فيها بعض بأس، تحرك مياه البحر، كانت بدايات الخريف عاصفةً بعض الشيء في العام 1973.

سرعان ما تحول قلق الحبيب الابن إلى غضب، وقال للسفير أن والده يمكن أن يقتل على يد الملك حسين بن طلال، ملك الأردن.

يكتب السفير تالكوت سيلي في برقية سرية أرسلها إلى واشنطن في 20 سبتمبر 1973: «خلال محادثة مع الحبيب بورقيبة الابن في 19 سبتمبر، أبلغني الأخير على أساس سري أن التونسيين حصلوا على تقرير بأن الملك حسين قد أصدر تعليمات إلى تابعيه لترتيب اغتيال الرئيس بورقيبة. التقرير التونسي يأتي من لندن، أين يفترض أن يكون الملك حسين قد اجتمع مع مجموعة من الأردنيين، من المؤيدين بقوة للهاشميين. ووفقاً لبورقيبة الصغير فإن هذا التقرير كان سبباً في أن الرئيس بورقيبة قد تحدث عن موته المحتمل في تصريح للصحافة قبل أسبوعيين من مغادرته للجزائر».

ويضيف السفير الأمريكي في الوثيقة التي سربها موقع ويكيليكس في العام 2013: «بورقيبة الصغير قال إن ياسر عرفات، الذي قابله الرئيس بورقيبة عندما كان يزور القذافي في طرابلس، أكد صحة تقرير الاستخبارات التونسية. وقد ذكر عرفات أنه قد أوصل رسالة إلى الأردنيين أنه إذ قتل بورقيبة فإن الفدائيين سيردون بقتل الملك حسين. وقال بورقيبة الصغير إن التونسيين كانوا يعرفون أن الملك حسين كان غاضباً جداً من تصريحات بورقيبة في ما يتعلق بتسليم الأردن للفلسطينيين. ولهذا السبب فإنهم يميلون إلى اعتماد تقرير مؤامرة الاغتيال، ومع ذلك فقد صرح بورقيبة الابن بأن التقرير قد يكون استند على ملاحظة عابرة أدلى بها الملك حسين في لحظة غضب دون أن يكون هناك أي نية جدية في تدبير عملية اغتيال».

وينقل السفير رأيه الخاص حول المعلومات التي نقلها بورقيبة الابن بقوله: «لقد قلت أنني لم أكن على علم بأي مؤامرة وأنني أشك في صحتها وأنا قلت بالتأكيد أنني لن ائتمن لأي شيء يقوله عرفات وأن اعتقاد عرفات بوجود مثل هذا المخطط هو بشكل واضح خدمةً لأغراض ذاتية». فقد كانت الإدارة الأمريكية تعتبر عرفات أحد أكبر قادة الإرهاب في ذلك الوقت، وتضع منظمة التحرير وكل الفصائل الفلسطينية ضمن قائمة الإرهاب الدولي. ويرفق في اخر الوثيقة السرية

ملاحظة يقول فيها: «تقرير مؤامرة الاغتيال من طرف الملك حسين يبدو بعيد الاحتمال، ولكن بورقيبة الصغير يعكس بوضوح قلق التونسيين ولهذا السبب أنا أنقله».

دوافع الغضبة الهاشمية

غضب الملك حسين، الذي تحول إلى تفكير وتخطيط لاغتيال بورقيبة كان مرده تصريحات الرئيس التونسي حول ما سماه بــ «الكيان الأردني المصنع استعمارياً».

بدأت القصة في 2 جويلية/ يوليو 1973 عندما طرح بورقيبة مبادرة جديدة حول الصراع مع إسرائيل تقوم على ثلاثة بنود: «قبول إسرائيل بمبدأ تقسيم فلسطين، وفقاً لقرار التقسيم، الصادر عن الأمم المتحدة، عام 1947. وتعيين الحدود بين العرب وإسرائيل، عن طريق المفاوضات. والبند الثالث إقامة دولة فلسطينية».

وقال بورقيبة في خطاب حول المبادرة: «ثمة شعبان، يتنازعان أرضاً واحدة. وأنا أقول، لماذا لا نتصور إمكان تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ بالطبع، سيضحي كل شعب بشيء ما. الإسرائيليون، من جهتهم، يتخلون عن الأراضي، التي احتلوها بقوة السلاح، ويحتفظون بما منحتهم إياه الأمم المتحدة، عام 1947، بموجب قرار التقسيم الرقم 181. لم يكن ما اقترحته لقاءَ الإسرائيليين فقط، بقدر ما هو حل للنزاع، القائم بينهم وبين العرب. إذ إنني أتبين أن الوضع، يسير من سيئ إلى أسوأ».

بعد ثلاثة أيام من إطلاق المبادرة نشرت جريدة «النهار» البيروتية حواراً مع بورقيبة يشرح فيه مبادرته الجديدة وأفكاره حول حل الصراع مع إسرائيل، وفي معرض حديثه عن جذور الصراع وكيفية معالجة قضاياها، وخاصة قضية الدولة الفلسطينية المستقلة وقضية عودة اللاجئين اقترح بورقيبة أن تكون هذه الدولة على الأراضي التي منحها قرار التقسيم للعرب إضافة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، أي منطقة حكم العرش الهاشمي مشيراً بالقول: «لا شيء في التاريخ، اسمه شرق الأردن، فقد اجتزأت بريطانيا الجزء الصحراوي من فلسطين، مع من عليه من قبائل، وسمته شرق الأردن».

مع وصول أصداء تصريحات بورقيبة إلى عمان ثارت ثائرة النظام الأردني.

الاتحاد الوطني الأردني، التنظيم السياسي الموالي للملك والذي تأسس في العام 1971 في أعقاب أحداث أيلول الأسود والصراع مع منظمة التحرير الفلسطينية، وصف في بيان رسمي أصدره يوم 7 جويلية/ يوليو 1973 تصريحات بورقيبة ومبادرته بـــ «تمييع وإضاعة الحق الفلسطيني في الأرض والوطن، ومن المشاركة وتوحيد الجهد لتحرير الوطن المغتصب، إلى التفتيش عن رقعة بديلة، يستقر فيها ضحايا هذا العدوان».

كما قرر مجلس الوزراء الأردني في 17 جويلية/ يوليو قطع العلاقات الديبلوماسية مع تونس واصفاً الموقف التونسي بـــ «الانسجام مع موقف إسرائيل. ويهدف إلى تكريس الاحتلال للأراضي العربية، ويدعو إلى إقامة دولة فلسطينية خارج فلسطين، كبديل لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية.»

وكانت أولى انتقادات الملك حسين تجاه الحبيب بورقيبة قد ظهرت في العام 1965 عندما انتقد دعوته بقبول قرار التقسيم والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، فقد قال الملك واصفاً الدعوة تلميحاً في خطاب في عيد الاستقلال في 25 مايو 1965: «بعض الدول الشقيقة التي تداعت إلى الصلح أو المفاوضة أو المساومة إلى آخر تلك الانحرافات الرامية إلى قبول الواقع البغيض».

والغريب أن الملك كان قد استقبل بورقيبة قبل ذلك بشهر واحد في عمان وألبسه كوفية أردنية حمراء وعقالا، وقام بتأمين رحلته التاريخية إلى داخل فلسطين، حيث ألقى خطابه الشهير في مدينة أريحا. لكن الأغرب من كل ذلك أن الملك نفسه الذي وصف دعوة بورقيبة بالمنحرفة كان قد بدأ اتصالات مع إسرائيل منذ العام 1963 عندما التقى يعقوب هرتسوغ الذي كان آنذاك نائب مدير مكتب رئيس الحكومة في منزل طبيب بلندن، وفق ما نشره الكاتب يوسي ميلمان بصحيفة معاريف في العام 2014. وهذه الاتصالات السرية لم تنقطع إلى حدود 26 أكتوبر 1994 تاريخ توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بوادي عربة.

***

الغضبة الهاشمية للملك حسين لم يكن مردها تصريحات بورقيبة حول الكيانية الأردنية وظروف نشأتها والأطراف التي دفعت إلى ذلك. فالعهد ليس ببعيد، فبورقيبة عندما قال إن الأردن لم يكن موجوداً قبل 1921 تاريخ نشأته على يد الأمير عبد الله الأول بن الشريف حسين وأن بريطانيا ساعدت الشريف أولاً في الثورة ضد الدولة العثمانية ولاحقاً في تأسيس إمارة شرق نهر الأردن وضمت

إليها أراضي من الجزيرة العربية ثم ما لبثت أن تحولت الإمارة الهاشمية إلى مملكة سنة 1946 تاريخ استقلالها عن التاج البريطاني، لكن عبد الله الجد حافظ على روابط قوية مع الإنقليز حتى أن قائد الجيش العربي الأردني إلى حدود العام 1956 كان الضابط البريطاني السير جون باغوت غلوب، المعروف باسم غلوب باشا، والمكني بـ «أبو حنيك».

الواضح أن الغضب الأردني كانت أسبابه تتعلق بالحاضر وليس بالماضي. بالسياسة والسلطة وليس بالتاريخ. فالملك حسين شديد الحساسية لكل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني ويعتبره شأناً أردنياً داخلياً. فالضفة الغربية ومنذ حرب 1948 أصبحت تحت الإدارة الأردنية، بما فيها القدس الشرقية بكل ما تحمل من رمزية دينية. فالملك عبد الله الجد أصدر في افريل / أبريل 1950 قراراً يقضي بضم الضفة الغربية بصفة رسمية.

وحتى بعد سقوط المنطقة في يد الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب جوان / يونيو 1967 بقي الملك حسين يعتبر نفسه مسؤولا عن الضفة الغربية ويطالب بها كأرض أردنية محتلة، حتى أنه لم يتحمس كثيراً لقرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، وكان دائماً يخشى أن تكون المنظمة منافساً له في تمثيل الفلسطينيين في الأردن ومعارضاً لسردية وحدة الضفتين، التي كان يريد إقرارها. بل إن السفير الأمريكي في تونس، كان واضحاً عندما قال في نص الوثيقة بأن «الملك حسين كان غاضباً جداً من تصريحات بورقيبة في ما يتعلق بتسليم الأردن للفلسطينيين»، فالغضب لم يكن بسبب تعليقات بورقيبة عن تاريخ نشأة الأردن وكيانته الجدلية، بل متعلقا بقضية الأردن وطن بديل، والتي تعني ضمنياً للملك حسين فقدان «المُلك».

ولم تكن أحداث أيلول الأسود (1971) إلا ترجمةً لهذه الخشية الهاشمية من استقلال القرار الفلسطيني. فعندما أصبحت المنظمة وفصائلها تحاول أن تظهر كممثل مستقل للشعب الفلسطيني بعيداً عن سلطة الملك حسين، بل وتتجاوزه ككيان موازٍ على جغرافيا واحدة، خاصة بعد معركة الكرامة (مارس 1968) وما عرف بمرحلة النهوض الثوري وتمدد المنظمات الفدائية خارج المخيمات، تحرك الملك سريعاً للقضاء عليها حمايةً لملكه أولاً وإضعافاً لدورها، فكانت وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر هدية له من السماء، لتنتهي المعركة بخروج قوات المقاومة الفلسطينية نهائياً من الأردن إلى لبنان. ثم أعلن الملك في عام 1972 مشروعاً جديداً يضع به يده على فلسطين سماه «المملكة العربية المتحدة» يقوم على تحول المملكة الأردنية الهاشمية إلى مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الاسم.

وتتكون المملكة الجديدة من قطرين. قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها وقطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية. تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة. لكن القوى الفلسطينية رفضت بشدة المشروع واعتبرته محاولة لـــ «تصفية القضية» ودعمتها ما كانت تسمى بـ «الأنظمة الثورية» في مصر وليبيا واليمن والعراق إضافة إلى الكويت.

وتواصل نزاع تمثيل الشعب الفلسطيني بين الملك حسين ومنظمة التحرير إلى حدود العام 1988، عندما أعلن الملك قراراً بإنهاء ارتباط الضفة الغربية إدارياً وقانونياً مع المملكة الأردنية في ما عُرف وقتها بـــ «قرار فك الارتباط». فحتى عندما قررت الدول العربية في العام 1974 الاعتراف بمنظمة التحرير «كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني» تمسك الملك بوحدة الضفتين تحت تاجه الهاشمي.

فلسفة بورقيبة

في الوثيقة الامريكية يظهر جلياً اندفاع عرفات للدفاع عن بورقيبة، حتى أنه هدد بإرسال الفدائيين لقتل الملك إن هو حاول اغتيال الرئيس التونسي. التفاعل العرفاتي كان طبيعياً، خاصة بعد وقوع مخطط منظمة أيلول الأسود التابعة لحركة الفتح.

إسقاط النظام الأردني في مارس 1973 في الماء، والذي كان يهدف إلى السيطرة على مجلس الوزراء الأردني والسفارة الأميركية في عمان بهدف الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في سجون وإعلان سلطة جديدة في البلاد وقاده محمد داوود عودة المعروف بأبو داوود، والذي أفرج عنه أياما قبل حرب أكتوبر 1973، التي خلطت أوراقاً كثيرة في المنطقة ويبدو أنها أطفات غضب الملك حسين من بورقيبة وأدرجت مخطط الاغتيال – إن كان جاداً – في أدراج أرشيف المخابرات الأردنية. يقول أبو داوود: «زارني الملك حسين في سجني ودار بيننا حوار. قال لي إن الرئيسين الاسد والسادات سيدخلان حرباً ضد اسرائيل، أما أنا فلن أتمكن من المشاركة. وشرح موقفه على الشكل الآتي: إذا خسر الرئيس الأسد دمشق سيكون قادراً على الذهاب الى حلب. وإذا خسر الرئيس السادات القاهرة سيذهب الى اسوان. أما انا فإذا خسرت عمان لن يبقى أمامي غير الصحراء. لذلك لن أدخل هذه الحرب».

الاندفاع العرفاتي في الدفاع عن بورقيبة يفسر أيضاً من جهة رضاء عرفات والقيادة الفلسطينية عن مبادرة بورقيبة بفكرة حلّ الدولتين، بالرغم من أن برنامج منظمة التحرير حتى ذلك العام كان قائماً على فكرة الكفاح المسلح حتى تحرير فلسطين، من رأس الناقورة شمالاً إلى أم الرشراش جنوباً ورفض تام وجذري لكل حديث عن سلام أو مفاوضات أو اعتراف، ويبدو ذلك لافتاً جداً، فبعد أقل من سنة أصدر المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة في 8 جوان 1974 ما عرف بـــ «البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية» يستلهم الكثير من مبادرة بورقيبة وخاصة فكرة «المرحلية» الأثيرة عنده.

لكن مواقف بورقيبة من الصراع العربي الإسرائيلي كانت دائماً تتسم بالجدلية والخروج عن السائد العربي. يفضل الرجل تسمية القضية بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ويعارض أي تدخل عربي مهما كان في القرار الفلسطيني، ويبدو أن ذلك من بين الأسباب التي دفعت ياسر عرفات في أن يوجه مركبه نحو السواحل التونسية قادماً من حصار بيروت القاسي، ومن تجارب ثورية دامية لعبت في كواليسها عشرات الأنظمة والمخابرات العربية.

***

هذه النزعة البورقيبية نابعت من مشروع الرجل «الانعزالي» القائم على فكرة الأمة التونسية المستقلة بذاتها ذات الجذور القديمة وما العروبة والإسلام إلا جزء من أجزاء كثيرة لها. ولذلك كان معارضاً بشدة لأي تدخل أو وصاية عربية على قضية فلسطين وشجع القيادة الفلسطينية على رفض ذلك بشدة، ودخل من أجل ذلك في مناكفات وصراعات مع أكثر من زعيم عربي حاول وضع يده على الملف الفلسطيني من عبد الناصر إلى معمر القذافي مروراً بالملك حسين باستثناء حافظ الأسد!

كانت دوافع بورقيبة منطلقة من رفضه المبدئي لأي تدخل عربي في القرار الفلسطيني، على الرغم من أنه كان يطلق بشكل دوري المبادرات ويضع أفكاراً لحل القضية. كان يعتبر قضية فلسطين «قضية استعمارية يجب أن تعالج على نمط تصفية الاستعمار في المغرب العربي: حركة وطنية فلسطينية، نضال سلمي، كفاح مسلح، مفاوضات فاستقلال». في نطاق حل الدولتين في مرحلة أولى وفقاً لسياسة المرحلية التي طالما فاخر بها. لكنه عندما وصله نبأ اتفاق أوسلو بعد خروجه من الحكم، علق قائلاً: «قليل جداً ومتأخر جداً».

وثانياً كان الرجل يبطن شيئاً من العداء للأنظمة الملكية، يحاول إخفاءه لمصالح بلاده، فإعجابه بالولايات المتحدة ونفوره من بريطانيا الملكية كان ضمن هذا السياق. وفي نفس التوجه دافع بشدة على استقلال موريتانيا في العام 1960 وكان أول المعترفين بها عربياً ودولياً، ودخل في أزمة ديبلوماسية مع ملك المغرب محمد الخامس الذي كان يطالب ببلاد شنقيط ضمن عرشه العلوي، ولم يكتف بذلك بل قادت تونس حملة بوصفها عضواً في مجلس الأمن لحشد الاعـتراف الدولي بموريتانيا وانضمامها الى الأمم المتحدة. بورقيبة الذي أنهى وجود التاج الحسيني في تونس، كان مهوساً بالتاريخ الجمهوري الفرنسي الذي شيدته 1789، والتي ارتفع على ركامها مجد فرنسي توسع حتى بلغت سفائنه الاستعمارية أرض تونس صيف العام 1881. فبالقدر الذي كان فيه بورقيبة محارباً لفرنسا، كان مفتوناً بها.

قصارى القول، تكشف الوثيقة أولاً عن وجود محاولة أو تفكير أردني لاغتيال بورقيبة، ولو لم يتجاوز مرحلة النوايا. فورود المعلومات من مصدرين مختلفين يؤكدها. لكن لا ندري هل كانت المسألة غضبة هاشمية عابرة أم محاولة جدية قتلتها الأحداث التي جاءت في أعقابها وأهمها حرب أكتوبر، ونهاية مبادرة بورقيبة في المهد. هل كان الملك حسين جاداً في غضبه؟ هل كان بورقيبة خائفاً من الطرف الأردني؟ هل لعب أبو عمار دور مؤجج الخلاف ضد الملك حسين ثأراً لأيلول وما تبعها؟ الإجابات تنام في أرشيف المخابرات الأردنية والمخابرات الفلسطينية وفي صدور بقايا قادة هذه الأجهزة وفي ثنايا أوراق ياسر عرفات المحفوظة في مكتبه في العاصمة تونس. و ما كشفته الجهات الأمريكية إلا جزء من الصورة الغائمة.

أضواء على موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية وعلاقاته باليهود
في كتاب "دراسات في منهجية الحكم والسياسة البورقيبية"

سعيدة بو هلال

تم مؤخرا رفع الحظر عن كتاب عنوانه "دراسات في منهجية الحكم السياسة البورقيبية" الصادر عن مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (ماي 2004) للمؤرخ عبد الجليل التميمي وهو واحد من بين عدد من المنشورات الاخرى التي تمتعت بنفس الاجراء.
وتضمن هذا الكتاب في مقدمته دعوة إلى إنشاء مؤسسة بورقيبية للبحث الوطني وضم عددا من البحوث التاريخية.
قبيل الاستقلال وتداعيات ونطالع فيه دراسة حول المجتمع المدني التونسي السلطة البورقيبية (1946 1962) وهي ترمي على حد قول المؤرخ التميمي إلى معالجة بعض الحقائق بالتركيز على رهانات الكفاح الوطني والثقافي والاعلامي والجمعياتي قبل الاستقلال وبعده بقليل أي خلال السنوات الاولى من إدارة الرئيس بورقيبة لشؤون الدولة التونسية لابراز مختلف التيارات الوطنية وثوابتها وقناعاتها السياسية المتباينة وأنشطتها الاعلامية والجمعياتية وكيف أن المجتمع المدني قد ساهم في تعزيز وتنشيط المقاومة والنضال ضد السياسة الاستعمارية وتم ذلك بفضل ما كان يتمتع به من أهلية ونضج سياسي وفكري ووعي عميق بحقوقه وواجباته قبل تولي الرئيس بورقيبة وليس كما هو مشاع بعده"..
وللتدليل على ما ذهب إليه تعرض المؤرخ إلى ما كانت تنشره قنوات الصحافة والاعلام والنشر قبل الاستقلال حيث بلغ عدد الدوريات 145 دورية والمتفحص في لمحتويات مقالاتها السياسية يتوقف على النضج السياسي للكتاب التونسيين تناول القضايا الوطنية وكيف أنهم عبروا عن مشاغلهم بكل جرأة على غرار نص يوم غرة فيفري 1951 لصلاح الدين التلاتلي المنشور في جريدة الامة التونسية.
وتمحورت تحركات المثقفين والسياسيين والصحفيين حول مطلب حرية التعبير

.والشورى وحقوق المواطن الاساسية
وبالاضافة على ذلك كان هناك بعد سياسي واضح لعديد المظاهرات السياسية في للشغل مع المنظمات الديمقراطية والجمعيات وشارك الاتحاد العام التونسي تونس الثقافية ومدراء الصحف في إنشاء لجنة الحركة للدفاع عن حرية الصحافة وكان الاتحاد رافضا للقوانين المقننة للصحافة ورافضا للتضييق الممارس ضد الحريات ..العامة
وزيادة على ما قدمته النشريات الحائطية ودور العرض فقد أدى الزيتونيون دورا كبيرا وأقاموا مؤتمرا علميا تناول نواحي ثقافية وإسلامية حضره مفكرون من .المشرق والمغرب
ولكن ماذا فعل الاستقلال السياسي بكل هذه الحصيلة وهل تم توظيف المسيرة نحو التعدد الذي يفرض المزيد من تركيز احترام حرية النضالية للنخب التونسية الرأي؟
عن هذا السؤال أجاب المؤرخ في قسم كبير من دراسته وبأسلوب شيق خلص فيه إلى أن شخصية بورقيبة نجحت في أن تكون الواجهة الوحيدة للشعب التونسي .الحاضرة في كل مناحي الحياة المدنية
بورقيبة والقضية الفلسطينية
نطالع في دراسة أخرى من الكتاب تفاصيل مثيرة عن المسألة الفلسطينية وعلاقات بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي حيث اعتمد المؤرخ وثيقة تاريخية مهمة وهي تقرير حرره السكرتير السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي حول المقابلة التي أجراها مع الزعيم الحبيب بورقيبة.. وبين التميمي أن تصريحات بورقيبة بأريحا والقدس وعمان وبيروت أثناء رحلته الشهيرة إلى الشرق الاوسط بتقسيم المتحدة سنة 1965 (التي نادى فيها بقبول التسوية التي دعت إليها الامم ويهودية) يشكل امتدادا طبيعيا لتكوين بورقيبة على دولتين فلسطينية فلسطين الفكري وبالتالي فإن موقفه لم يكن مفاجأة وحاول المؤرخ إبراز ذلك من خلال قراءاته لمواقف بورقيبة في فترات زمنية مختلفة من اسرائيل ولقاءاته مع مسؤولي المؤتمر اليهودي العالمي منذ سنة 1954 ومع اليهود الفرنسيين ومواقفه اليهود نحو اسرائيل وعلاقات الطائفة اليهودية الحاسمة لتسهيل هجرة التونسيين بالحكومة ودور بورقيبة في عملية السلام بالشرق الاوسط.

وخلص الباحث إلى أن التاريخ سوف يتذكر أن بورقيبة يعتبر شخصية استثنائية وعبقرية موقع نفسه كأحد الرجالات الافذاذ ذوي الابعاد التحليلية الصائبة لقضية فلسطين وهو يستحق قبل أي شخص آخر جائزة نوبل للسلام.
وأورد المؤرخ نص "مذكرة مقابلة استريمان مع الحبيب بورقيبة سكريتير المؤتمر اليهودي".. وهي وثيقة حرية بالدراسة..
استقلال موريطانيا
نطالع في كتاب دراسات في منهجية السياسة والحكم البورقيبي عدة دراسات أخرى على غرار موقف بورقيبة من استقلال موريطانيا والعلاقات التونسية المغربية على ضوء المراسلات الدبلوماسية (1957 1960).. تحدث فيه عن والمغرب وكيف أن بورقيبة هو أول من أعلن اعترافه الخلافات بين تونس باستقلال موريطانيا الامر الذي أحدث أسفا بالغا لدى القيادة المغربية التي كانت ترنو إلى استرجاع موريطانيا على أنها جزء لا يتجزأ من ترابها الوطني،، ولكن عند الاحتفال الرسمي بالاستقلال طويت على حد قول المؤرخ صفحة قاتمة والمغربية وعسيرة وحرجة جدا للعلاقات بين القيادتين التونسية.
كما نتعرف على بورقيبة والبورقيبيين من خلال المذكرات السياسية للطاهر بلخوجة والتي اعتبرها المؤرخ مساهمة جوهرية في فهم آليات النظام البورقيبي وهو سجل كامل ضد بورقيبة نفسه ودواليب الدولة والحزب فهم جميعا أخطأوا ولم يتمكنوا من القيام بواجبهم لحسن تسيير الدولة ومنحها الانظمة والاطر والكفاءة والقوانين المتلائمة والثابتة.
وعرج الكاتب على القناعات والثوابت المغاربية في مسيرة المناضل الكبير يوسف الرويسي ودوره في إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة ونقرأ له أن موقف الرويسي لم يكن موقفا ارتجاليا ولا تكتيكا سياسيا ظرفيا أملته الطموحات السياسية الشخصية بل هو يترجم قناعة راسخة وإيمان ثابت بحتمية المصير المغاربي المشترك وهي قناعات ترجمت عنها كل كتاباته وبياناته ومواقفه التاريخية طوال نصف قرن وقد دفع غاليا ثمن مواقفه حيث همش تماما..
والخارج من وألقى التميمي إضاءات جديدة حول نضال أحمد بن صالح في تونس خلال ما صرح به في شهاداته التاريخية التي ألقاها خلال منتدى الذاكرة الوطنية.

حين كانت تونس قبل الاستقلال مع فلسطين

و الانحراف مع بورقيبة



صلاح الداودي

ترك الشيخ عبد العزيز الثعالبي، أهم العلامات المضيئة في تاريخ النضال التونسي من أجل فلسطين، وثائق مهمة عن مؤتمر القدس سنة 1931 وأهمها تقرير في شكل مسودة بخطه تحت عنوان: "الغاية الباعثة على عقد المؤتمر الاسلامي والمحاولات الفاشلة لاحباطه"، نشرت في بيروت في دار الغرب الإسلامي سنة 1988 في كتاب حمل عنوان: "عبد العزيز الثعالبي- خلفيات المؤتمر الاسلامي بالقدس". انعقد المؤتمر حسب ما ذكره سماحة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني الذي دعا له "من أجل إثارة اهتمام الرأي العام الإسلامي وكسب عطفه وتأليف جبهة إسلامية قوية تستطيع الوقوف في وجه الصهيونية العالمية". وتعرض المؤتمر كما هو معروف من أثر المؤرخين والباحثين وصحافة ذلك الزمان،

تعرض لتشويه ممنهج من الحركة الصهيونية ومن والاها لمنعه وافشاله من خلال صنع إشاعة كونه سيبحث شأن الخلافة وسيختار خليفة جديداً، الأمر الذي أثار ردود فعل عنيفة جدا خاصة في مصر على يد كبار شيوخ الأزهر والحكومة المصرية وفي تركيا التي ادعت حكومتها معارضة المؤتمر لما يمثله من استغلال تقديم لأغراض سياسية. هذا علاوة على تدخل الحكومة البريطانية لمنع وحدة المسلمين المحدقة بالمشروع الصهيوني ومعارضة الحكومة الإيطالية خوفا من مغبة تناول قضية استعمار ليبيا. هذا عدا محاولات الإجهاض على أيادي خصوم الحاج أمين الحسيني في الداخل الفلسطيني.

مؤتمر القدس الإسلامي كان أولى المحاولات التاريخية الكبيرة الجامعة والوحدوية للدفاع عن فلسطين، حيث حضر إلى الجلسة الممتازة المنعقدة يوم 7 كانون الأول/ديسمبر 1931 في ليلة الإسراء المباركة 153 مندوباً غير رسمي باستثناء المندوب اليمني محمد زبادة ممثل الإمام يحيى. وحضر على سبيل الذكر لا الحصر، حسب المعلومات التي جمعها حمادي الساحلي مقدم كتاب "خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس"، الشيخ عبد العزيز الثعالبي من تونس وهو أحد القائمين على نجاح المؤتمر والأمير سعيد الجزائري حفيد الأمير عبد القادر وعبد الرحمن عزام ممثل حزب الوفد المصري والذي تولى فيما بعد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لحظة التأسيس سنة 1945. وكان شكري القوتلي ممثل سوريا وهو الذي انتخب فيما بعد رئيساً للجمهورية السورية بعد الاستقلال، وكان رياض الصلح الذي تولى رئاسة حكومة لبنان بعد استقلاله إضافة إلى ضياء الدين الطباطبائي رئيس الحكومة الإيرانية السابق وحسن خالد باشا رئيس حكومة الأردن السابق والشيخ رشيد رضا ومحمد اقبال وشوكت علي من الهند وآخرون من المغرب الأقصى وليبيا والعراق وسيلان وجاوة وأفغانستان وتركستان والقوقاز ويوغسلافيا. ولأن واقع الحال اليوم يمضي على نقيض ما كان، نكتفي هذه المرة بالتعليق: ما أغرب اليوم قياسا إلى البارحة، خاصة وان مؤتمر 1931 كان قد تلقى رسائل الدعم والتأييد ضد عرقلته وأهمها دعم الملك فيصل والأمير عبد الله بن الحسين والأمير أحمد الصباح والأمير شكيب أرسلان...الخ.
يعود نشاط الحركة الصهيونية في تونس التي تشكلت في نواة حركة صهيونية تونسية إلى العشرية الأولى من القرن الماضي. نستنتج ذلك من رصد قام به الباحث التونسي فيصل الغول سنة 1973 في بحث بعنوان "القضية الفلسطينية من خلال الصحافة التونسية. 1917- 1936" حيث يقول: "وكان صراعاً خاضه وضد (...)الصهاينة الأكثر تطرفاً ضد الوطنيين المدافعين عن فلسطين الشهيدة وضد (...)غير المبالين بالعمل الصهيوني والمتمسكون بالتطبيع والفرنسة الاشتراكيين المترددين في الدفاع عن الصهيونية". وكذا الباحث التونسي محمد

العربي السنوسي الذي ألف بحثاً جامعياً عن "النشاط الصهيوني في تونس ما بين الصهيونية في "الحربين. 1920- 1939." وكذلك الباحث الهادي التيمومي في تونس. من البداية إلى سنة 1948"، دون إعطاء أهمية عميقة للصهيونية في كل هذه الأبحاث المذكورة. إلا أن عدة أبحاث أخرى منشورة في تونس وفي باريس وفي تل أبيب عادة ما تأتي تحت عناوين الحوار والتسامح والانفتاح والنوستالجيا والمديح لتونس ولعدة فترات تاريخية ولعدة تجمعات سكانية لجماعات يهودية مثل المنستير وصفاقس وحلق الوادي...إلخ، عادة ما تخفي هذا الجانب الصهيوني وتكتفي ببعض ردود الفعل حول بعض الأحداث التي كانت تدور في فلسطين أو في تونس وتركز على اليهودية الدينية والثقافية ومسائل الجاليات والأقليات دون التركيز على الاستخدام السياسي لليهودية السياسية والاستخدام الصهيوني لعمل اليهود المتصهينين. هي مباحث لا تخرج عن التأكيد على التآخي بين المسلمين واليهود في تونس حينا وذكر بعض التمزقات حينا آخر، وفي الغالب تمجد يهود تونس الخضراء" وغيره من الكتب "تونس وتحلم القارئ بالعودة لتونس مثل كتاب .المنشورة داخل الكيان

كان النشاط الصهيوني في تونس يتشكل بصفة موازية للنشاط الوطني ولم يكن المحتل الفرنسي ليتدخل في هذا النشاط الموازي البتة حتى أحداث 1929 في فلسطين وما كان لها من تداعيات في تونس. عندئذ أصبحت قضية تحرير فلسطين قضية وطنية مرتبطة ارتباطا اولويا بقضية تحرير تونس. وحصل الربط العضوي ما بين النشاط الصهيوني والجماعة اليهودية من جهة وما بين العمل الوطني والمجتمع التونسي المسلم من جهة أخرى. وكان للشيخ عبد العزيز الثعالبي الدور الأبرز خاصة بعد مشاركته في مؤتمر القدس وعضوية أمانته بعد 1931 وتفعيل المؤسسات المتفق عليها في المؤتمر وتشكل "لجنة إغاثة فلسطين" و"جمعية الشباب المسلم" منتصف الثلاثينيات. نشطت في ذلك الوقت المقاطعة الاقتصادية لليهود ورفض دخول الصهاينة أرض تونس على غرار إبطال زيارة زييف يابوتنسكي سنة 1932 تحت الضغط الشعبي الذي نشطه حزب الثعالبي أي الحزب الحر الدستوري. وألغيت في شهر حزيران/يونيو محاضرة للصهيوني ناتن هالبارن ممثل الدول الفرنكفونية والغي عرض فيلم "الأرض الموعودة"، ما دفع اليهود لتنظيم مظاهرة تطالب بحرية التعبير وحرية التنظم تحت عنوان "اليوم ضد الصهيونية وغداً ضدنا كلنا" (أنظر le judaïsme tunisiens affirme sa" sympathie à la cause sioniste et proteste (contre l'arbitraire, le rêve juif, 9 juin 1932").

هاهنا نعلق بالقول البين: إن التاريخ يعيد نفسه في سنوات التطبيع هذه وبنفس الحجج وإن اختلفت الأدوات. في تلك الأثناء، أي في شهر مايو/آيار تحديدا، طلبت

السلطات الفرنسية المحتلة لأرض تونس من الصهاينة توخي العمل السري. وتمت مقاطعة السفينة التي رست سنة 1937 تحت نفس العناوين المناهضة للصهيونية المتخفية بقناع الفرنكفونية. (Les relations judéo-musulmanes au rythme des fluctuations idéologiques et politiques du xx siècle. Juifs et musulmans en Tunisie. Fraternité et déchirements. Colloque. Paris 1999).

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ يهود تونس في التوافد للعيش داخل الكيان وانضم عدد منهم سنة 1948 للمنظمة الصهيونية الارهابية الارغون، وقتذاك توجه محمد الصادق بسيس إلى اليهود قائلا: " لقد حذرناكم سلفا أيها اليهود في مؤتمرهنا المنعقد في جامع الزيتونة وطلبنا منكم قطع كل علاقة لكم بالصهاينة والابتعاد عنهم. والنتيجة برامج صهيونية في اذاعة تونس وجمع للأموال بلغ الملايين وإعلام صهيوني يعمل بوقاحة وبلا أدنى حياء لتحقيق أهداف الصهيونية.

انكم توزعون المناشير ويجاهر المارقون منكم بدعوة الناس للهجرة إلى فلسطين وتدافعون عن العبرية وتقيمون علاقات لا تنتهي مع هياكل صهيونية أوروبية وفي فلسطين ويسافر شبابكم إلى فلسطين بعد تلقي تدريبات عسكرية". (Tunisie premier versement, dossier (1871/3.

دأب الاستعمار الفرنسي على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين منذ ما قبل قيام "دولة" الكيان الإسرائيلي وحتى الاستقلال الداخلي لتونس مروراً بسنة 1948 تاريخ اعلان الكيان. سنة 1955 قال الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة للممثل التنفيذي للكونغرس اليهودي العالمي ما يلي: "نحن لا ننفي، انا والدستوريين الجدد، وجود دولة إسرائيل كأمر واقع. نحن نعترف بها ولقد صرحت بأنه على العرب وإسرائيل خوض مفاوضات مباشرة للوصول لحلول مرضية للطرفين (...) ونحن لن نعرقل بأي شكل رغبة من يريد من اليهود الهجرة إلى إسرائيل لسبب أو لآخر". (Archives du mouvement travailliste, beit berl, dossier 55/101, entretiens avec Habib Bourguiba).

يشار إلى أن كل ما كان يطلبه بورقيبة من اليهود هو اعتماد السرية والحذر بسبب الأحداث والتوترات. وان اليهود كانوا في أحسن الأحوال في تونس باعتبار ان الحركة الصهيونية كانت الأقوى تونسيا مقارنة باقطار عربية أخرى. إلى ذلك ساهم الرئيس الأسبق بتأثيره في ربط العلاقات بين اليهود والصهاينة ولم يعترض على تطوع التونسيين من أجل فلسطين بدعوى البراغماتية من جهة، ومن نقيضها وبدعوى استحالة المطالبة بتقرير المصير للتونسيين وعدم السماح به لليهود والمطالبة بحرية التعبير التونسيين وحجبها عن اليهود. في المقابل كان اليهود المتصهينون يحصلون على ما يريدون دون توطين حركة صهيونية وطنية

صريحة بما ان كل همهم كان الوطن القومي لليهود في فلسطين. وأما التطبيع الحالي فهو رديف هذه الحركة الصهيونية التونسية التاريخية وهو نظير فرض الاعتراف بكيان العدو الصهيوني ومد جسوره وخدمة مصالحه.
هذه النبذة التي أخذت من لحظة الثعالبي في القدس أساساً لها لم تستثن فترة مهمة من تاريخ المقاومة التونسية وتسيير قوافل المقاومين إلى فلسطين ما بين 1948 و1955 وإنما لم تجعل منها موضوعاً.

إنها نبذة تقيم فرقاً بين ما كان الثعالبي والحسيني ورفاقهما يسمونه فلسطين "البلاد المقدسة" وبين عرب ما بعد استقلال بلدانهم واحتلال فلسطين أو مرحلة فلسطين المقسمة وبعض بلاد العرب المطبعة. وهي أيضا نبذة عن التاريخ غير المرئي للتطبيع والتمهيد للتطبيع وتصفية قضية فلسطين قبل بلوغ مقدمات هذا التطبيع مداها هنا وقربها من منتهاها هناك.

عرض لكتاب "إسرائيل و بلاد المغرب": في التطبيع و ميكيافيلية الدولة الوطنية في المغرب العربي

الطاهر الأسود

بالرغم من استمرار الصراع العربي الاسرائيلي فإن طوله الكرونولوجي قد سمح ليس فقط بتجمع كم أرشيفي هائل بل أيضا بمرور الزمن الكافي لرفع السرية عن عدد هام من الوثائق التي لم تكن معروفة. و باستثناء الأرشيف الحكومي العربي (و هو لا يحوي على كل حال على تسجيل لكل الوقائع) و الذي لا يتضمن تراتيب واضحة تضبط المدة اللازمة لرفع السرية عن الوثائق الحساسة فإن باقي مراكز الأرشيف الدولية قد بدأت منذ حقبة الثمانينات و خاصة التسعينات برفع الحجر عن مصادر هامة تساعد على الـتأريخ أو في أقل الأحوال توفير حد أدنى من المعطيات التي لم يكن ممكنا في السابق الاطلاع عليها و هو ما يتعلق خاصة بالفترة الأكثر التصاقا الى الراهن السياسي العربي أي مرحلة النصف قرن الماضي من حياة الدول القطرية/الوطنية العربية. و إذا كان الموضوع لا يزال في حاجة الى تحيين ضروري على المستوى العربي عامة فإن منطقة المغرب العربي بفعل بعدها الظاهري عن المجال الجغرافي الأكثر سخونة للصراع العربي الاسرائيلي قد بقيت متوارية في تلك الصورة، تقبع خلف "اللاعبين الاقليميين الرئيسيين" و هو ما يجعلها تحتاج بالتأكيد الى إهتمام أكبر. فهل كانت هذه المنطقة فعلا متوارية سياسيا و استراتيجيا بتناسب مع تواريها الجغرافي؟

يجيب الكتاب الذي يشكل محور عرضي النقدي هذا، و لو جزئيا، على هذا السؤال. و بالرغم من كل ما يمكن أن يمثله إنتماء مؤلفه الإسرائيلي و رؤيته الصهيونية في الأساس من حدود بديهية تقلل من الشروط الموضوعية للبحث الأكاديمي التاريخي فإننا سنتعامل معه من زاوية ما يمكن أن يوفره من معطيات إخبارية يمكن أن تلقي ضوءا مختلفا على بعض الأحداث المعروفة أو ضوءا جديدا يكشف عن أحداث لم تكن معروفة. و في هذا الاطار يتوفر الكتاب على معطيات كافية تساعد على التوصل الى ثلاث أفكار أساسية. أولا يدفع الى الكف عن النظر الى الأقطار المغاربية على أنها مستنكفة عن الخوض في موضوع

الصراع العربي الاسرائيلي، مستغرقة في محيطها الاقليمي أو غير مبالية بما قلب الصراع". ثانيا يحث على التوقف عن النظر الى الأنظمة الحاكمة "يحدث في من زوايا قيمية و إطلاقية من نوع إما أبيض و إما أسود: إما "وطنية" و "وفية" (فيما يتعلق بالنظامين الجزائري و الليبي) و إما "عميلة" و "خائنة" (و هي التهم التي ما تُثار عادة في علاقة بالنظامين المغربي و التونسي). حيث تقدم الوثائق الأرشيفية الجديدة الخام (الوصفية في الأغلب) صورة أكثر واقعية تقرب الهوة بين هذه الأنظمة و توضح طبيعتها الميكيافيلية و التي تمثل نقطتها المشتركة البديهية. ثالثا، و فيي المقابل، توضح الكثير من المعطيات أن عددا من الشعارات القومية و الوطنية كانت بالتأكيد (و لا تزال) صحيحة و لا تعبر عن أوهام أو تحليلات تامرية، و خاصة تلك المتعلقة بتقييم السياسة الاسرائيلية التي تعتمد التطبيع لـ"تخريب"، كما جاء بشكل صريح في أحد الوثائق الاسرائيلية، "جهود الوحدة العربية".

الكتاب

تخصص المؤرخ و أستاذ جامعة بار إيلان الاسرائيلي (المتحدر من عائلة يهودية مغربية) مايكل لاسكيار (Michael Laskier) منذ بداية الثمانينات في كتابة البحوث حول موضوع محدد: العلاقات بين "بلاد المغرب" (بالتعريف الفرنسي المحدد فقط في أقطار تونس و الجزائر و المغرب) و إسرائيل. و من الممكن إعتبار باكورة بحوثه كتابه الذي صدر أخيرا في سنة 2004 عن دار النشر التابعة لجامعة ولاية فلوريدا و المعنون "إسرائيل و بلاد المغرب: من إقامة الدولة الى أوسلو" (Israel and the Maghreb: From Statehood to Oslo). و من المؤكد أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها التعرض الى هذا الموضوع. فبخلاف التقارير الصحفية التي تظهر في بعض المنعطفات السياسية توجد بحوث ذات طابع أكاديمي مماثل لمقالات لاسكيار و يتعلق الأمر على سبيل المثال بمؤرخ اسرائيلي اخر يدرس الان في كلية سلاح الجو الأمريكي يعقوب أبادي (Jacob Abadi) و الذي نشر في أواسط التسعينات مقالات مهمة عن علاقة الأقطار المغاربية بإسرائيل.

و لكن تتميز أعمال لاسكيار بتفردها من حيث الاعتماد على وثائق من الأرشيف السري الاسرائيلي تم رفع السرية عنها تدريجيا و ذلك منذ بداية التسعينات عندما بدأ في تأليف كتابه و الذي نشره في الواقع بشكل متقطع في مؤلفاته السابقة و في عدد من الدوريات الدولية و خاصة في الولايات المتحدة و أشير هنا مثلا الى مقال كان قد نشره سنة 2000 في نشرية ميدل ايست ريفيو اوف انترناشيونال أفيرز،

الدورية الأمريكية المتخصصة في الشأن السياسي العربي الاسلامي و التي يشرف عليها اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة، و هو بالمناسبة متوفر على الموقع الالكتروني لهذه الدورية لمن يتعذر عليه قراءة الكتاب و يرغب في قراءة تلخيص عام لما جاء فيه. و بالاضافة الى وثائق سرية سابقا محفوظة في الولايات المتحدة و فرنسا تتمثل أهم مصادر لاسكيار في مجموعة من الوثائق السرية المحفوظة إما في مراكز الأرشيف الرسمية الاسرائيلية مثل أرشيف وزارة الخارجية أو في مراكز أرشيفية تتبع أساسا لمنظمات غير حكومية مثل "الارشيف المركزي الصهيوني" في القدس المحتلة و هي تتعلق أساسا بوثائق ترجع للفترة القائمة بين خمسينات و بداية سبعينات القرن الماضي و صادرة إما عن مؤسسات اسرائيلية رسمية مثل وزارة الخارجية الاسرائيلية او مؤسسات مرتبطة باسرائيل مثل "المؤتمر اليهودي العالمي". كما اعتمد الكاتب ضمن مصادره تقارير لشخصيات رئيسية شاركت في أحداث تتعلق بالفترة الزمنية الخاصة بالوثائق سابقة الذكر، و يتعلق الأمر مثلا بتقارير كتبها ألكس ايسترمن (Alex Easterman) مدير المكتب السياسي لـ "الموتمر اليهودي العالمي" المتركز في لندن عن حوارات و مقابلات أجراها مع مسؤولين مغاربة (الوزير الأول مبارك البكاي سنة 1956 في باريس) و تونسيين (الرئيس بورقيبة و وزير الخارجية بورقيبة الابن سنة 1966 في تونس) و التي نشرها كاملة ضمن ملحق خاص.

و في الوقت الذي قسم فيه المؤلف كتابه الى سبعة فصول فإنه يعالج فيه أربعة محاور أساسية أشار اليها في المقدمة، و تتمثل في : أولا، مختلف الانعكاسات السياسية الناتجة عن وقائع أساسية مثل هجرة اليهود المغاربيين الى إسرائيل و الصراع العربي الاسرائيلي. ثانيا، الانخراط الاسرائيلي في الأوضاع الداخلية لبلاد المغرب. ثالثا، "الدور الريادي" الذي قام بها قادة مغاربيون لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي. رابعا، أهمية دور الأقلية اليهودية المغاربية (و خاصة في المغرب الأقصى) في توفير قنوات اتصال سرية بين إسرائيل و أقطار المغرب.

مفارقات التقارب و الصراع

في سنة 1965 صرح وزير الخارجية الاسرائيلي ليفي أشكول في خطاب "بالكنيست احفضوا نصيحتي: لا تعلقوا أهمية زائدة على ما يسمى بالقادة العرب "المعتدلين" معتدلين". كانت الشكوك الاسرائيلية تجاه ما يُقدم الان على أنهم قادة أو "متعاونين" مع اسرائيل قوية، و يشمل ذلك بالنسبة لبلاد المغرب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة و العاهل المغربي الحسن الثاني. و من أهم أسباب

التشاؤم الاسرائيلي تجاه هؤلاء حرصهم الكبير على عدم التورط العلني في أي علاقة بإسرائيل بالرغم من استعدادهم لعقد لقاءات على أعلى مستوى بالمسؤولين الاسرائيليين. و هكذا فأمام المطلب الاسرائيلي المستمر بالكشف عن هذه العلاقات الخلفية فإن تونس و المغرب حرصتا بشكل فائق و بإلحاح على الطابع السري لأي علاقة بالدولة العبرية. لقد كان هناك توافق تونسي مغربي بشكل عفوي أم (واعي؟) على هذه السياسة و التي ميزت التطورات اللاحقة و الراهنة حيث يحرص كل منهما على اتباع نفس التوجه و القاضي بالامتناع عن اتخاذ أية خطوات تبدو مخالفة للـ"إجماع العربي" الرسمي، و لا يتوقف ذلك على مرحلة المد القومي بل يتعداه للمرحلة الراهنة. و ضمن هذا الاطار يجب فهم ملاحظة أشكول أعلاه: ففي حين أن أهم الفوائد السياسية لتلك اللقاءات من وجهة النظر الاسرائيلية تكمن تحديدا في "كسر حصار" دول الطوق فان تلك الفائدة لم تتحقق عمليا لأنها ببساطة غير مرئية. حيث أن ما يكفل حقا كسر الطوق الأثر الإعلامي بالذات لمثل تلك اللقاءات و ليس حدوثها فحسب.

و هكذا حتى في مراحل التقارب و الحوار المباشر حرص، على سبيل المثال، المسؤولين المغاربة على إبقاء أي محادثات مع الاسرائيليين طي الكتمان. و على سبيل المثال أكد الوزير الأول لمغربي البكاي في لقائه مع ايسترمن سنة 1956 (و الذي خصص لترتيب لقاء بين الملك محمد الخامس و السفير الاسرائيلي في فرنسا) على السرية المطلقة لأية محادثات تجري بين الطرفين. و هو ما حدث كذلك في أول لقاء للحسن الثاني عندما كان وليا للعهد في سنة 1960 (حيث التقى في الرباط بوفد إسرائيلي لمناقشة مسألة تهجير اليهود المغاربة الى إسرائيل) عندما افتتح اللقاء بتحذير شديد من أن أي تسريب لخبر اللقاء سيدفعه لـ"اتخاذ قرار بالامتناع الكلي عن أي لقاء في المستقبل". كما اضطر ايسترمن للبقاء حبيس غرفته في أحد فنادق العاصمة التونسية في زيارة سنة 1966 دعاه إليها الرئيس بورقيبة حيث ماطله الرئيس قبل لقائه في سرية مطلقة حيث تم تكرار رغبة الرئيس التونسي في الحفاظ على المحادثات في إطار من السرية الكاملة و هو ما اضطر ايسترمن لتقديم ضمانات واضحة في هذا الشأن. و هكذا كان حال التقارب المخفي بين الطرفين منذ بدايته أي منذ بداية الخمسينات. و بشكل عام كان ذلك التقارب شديد الخفاء حتى يفعل أثره.

من جهة أخرى تخللت حالات التقارب تلك حالات من الصراع الصريح. تجسم ذلك مثلا في الحالة المغربية في إطار تأثيرات النشاط الصهيوني في المغرب الأقصى من أجل تهجير اليهود المغاربة الى إسرائيل و هو ما ميز خاصة المرحلة الفاصلة بين سنتي 1956 و 1961. حيث عارض المخزن بما في ذلك الحكومة

الجديدة بكل تنوعاتها السياسية بكل قوة سياسة التهجير الاسرائيلية و ذلك لعدة أسباب منها عدم الظهور بمظهر الخارج عن الاجماع العربي المعارض لهجرة اليهود العرب الى إسرائيل و لكن أيضا الحرص على الابقاء على رؤوس الأموال اليهودية ضمن الدورة الاقتصادية المغربية خاصة في تلك المرحلة المبكرة من الاستقلال. و فشلت في هذا الاطار المحادثات التي وقعت بين عبد الرحمان بوعبيد نائب الوزير الأول المغربي و ايسترمن في المغرب سنة 1959 عندما حاول المؤتمر اليهودي العالمي" التحكم في عملية التهجير و الضغط على الحكومة " المغربية لمنح جوازات سفر لليهود المغاربة للذهاب الى إسرائيل. و قد التقت مختلف الحساسيات السياسية ضمن حزب الاستقلال (أي رئيسيا تياري المهدي بن بركة و علالة الفاسي) و ذلك بدعم من مؤسسة المخزن في رفض "التدخل الاسرائيلي السافر" و اتخاذ إجراءات مشددة لمحاصرة محاولات الحركة الصهيونية للقيام بعمليات تهجير غير مشروعة. و هكذا كان الموقف شديد الغموض يتراوح بين الاستعداد للتحادث و اللقاء (و بالتالي عدم استعداء الطرف الاسرائيلي بشكل مطلق) مقابل الامتناع عن قبول المطالب الاسرائيلية و ذلك استجابة للموقف العربي الرسمي المشترك و لكن أيضا لأسباب داخلية خاصة بمصالح الدولة القطرية/الوطنية أساسا.

في المقابل كانت الثورة الجزائرية و دولة الاستقلال الناشئة عنها في حالة تعارض كبير مع إسرائيل خارجة في الأغلب عن الخيار الجزائري. حيث دخل الاسرائيليون في تحالف استراتيجي مع فرنسا (في إطار ظروف و استتباعات العدوان الثلاثي) جعلهم ليس في موقع دعم سياسي فحسب للجهود الفرنسية لقمع الحرب الشعبية المتصاعدة بل أيضا في موقع التورط العسكري المباشر حيث تشير الوثائق الى اتفاق فرنسي اسرائيلي يتعهد وفقه الاسرائيليون بالانخراط في الجهود الاستخبارية في أوروبا لاعتراض عمليات تهريب السلاح للثوار الجزائريين مقابل توزيد الفرنسيين للدولة العبرية بأحدث الدبابات و الطائرات الفرنسية. و تعمقت أسباب الصراع الجزائري الاسرائيلي عندما اكتشف الجزائريون أنه خلال الأشهر القليلة التي سبقت تسلمهم السلطة (أي قبيل يوليو (جويلية) 1962) قام الفرنسيون و بمشاركة إسرائيلية مباشرة بعملية تهجير واسعة ليهود مدينة غرداية و هو ما انضاف على الدلائل السابقة للتنسيق المباشر بين الفرنسيين و الاسرائيليين في سياسة التهجير هذه حيث سبق لجبهة التحرير أن اعتقلت و أعدمت مبعوثين اسرائيليين مشرفين على عمليات التهجير سنة 1958. و لكن حتى في الحالة الجزائرية لم يكن هذا الصراع غياب أية قنوات اتصال بين الطرفين. فحتى خلال الثورة كان يوجد جناح مستعد للتوافق مع الاسرائيليين و هو ما عبر عنه قيادي جبهة التحرير فرحات عباس في خطابه في الأمم المتحدة سنة

غير أن أحد أهم .1957 عندما رحب بهجرة اليهود الجزائريين الى إسرائيل الشخصيات المثيرة للجدل في علاقة بقنوات مبكرة بين الاسرائيليين و قيادات جبهة التحرير كانت من خلال عبد الرزاق عبد القادر أحد حفداء الأمير عبد القادر و أحد ممثلي التيار اليساري في صفوف الجبهة، و الذي التحق بصفوف الجبهة من ''اليسار الاسرائيلي'' و (سنة 1954 بعد ان تزوج اسرائيلية (من أصل بولوني أقام معها في أحد المستوطنات الاسرائيلية. و قد شغل في فترة أولى ممثل الجبهة في ألمانيا الغربية و سويسرا و هي الفترة التي نشر فيها مؤلفا دعى فيه بوضوح لتركيز الجبهة على دعم العلاقة مع إسرائيل عوض التعويل على البعد العربي للثورة. و قد أرسى عبد القادر أولى الاتصالات المباشرة بين بعض قيادات الجبهة و المسؤولين الاسرائيليين و ذلك في ربيع سنة 1962. و لكن كان من الواضح أن هذا التيار كان ضعيفا حيث تعرض عبد القادر الى السجن سنة 1963 ثم النفي سنة 1964 (المثير أن عبد القادر توفي في التسعينات في إسرائيل بعد أن أصبحت له .(هوية و اسم إسرائيليين

التطبيع و مصالح الدولة الوطنية

كانت مرحلة التأسيس للدولة القطرية/الوطنية المدخل الرئيسي للطرف الاسرائيلي الى منطقة المغرب. حيث كان هناك استعداد متبادل للتوافق على دعم اسرائيلي لمطلب الاستقلال الوطني مقابل التعهد بالمساهمة في الدفع عربيا نحو الاعتراف باسرائيل و تسهيل الهجرة اليهودية. و كما أشرت أعلاه فقد برزت هذه الرؤية حتى ضمن صفوف الثورة الجزائرية بالرغم من كل أسباب الصراع. فقد لعبت لجنة من ''اليسار الاسرائيلي'' لدعم ''جزائر حرة'' دورا مهما في خلق قنوات مبكرة مع بعض الناشطين الجزائريين في أوروبا. و قد تدعمت هذه الاتصالات مع ''اليسار الاسرائيلي'' من خلال اللقاءات التي قامت بها ''الحكومة الجزائرية المؤقتة'' (ممثلة في أشخاص الوزراء بلقاسم كريم و محمد يزيد) و المتمركزة في تونس مع بعض وجوه هذا التيار و المتمحورة حول المطالب الجزائرية من إسرائيل للتخلي عن دعم الموقف الفرنسي. و تجلى الدخول الاسرائيلي الى الجزائر خلال دولة الاستقلال من خلال المعارضة في ظل دعم حكومتي بن بلا و بومدين للمقاومة الفلسطينية. حيث تكشف الوثائق في هذا الاطار تورط بلقاسم كريم عندما كان يقود تنظيما معارضا من المغرب في السنوات الستين علاقات مع الأجهزة الاستخبارية الاسرائيلية. و من المرجح أن للرئيس الحبيب بورقيبة دورا هاما في هذه المبادرات حيث تذكر بالاتصالات التونسية الاسرائيلية الاولى في .نيويورك بداية الخمسينات و ذلك في اتجاه كسب دعم اسرائيلي لمطلب الاستقلال

قد بدأت هذه الاتصالات تحديدا منذ 25 يونيو (جوان) 1952 من خلال لقاء أحد ممثلي الحزب الحر الدستوري الجديد الباهي الادغم في نيويورك بممثل اسرائيل في الامم المتحدة انذاك و التي قام خلالها المبعوث التونسي بـ"طلب الدعم الاسرائيلي" لمطلب الاستقلال التونسي، كما اكد الباهي الادغم في نفس اللقاء ان حزب الدستور لم يكن وراء الهجمات "المعادية لليهود" في تونس انذاك. و بشكل متزامن دعى بورقيبة في حوار مع صحيفة لوموند الفرنسية في جوان 1952 الى ضرورة قيام الاطراف العربية بتسوية سياسية مع اسرائيل. و اكد نفس الرؤية حين وجوده بالمنفي ضمن المجال الفرنسي سنة 1954 في لقاء مع ايسترمن. و كان مترددا —من المثير ان الطرف الاسرائيلي –اكثر ربما من الطرف التونسي في إعلان هذه العلاقات لتجنب إغضاب سلطات الاحتلال الفرنسي. و تأتي في هذا الاطار اللقاءات بين أحمد بن صالح زعيم المنظمة النقابية التونسية و أحد قادة حزب الدستور مع زعيم الهستدروت الاسرائيلي كوهين-حضرية في إطار اجتماعات المنظمة النقابية الدولية السيزل حيث طلب المسؤول التونسي دعم المنظمة النقابية الاسرائيلية المطلب التونسي بتنظيم مؤتمر السيزل لسنة 1957 في تونس مقابل السماح بمشاركة وفد اسرائيلي في المؤتمر.

المثير في الأمر أنه في الوقت الذي كان فيه بعض الوطنيين التونسيين مستعدين لتجاهل الظرف القومي المميز بالصراع مع إسرائيل أملا في دعم إسرائيلي للاستقلال القطري/الوطني كان الاسرائيليون يحظون بعلاقة مميزة مع الفرنسيين جعلتهم يتمتعون بتسهيلات كبيرة داخل تونس يصعب التفكير أنهم كانوا على استعداد للمساعدة على تعريضها لمخاطرة انتقال السلطة في تونس لتيار وطني يعبر عن السكان العرب للبلاد. و من أهم ما تكشفه الوثائق الاسرائيلية الشبكة الواسعة داخل تونس لفرع التهجير التابع للموساد الاسرائيلي و التي كانت تنشط (بعلم السلطات الاستعمارية الفرنسية) على شكل واسع خاصة في الفترة الممتدة بين 1949 و 1956. و قد قام فرع الموساد هذا بتنظيم عملية تهجير حوالي 6200 يهودي الى إسرائيل خلال تلك الفترة. و لكن إضافة الى ذلك تجاوزت مهمات الاستخبارات الاسرائيلية في تونس مسألة التهجير حيث بادرت الى تنظيم خلايا مسلحة للـ "الدفاع الذاتي" (تخوفا من "العنف المتأتي من تصاعد الحركة الوطنية") في الأحياء اليهودية خاصة في مدينة تونس و جزيرة جربة و لكن أيضا في بقية المدن التونسية مثل قابس و صفاقس. و تواصل وجود هذه الخلايا حتى بعد الاستقلال سنة 1956 و كانت تحت إشراف ضباط من الموساد تم إرسالهم خصيصا من إسرائيل. و بعد سنة 1955 توسعت هذه الشبكة لتشمل بقية أقطار المغرب و خاصة المغرب الأقصى و أصبح ضابط الموساد المشرف عليها يقود أنشطتها من باريس.

و قد شهدت العلاقات الإسرائيلية المغربية قبل الاستقلال وضعا مختلفا بعض الشيئ عما حدث في الجانب التونسي. حيث لم يسع الوطنيون المغاربة الى إقامة أي شكل من الاتصالات قبل ضمان الاستقلال. في المقابل كان الاسرئيليون يتمتعون بتغطية فرنسية لعملية التهجير الواسعة ليهود المغرب و الذين كانوا أكثر عدد من يهود تونس. و حسب الوثائق الاسرائيلية فقد قام الموساد بتنظيم هجرة حوالي 90 ألف يهودي الى إسرائيل عبر فرنسا بين سنتي 1949 و 1956. و قد انعكست العلاقة القوية بين الاستعمار الفرنسي في المغرب و الاسرائيليين من خلال تصريحات ممثل اسرائيل في الولايات المتحدة و التي كانت تدعو لعدم تدخل الامم المتحدة في الشأن المغربي لأنه ”شأن فرنسي داخلي“ و ذلك في ظرفية حاولت فيها الحركة الوطنية المغربية اختراق المسرح الدولي للضغط على الفرنسيين.

و لكن بعد سنة 1956 سيصبح منطق العلاقة مع إسرائيل قائما على رؤية قيادات الاستقلال الجديدة في تونس و المغرب لأهمية الدور الاسرائيلي في خدمة بناء الدولة القطرية/الوطنية الناشئة بالخصوص مسألة البناء الاقتصادي من خلال البحث عن دعم المؤسسات المالية الدولية، و هو ما تزامن مع رؤية اختارت الابتعاد عن ”التجربة الاشتراكية“ التي عمت عددا من الأقطار العربية (شهدت تونس مسارا معقدا فشل فيه أنصار التجربة التعاضدية شبه الاشتراكية حسم الصراع السياسي لصالحهم داخل حزب الدستور وهي نفس الوضعية التي شهدها المغرب و لو في فترة مبكرة جدا من عمر الدولة الجديدة). و يبالنسبة لتونس يأتي في هذا الاطار لقاء مهم جدا بالنسبة لصياغة رؤية بورقيبة للسياسة الخارجية التي يجب ان تلعبها تونس في المستقبل و هي على ابواب إنهاء الاحتلال العسكري الفرنسي. ففي شهر فيفري 1956 و خلال المفاوضات الدائرة في فرنسا حول الاستقلال التقى بورقيبة بالسفير الاسرائيلي بباريس ياكوف تسور (Yaakuf Tsur) و بعد سماعه ملاحظات عديدة لبورقيبة تتلخص في ”كرهه“ لعبد الناصر و سياسته في المنطقة، نصح السفير الاسرائيلي بورقيبة النصيحة التالية: ان عليه ”ضمان دعم اليهود الامريكيين للحصول على دعم اقتصادي امريكي“.

و بالاضافة الى التعاون الاقتصادي المباشر بين الحكومتين و الذي انطلق بشكل فعلي مع لقاء السفير الاسرائيلي تسور في 3 اكتوبر 1956 مع وزير المالية التونسي، فإن اهم ثمار هذه العلاقة خاصة بالنسبة لتطوير العلاقات التونسية الامريكية كان مع اواسط الستينات. ففي ماي 1965، أي بعد اقل من شهرين من خطاب اريحا الشهير و جولة بورقيبة المثيرة في المشرق العربي في مارس 1965، سافر بورقيبة الابن و الذي كان وزير الخارجية التونسي و حامل اسرار

ابيه انذاك الى واشنطن في زيارة هدفها طلب الدعم المالي الامريكي. و استجابة لطلبه فقد طلبت وزارة الخارجية الامريكية من اسرائيل التوسط للجانب التونسي مع حكومتي فرنسا و المانيا الغربية للحصول على دعم مالي يقدر ب20 مليون دولار، كما طلب الامريكيون في نفس الاطار من اسرائيل شراء الخمور التونسية. و تلاحظ الوثائق الاسرائيلية في هذا الاطار ان موافقتها على الاستجابة للمطالب الامريكية كان في اطار املها ان تساهم الحكومة التونسية في تشجيع حكومات عربية "معتدلة" اخرى من اجل "إفشال أو تخريب الجهود المصرية و السورية للوحدة العربية". و خلال نفس الفترة أقام الطرفان خلية اتصال دائمة من خلال سفيريهما في باريس: السفير التونسي محمد المصمودي و السفير الاسرائيلي والتر ايتان (Walter Eytan) و ذلك بحضور الموساد الاسرائيلي. كما التقى المصمودي مرة على الاقل بوزير الخارجية الاسرائيلي انذاك ابا ايبان (Abba Eban) و ذلك بمنزل البارون دي روتشيلد. بالاضافة الى وجود قناة اتصال اخرى من خلال ايسترمن و الذي كانت له علاقة قديمة ببورقيبة كما اشرنا الى ذلك سابقا. و من اهم النقاط التي يمكن التأكيد عليها في علاقة بالنقاشات التي تمت عبر قنوات الاتصال هذه هي الطلب التونسي من خلال محمد المصمودي (مثلا في لقاء يوم 4 اكتوبر 1966 بين الاخير و ايسترمن) لدعم اليهود في الغرب لتونس ماليا و اقتصاديا عموما، و ذلك لتجنب علاقة مباشرة و مكشوفة بين الطرفين و هو الامر الممكن في حالة الاعتماد على يهود يحملون جنسيات اخرى غير الاسرائيلية.

و بالنسبة للحالة المغربية فقد اتخذت العلاقة بعدا أكبر بكثير بعد الاستقلال تجاوز التنسيق الدولي ليصبح فيه الدور الاسرائيلي في المعادلة السياسية الداخلية للمغرب أكبر من أي قطر مغربي اخر. و تجسم قضية الدور الاسرائيلي في اغتيال المهدي بن بركة هذه العلاقة الخاصة و التي جعلت من الاسرائيليين منخرطين مباشرة في مسألة الصراع على السلطة في المغرب من خلال محاولة دعم المعرضة المغربية في مرحلة أولى ثم العمل على التخلص منها في مرحلة لاحقة. و لعل من أهم المساهمات الوثائقية لكتاب لاسكيار هي ما كشف عنه في علاقة بهذا الموضوع و الذي تثبت بلا مجال فيه للشك الدور الكبير الذي لعبه الموساد الاسرائيلي ليس في اغتيال بن بركة فحسب بل أيضا في إقامة شبكة مشتركة مع الاجهزة الامنية المغربية لمراقبة أنشطة المعارضة المغربية على امتداد القارة الأوروبية. و تشير هذه الوثائق الى مرور علاقة الاسرائيليين بين بركة منذ تمركزه في منفاه الباريسي بمرحلتين. المرحلة أولى اتسمت باستعداد للقاء و التحاور و هو ما تجسم في لقاء بن بركة بممثل سامي إسرائيلي (و كان حسب الوثائق ضابطا كبير في الموساد) و ذلك في شهر اذار (مارس) 1960 حيث طالب الاسرائيليون على وجه

الخصوص باستعادة الاتصالات الربيدية بين إسرائيل و المغرب في ظل الحكومة التي كان يسطر عليها أنصار بن بركة. كما اجتمع الأخير في شهر نيسان (أفريل) من نفس السنة بإيسترمن و الذي ينقل في تقريره تصريح بن بركة حول استعداد الاتحاد الاشتراكي لافتكاك السلطة عبر الضغط السلمي و استعداده لإقامة علاقات سلمية مع الدولة العبرية. و تمضي الوثائق الاسرائيلية للحديث عن علاقة تجاوزت مجرد اللقاء و التشاور حيث تذكر تقديم ''المؤتمر اليهودي العالمي'' في شهر يوليو لدعم مالي لبن بركة بقيمة ألف دولار. و قد قام الاسرائيليون في 1960 ((جويلية هذه المرحلة باللعب على حبلي المعارضة و السلطة حيث تشير الوثائق الى سماح وزير الخارجية الاسرائيلي لإيسترمن بالذهاب في أغسطس (أوت) 1960 الى الرباط للقاء ولي العهد المغربي و رئيس الحكومة انذاك الحسن الثاني حيث قدم له نفس قائمة المطالب الاسرائيلية التي تم عرضها على بن بركة في اجتماع اذار. و يبدو أن هذه السياسة الاسرائيلية المزدوجة أثرت على أي امكانية لانحياز اسرائيلي واضح لأي من الطرفين و هو ما يبدو ما أدى الى قرار بن بركة التخلي عن هذه العلاقة خاصة في ظل الدعم المتزايد الذي بدأ يلمسه من قبل الحكومة الجزائرية. في المقابل تطورت العلاقة بين المخزن المغربي و الاسرائيليين خلال الستينات خاصة من خلال رجال أعمال مؤثرين في الساحة الدولية بالاضافة الى الأثرياء من اليهود المغاربة و هو ما كان منسجما مع طموحات العاهل المغربي لإقامة علاقات قوية مع الأوساط المالية الدولية. و قد تطورت العلاقات الأمنية بشكل متسارع بعد قيام الموساد بإشعار المقربين من ولي العهد انذاك الحسن الثاني في كانون الثاني (ديسمبر) من سنة 1959 بتحضير المعارضة المغربية لإفتكاك السلطة. و يبدو أن علاقة الموساد بالجنرال أوفقير قد توثقت منذ تلك اللحظة حيث تشير الوثائق الاسرائيلية الى مساعدته شبكة الموساد في المغرب على استمرار عملية تهجير اليهود المغاربة. و لكن نقطة التحول الدراماتيكية في هذا التحالف الأمني/المخابراتي غير المسبوق عربيا حدثت حسب الوثائق الاسرائيلية مع أواسط سنة 1963 عندما قام الجنرال أوفقير بالاتفاق مع الموساد في تمرين أعوان و ضباط مغاربة من قبل ضباط إسرائيليين. و في فترة قريبة من ذلك و لكن غير محددة حسب هذه الوثائق ذهب الملك الحسن الثاني الى حد القبول بوجود مكتب دائم للموساد على الأراضي المغربية و قد أشرف هذا المكتب على الحفاظ على علاقة مستمرة بين الاسرائيليين و المخزن و قام مثلا بترتيب زيارة اسحاق رابين كما قام المكتب بتنسيق الدعم العسكري الذي قدمه .1976للمغرب سنة الاسرائيليون للمغرب خلال المواجهات مع الجيش الجزائري سنة 1963. و عموما فإنه ضمن هذه المعادلة بالذات شاركت المخابرات الاسرائيلية في عملية

إغتيال المهدي بن بركة و التي لم تكن إلا نقطة في بحر من التنسيق الوثيق بين الطرفين.

غير أنه مقابل كل ذلك لم يتوان العاهل المغربي أمام ارسال فوات مغربية الى سوريا للمشاركة في حرب أكتوبر و هو ما أدى الى أزمة حقيقية مع الاسرائيليين. كما أنه لم يخاطر بإبرام أي اتفاق للسلام بعيدا عن الاجماع العربي بعد كامب ديفيد و التي ساهم في التوصل اليها من خلال استضافته لأولى الاتصالات المصرية الاسرائيلية. و هكذا كانت حسابات الحسن الثاني متعلقة بشكل كبير باستراتيجيا عامة خاصة بما يراه "مصالح المغرب" بالضبط كما كان يرى الرئيس بورقيبة دواعي تحالفه و صراعه مع مختلف الأطراف الدولية بما في ذلك الاسرائيليين من خلال "المصالح التونسية"، و هي مصالح لا يتم تعريفها من خلال الانعزال المطلق عن "المصالح العربية المشتركة" و لكن لا يتم أيضا ربطها تماما باستراتيجيا عربية موحدة. في نفس الوقت كانت الرؤية الإسرائيلية لا ترى مانعا في المساهمة في "حفظ الاستقرار" أو "المساعدة المالية" للأنظمة القطرية/الوطنية في المغرب العربي مادام أن ذلك يأتي في إطار مساهمة هذه الأنظمة للحد من استمرارية و عمق أي توجه عربي مشترك لمواجهة الطرف الاسرائيلي. و قد أصبحت هذه العلاقة أكثر قوة مع سقوط جدار برلين و نهاية حرب الخليج الاولى حيث تم الانخراط الرسمي العربي الجماعي في تطبيع العلاقات خاصة و أن "دول الرفض" مغاربيا أي الجزائر و ليبيا قد تخلت عن خطوطها الحمراء و تتقدم باتجاه التأسيس لتطبيع العلاقة مع الاسرائيليين. غير أن هذه العلاقة بقيت أيضا ضمن حدود تجاذبات ما تبقى من الصراع العربي الاسرائيلي حيث لم يتوان التونسيون و المغاربة من سحب ممثيهم الديبلوماسيين من تل أبيب بعد اندلاع الانتفاضة الثانية بل و حتى السماح و المشاركة الرسمية في تظاهرات تندد بالمرحلة الراهنة من العدوان الاسرائيلي. و لا يتوان الاسرائيليون في ظل هذا الظرف من المقاطعة (الرسمية على الأقل) من التنديد بـ "الدكتاتوريات العربية" حيث يقومون من خلال تحليلهم الأحادي الطابع من اعتبار "المشكل الرئيسي" عربيا غياب الاصلاحات الديمقراطية.

غير أن التعريف الاسرائيلي لهذه الاصلاحات يتسم بطابع سياسي غير مجرد عن المصالح الاسرائيلية، فبالنسبة لشمال افريقيا يعتبر الاسرائيليون أن من أهم القضايا التي تحتاج الى "إصلاح عاجل" هي مسألة "اللاجئين اليهود" من شمال افريقيا تم "طردهم" أو "دفعهم" للهجرة من خلال العداء المستمر الموجه ضدهم خاصة بعد قيام الدول الوطنية. و من أهم المنظمات ذات الارتباط الاسرائيلي التي تروج بنشاط لهذه القصة منظمة (Jimena) منظمة "يهود أصيلي الشرق)

الاوسط و شمال افريقيا‘‘) و التي تتكون بالاساس من يهود ذوي أصول شمال افريقية (خاصة تونس و الجزائر) مقيمين بدول غربية و لكن يحملون أيضا جوازات سفر إسرائيلية يطالبون بتعويضات و الاعتراف بهم من قبل الأقطار المغاربية كلاجئين تعرضوا للاضطهاد. و تستخدم الحكومة الاسرائيلية بنشاط هذه الحكاية خاصة أثناء المفاوضات حول وضع اللاجئين الفلسطينيين حيث يطالب الاسرائيليون بمبدأ ’’المعاملة بالمثل‘‘ و اعتبار ’’اللاجئين اليهود‘‘ بنفس وضعية اللاجئين الفلسطينيين (يستهدف ذلك طبعا دفع الحكومات العربية للضغط على الجانب الفلسطيني للتنازل عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين). و كما تُظهر الوثائق الاسرائيلية الواردة في كتاب لاسكيار فإن الهجرة اليهودية لإسرائيل كانت مرتبطة بالدرجة الأولى بمخطط إسرائيلي بإشراف مباشر من الموساد لم يكن متأثرا البتة بوقائع حقيقية للاضطهاد بل أن الحكومات الجديدة في بداية الأمر رفضت بشدة هذا المخطط و لم تعمل أي من الأطراف الوطنية على الدفع نحو تهجير الأقلية الشمال افريقية‘‘ ‘‘كانت من المنظمات (Jimena) اليهودية. و المثير أن منظمة القليلة التي شاركت و عبرت عن ’’قضية الاصلاح في شمال افريقيا‘‘ (من خلال الدعوة لـ‘‘إرجاع حقوق اللاجئين اليهود‘‘) في موتمر مثير للجدل ’’من أجل الليبراليين‘‘ العرب ‘‘الاصلاح في الشرق الأوسط‘‘ الذي نظمه بعض المتوترين من أنصار الحكومة الاسرائيلية و النيومحافظين في واشنطن في أكتوبر 2004. المؤتمر الذي كان في الأساس واجهة للمجموعة التي تعمل في الأوساط اللبنانية بالاضافة للحضور الكبير للمجموعة ’’الأمريكية المقربة من تيار ’’قرنة الشهوان القبطية المتطرفة. كما شارك في النقاشات تحت يافطة منظمة حقوقية ديبلوماسي اسرائيلي معروف يعمل الان في السفارة الاسرائيلية في واشنطن ضمن الجهاز الاعلامي. و إضافة للمنظمة اليهودية فإن بقية ’’ممثلي‘‘ شمال إفريقيا تراوحوا بين ممثلين مقيمين بالخارج عن منطقة القبايل الجزائرية و منظمة موريتانية تتخصص في مسألة ’’استعباد العرب للسود‘‘. و في العموم فإن ’’قضية الاصلاح و الديمقراطية‘‘ في الرؤية الاسرائيلية و كما عبر عنه هذا المؤتمر تتمثل بالأساس اضطهاد العرب المسلمين‘‘ لبقية الأقليات لا أكثر و لا أقل‘‘ :في مشكل واحد.

و في الواقع فإن البلاغة الاسرائيلية المتصاعدة حول قضية الاصلاح في الشرق الأوسط مرتبطة بقوة بظرفية سياسية معينة و هي بالأساس شعار ذرائعي لا غير (على العكس من بعض أقطاب التيار النيومحافظ الأمريكي و الذين يعتقدون بجدية في ’’مثالية‘‘ أهدافهم). و علينا أن نشير هنا الى أن ناتان شارانسكي و الذي شارك حزبه في حكومة شارون قد ألف كتابه ’’الحجة من أجل الديمقراطية‘‘ (و الذي ’’قرأه‘‘ الرئيس بوش و يقع تقديمه على أنه ’’تحليل طليعي‘‘ في التدليل على الحاجة الملحة لدمقرطة المنطقة العربية) ألفه ضمن ظروف إنحسار التطبيع

الرسمي العربي، و بمعنى اخر كرد فعل على هذا الانحسار. طبعا مثل احتلال العراق و مخلفات 11 سبتمبر مناسبة جديدة في ظل الخطط الجديدة للقادة الاسرائيليين (الذين تخلوا عن مقررات مدريد منذ أواسط التسعينات و قرروا التخفيض من سقف المطالب العربية الى ”السلام مقابل السلام“ عوض ”الأرض مقابل السلام“) لفتح مرحلة أخرى من تطبيع العلاقات التي يمكن أن ترتقي مستقبلا الى علاقات ديبلوماسية كاملة، خاصة و أن وزير الخارجية الاسرائيلي سيلفان شالوم، المتحدر من عائلة يهودية كانت تقطن مدينة قابس التونسية، يعتبر نفسه ”مغاربي الهوى“. المشكل الذ ي ينتظر الاسرائيليين الان هو أن تيارا مهما أمريكيا بدأ في التصديق الجدي في الأطروحة النيومحافظة (و التي لا يمثل كتاب لدمقرطة المنطقة، ”شارانسكي بالمناسبة إلا قشرة قشرتها) حول ”الحاجة الدولية أو دوائر)حيث أن إصلاحات ديمقراطية عربية حقيقية ستجلب الى السلطة نفوذها) بالتأكيد قوى وطنية متعطشة للتأثير السياسي تستمد قوتها الجماهيرية (جزئيا على الأقل) من برنامجها القائم على القطيعة مع الدولة العبرية، و هو ما سيجعل من التطبيع مسألة بعيدة المنال أو في أقل الأحوال على غير الدرجة التي يأمل في تحقيقها الاسرائيليون. و يأتي هذا المأزق الاسرائيلي في ظل خلل شامل يتعلق برؤيتهم الصلفة لعلاقتهم بالعرب حيث لم يعدوا مستعدين للقيام يأي مقايضات حتى مع ”أصدقائهم المعتدلين“. و هكذا فقد سمع في النهاية القادة الاسرائيليون (و لو لأسباب مختلفة) نصيحة ليفي أشكول التي أطلقها قبل 40 سنة: .”””لا تعلقوا أهمية زائدة على ما يسمى بالقادة العرب المعتدلين

تونس: ساحة مواجهة بين الصهيونيّة و المقاومة

بورقيبة في الواجهة

فيصل محيمدي

كلّما خَفَتَ النقاشُ حول الصراع العربيّ ـــ الصهيونيّ في تونس، فإنّه سرعان ما يعود ليتصدّر اهتمامَ الرأي العامّ بمجرّد تصاعد وتيرة الاعتداءات الصهيونيّة في فلسطين والأراضي العربيّة، أو بمجرّد إقدام السلطة التونسيّة على التطبيع مع الكيان الصهيونيّ. وهكذا تصبح تونس ساحةَ مواجهةٍ بين أنصار التطبيع والرافضين له. ويَستدلّ كلُّ طرف بحجج عديدة: فإذا حاجج الأوّل بأنّ مواجهة الصهيونيّة ومقاطعتَها ومحاصرتَها لا طائلَ منها، وأنّ العرب لم يَجْنوا من النضال ضدّها سوى التخلّف عن ركب "الحداثة" و"التقدّم" والتشجيع على نشر خطاب "التحريض على الكراهية ونبذ التسامح،" فإنّ الاتجاه الثاني يؤكّد أنّ الصهيونيّة عقيدة استعماريّة عنصريّة، وأنّ الكيان الصهيونيّ اغتصب أرض فلسطين وشرّد شعبَها وهدّد الأراضي العربيّة كافّةً، ولذلك وجب النضالُ ضدّه، لا في فلسطين فحسب، بل يجب أن تكون تونس شريكًا في ذلك أيضًا بحكم الانتماء إلى أمّة مضطهَدة واحدة وبحكم المصير المشترك.



هذه المواجهة ليست جديدةً، بل قديمة منذ نهاية القرن التاسع عشر. لذلك من الضروريّ رصدُ مراحل نشاط الحركة الصهيونيّة في تونس، وقياسُ أثره طوال فترة الاستعمار المباشر وبعد العام 1956. ومن الضروريّ كذلك إبرازُ القوى التي تصدّت للحركة الصهيونيّة في تونس، لأنّ تونس لم تكن معزولةً عن مخطّطات الحركة الصهيونيّة من أجل حشد الدعم لها تحت راية "بناء وطن قوميّ لليهود" في فلسطين.

***

انطلق النشاطُ الصهيونيّ، كما هو معلوم، منذ المؤتمر الصهيونيّ الأوّل سنة 1897 في بازل (سويسرا). ومرّ بمراحل عديدة، تتراوح بين المدّ والجزر.[1] وقد عملت الحركةُ الصهيونيّة، في بداية وجودها في تونس، على التغلغل في أوساط التونسيين اليهود، الذين كانوا يَعدّون حوالي 50 ألفًا مع نهاية القرن التاسع عشر. وينقسم هؤلاء إلى طائفتين:

1) طائفة "القرانة" الذين ينحدرون من أوروبا (تعود تسميتُهم إلى مدينة الغرنة الإيطاليّة). وقد رُحّلوا "لأنّهم، بتخصّصهم الوظيفيّ في التجارة، شكّلوا عقبةً أمام نموّ الطبقة البورجوازيّة. وقد اقتصر تواجدُهم على تونس العاصمة خاصّةً، وبعض المدن الساحليّة كسوسة وصفاقس، لتعاملهم التجاريّ مع اوروبا."[2] هؤلاء شكّلوا وحداتٍ سكنيّةً مستقلّة، وسُمّوا "جاليةَ المنفى."

2) أمّا الطائفة الثانية فهم تونسيون منذ عهود قديمة، وينتمي معظمُهم إلى طبقات اجتماعيّةٍ دنيا، ويشتغلون في مهنٍ عديدة، إذ نجد أعدادًا وافرةً من الحذّائين والإسكافيين وباعة السكّر.

تجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة بين المسلمين واليهود في تونس آنذاك حدّدها العاملُ الاقتصاديّ: "إنّ أيّ يهوديّ لا يدخل الفضاءَ الاجتماعيّ إلّا كموقف طبقيّ. فهناك يهوديُّ "الحارة"المضطهَد على يد غيره من اليهود وعلى يد بعض المسلمين؛ وهناك اليهوديّ الغرنيّ المضطهِد لغيره من اليهود والمسلمين؛كما أنّ هناك من اليهود مَن تقلّد مناصبَ هامّةً في الدولة التونسيّة."[3]

أمّا العلاقات بالأوروبيين زمنَ السنوات الأولى من دخول الاستعمار الفرنسيّ إلى تونس وقبيْل ذلك، فقد اتّسمت بالتوتر، وبلغتْ حدّ التصادم، إذ رأى الأوروبيون فيهم منافسًا لهم على التجارة، وهو ما جعل الرأسماليين الفرنسيين يهاجمونهم في العديد من المنابر والصحف بهدف الحدّ من نشاطهم الاقتصادي.

هذه العوامل مكّنت الحركةَ الصهيونيّة من وضع أقدامها في تونس، خصوصًا أنّ السلطات الفرنسيّة في تونس لم تمنح اليهودَ التونسيين الجنسيّةَ الفرنسيّة التي كانوا يتطلّعون إليها، ولم تمنحهم طلبَ الاحتكام إلى محاكمها.

***

فشلت المحاولاتُ الأولى لتأسيس كيان تنظيميّ صهيونيّ في تونس بعد العام 1897، وكان قابريال علّوش، الذي ربطتْه علاقاتٌ وطيدة بالصهيونيّ الفرنسيّ برنار لازار، من الرموز التي ساهمتْ مساهمةً فعّالة في محاولة بعث هذا التنظيم.

ومع ذلك شرعت الحركةُ الصهيونيّة في تونس آنذاك في توسيع هامش دعايتها وكسب أنصار جدد، وذلك عبر تأسيس جرائد وعقد ندوات .كما أوْلى المؤتمرُ الصهيونيّ العالميّ الثاني اهتمامًا كبيرًا بتونس. وتُوّج هذا الجهدُ بتأسيس أوّل تنظيم صهيونيّ في تونس سنة 1911، "الاغودات صيون،" الذي تحصّل على رخصة للعمل القانونيّ، وكانت له نشرةٌ شهريّة، **صوت صيون**. هذا وقد شهد هذا

التنظيم خلافاتٍ داخله، بين المتديّنين واللائكيين، انتهى بانقسامه إلى تنظيمين. كما شهدت البلاد ولادةَ تنظيمات صهيونيّة أخرى، أهمُّها: "ترهام صيون" في سوسة، و"وها صيون" في صفاقس.[4]

لئن خمد نشاطُ الحركة الصهيونيّة في أوائل الحرب العالميّة الأولى، فإنّه انتعش مع صدور وعد بلفور (1917)، فتكاثرتْ تنظيماتُهم وتضاعفتْ جرائدُهم ومنابرُ دعايتهم. لكنْ "بقيت الحركةُ الصهيونيّة منحصرةً في بعض الأوساط البورجوازيّة الصغيرة والمتوسّطة، وثانويًّا في الأوساط البروليتاريّة."[5] ثمّ ازداد زخمُ نشاط الحركة الصهيونيّة مع بداية العشرينيّات وبداية الثلاثينيّات بسبب عوامل عديدة، منها ما يتعلّق بالأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي غرقتْ فيها البلاد، إذ رأى المتعاطفون من اليهود أنّ إرساء وطن لهم في فلسطين سيجنّبهم هذه الصعوبات ويقيهم شرَّ الازمات .كما أنّ إيقاف فرنسا لسياسة التجنيس بدءًا من العام 1934، ووصولَ هتلر إلى السلطة في ألمانيا، قوّيا من موجة انضمام اليهود إلى الحركة الصهيونيّة.

إلّا أنّ هذه الموجة سرعان ما تراجعتْ تحت تأثير عوامل عالميّة تتمثّل، أساسًا، في صعود "الجبهة الشعبيّة" إلى السلطة في فرنسا. وقد أدّى ذلك إلى انقسام الحركة الصهيونية إزاءها. كما أنّ تأسيس فروع فاشيّة فرنسيّة وأوروبية في تونس أسهم في ذاك التراجع. إضافةً إلى أنّ المدّ الشعبيّ الكبير تجاه الانتفاضة الفلسطينيّة الكبرى سنة 1936 جعل جزءًا من اليهود في تونس "يميلون إلى الاعتقاد بأنّ أيّام المستوطنات الصهيونيّة بفلسطين أصبحتْ معدودة."(6)

لم يدم هذا التراجعُ طويلًا. فقد حقّقت الحركةُ الصهيونيّة في تونس قفزةً نوعيّةً عند صعود حكومة فيشي إلى الحكم في فرنسا، ومع الاحتلال النازيّ لتونس، وما نجم عنه من اضطهاد كبير لليهود ثم الإعلان عن قيام "اسرائيل."[7] تجدر الإشارة إلى أنّ السلطات الاستعماريّة الفرنسيّة سهّلتْ هجرةَ اليهود نحو فلسطين بعد سقوط حكومة فيشي وهزيمة النازيّة، فكان من نتائج ذلك تأسيسُ مستوطنة صهيونيّة مثّلتْ عشرون عائلةً من يهود مدينة سوسة ركيزتَها الأساسيّة، وسُمّيت "موشاف ريقافيم" في سنة 1947.

هذا وقد بلغ عدد اليهود الذين هاجروا من تونس نحو الكيان الصهيونيّ بين العامين 1948 و1957: 20625 شخصًا.

***

مع بداية الخمسينيّات، نشأتْ علاقات بين سياسيين تونسيين ومسؤولين في الكيان الصهيونيّ. وهذه العلاقات أبرزتْها كتاباتٌ عديدة، من بينها سلسلةُ مقالات صدرتْ في جريدة **القدس** اللندنيّة في العام 2007 تحت عنوان "إسرائيل والعرب" موقّعةً باسم "الطاهر الأسود." وقد أثارت هذه المقالات نقاشات كبرى، فاضطرَّ أحمد بن صالح، الوزيرُ السابق في فترة حكم بورقيبة، إلى تقديم شهادته، التي نُشرتْ على حلقات في جريدة **الشروق** التونسيّة).

أفادت هذه المقالات، وغيرُها من الدراسات، أنّ الهادي الأدغم، وهو أحدُ القيادات البارزة في الحزب الحرّ الدستوريّ الجديد، التقى في 1952/6/25 ممثِّلًا عن الكيان الصهيونيّ في الأمم المتحدة. كما دعا الحبيب بورقيبة، في حوار له في جريدة **لوموند** الفرنسيّة، إلى عقد تسوية بين العرب والكيان الصهيونيّ؛ وجاء ذلك أثناء لقائه ايستمان، رئيسَ المؤتمر اليهوديّ العالميّ، سنة 1954، وفي لقاء آخر له في شهر فيفري 1956 مع سفير الكيان الصهيونيّ في باريس.

تواصلت العلاقات بين السلطة التونسيّة والوفود الصهيونية. فالتقى الحبيب بورقيبة الابن، وكان آنذاك وزيرَ الخارجية، في مارس 1965، وفدًا رسميًّا أمريكيًّا من أجل التوسّط لدى الصهاينة لشراء الخمور التونسيّة، والتوسّط أيضًا لدى فرنسا من أجل تقديم معونات وقروض للسلطة التونسيّة. وأثمرتْ هذه الجهود عن إرساءِ قناةِ اتّصالٍ دائمة بين السلطة التونسيّة والكيان الصهيونيّ، عبر سفير تونس في باريس، محمد المصمودي، الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجيّة، والسفير الصهيونيّ في باريس، والتر إيتان.

***



الغارة الصهيونية على حمّام الشطّ في تونس أكتوبر 1975

طوالَ السبعينيّات وبداية الثمانينيّات تراجعت العلاقاتُ الرسميّة بين الطرفين بسبب تصاعد تيّار شعبيّ في تونس رافضٍ لهزيمةِ 1967 ولاتفاقيّة كامب ديفيد التي وقّعها السادات مع الكيان الصهيونيّ، وأيضًا بسبب انتشار العمل الفدائيّ الفلسطينيّ وانتشار أدبيّات الثورة الفلسطينيّة في صفوف واسعة من الطلبة والمثقّفين والنقابيّين والمناضلين التونسيّين.

وبين منتصف الثمانينيّات ونهايته، شهدتْ تونس حدثين بارزين نجحا في تعبئة الشارع ضدّ الكيان الصهيونيّ والسلطة التونسيّة في آنٍ واحد:

1) الغارة الصهيونيّة على حمّام الشطّ في تونس، وخلّفتْ شهداء وجرحى، ما اضطرّ السلطةَ إلى اتخاذ خطوةٍ ضعيفة لاستيعاب الغضب الشعبيّ.

أما الحدث الثاني ، فقد وقع بعد انقلاب السابع من نوفمبر (1987) واعتلاء بن علي الحُكمَ. فقد تسلّل الكومندوس الصهيونيّ إلى التراب التونسيّ واغتال المناضل الفلسطينيّ خليل الوزير (أبا جهاد). وقد وُجِّهتْ هنا شبهةُ التورّط والتعاون بين بعض الأجهزة الأمنيّة التونسيّة والكيان الصهيونيّ.

***

إنّ رصدنا لهذه المحطّات من العلاقات الرسميّة التونسيّة والإسرائيليّة يؤكّد أنّ خيار الاستسلام الذي اتبعته السلطةُ التونسيّة إزاء الصراع العربيّ ـــ الصهيونيّ لم يكنْ خيارًا طارئًا، بل ركيزةً من ركائز الحُكم في تونس؛ كما أنّه يجلو وظيفةَ السلطة إزاء القوى الاستعماريّة ومصالحها. لقد تحرّكتْ تلك القيادات، سواء في خضمّ الحركة الوطنيّة "ضمن الأفقين التاليين: أفقه [المقصود: الحزب الحرّ الدستوريّ الجديد بزعامة بورقيبة] الاجتماعيّ الوسطيّ، وأفقه الجغرافيّ الناتج عن قناعته بوجود "أمّة تونسيّة"."[8]

***

على أنّ النشاط الصهيونيّ في تونس اصطدم، منذ نهاية القرن التاسع عشر، بموجة من المقاومة الرافضة للمشروع الصهيونيّ والمحرِّضة على النضال ضدّه، ففضحتْ رجعيّتَه وجوهرَه المُعادي لتحرّر الشعوب في منابر عدّة، وكشفت ارتباطَه بالمصالح الاستعماريّة. ولهذا، تطوَّعَ العديدُ من المناضلين للكفاح المسلّح في فلسطين المحتلّة.

أسهم في تبلور هذا الوعي، في فلسطين والوطن العربيّ، بدءُ ربط خيوطِ التواصل بين شخصيّاتٍ وتيّاراتٍ داخل الحركة الوطنيّة في تونس ونظيرتها في المشرق العربيّ؛ هذا إضافةً إلى الإحساس بالانتماء الواحد والاشتراك في المصير.
سنحاول هنا أن نرصد أهمّ المحطّات التي تؤكّد ما ذهبنا إليه:

ـــ في سنة 1924، سافر الأمين العامّ للحزب الدستوريّ القديم، عبد العزيز الثعالبي، إلى فلسطين، فالتقى الحاجّ أمين الحسيني، واستقرّ في القدس. وقد وطّد هناك علاقاته بمناضلين عرب كُثر، ما جعله يشارك في المؤتمر الإسلاميّ العامّ في القدس (1931) بهدف حشد الدّعم لفلسطين ضدّ الانتداب البريطانيّ والحركة الصهيونيّة.[9]

ـــ صدرتْ مقالاتٌ كثيرة في عددٍ من الصحف، كـ **الزهرة** و**الوزير** و**لسان الشعب**، تدعو إلى تصعيد الكفاح ضدّ الانتداب البريطانيّ في فلسطين وضدّ مطامع الصهيونيّة في استيطانها. كما عُقدَ الكثير من الندوات والمحاضرات، من أبرزها محاضرةٌ للشيخ محمد الفاضل بن عاشور على منبر الجمعيّة الخلدونيّة تحت عنوان "فلسطين الوطن القوميّ للعرب." وقد كان لهذه المحاضرة دور بارز في التعريف بتاريخ فلسطين وإيضاح الترابط بين الاستعمار البريطانيّ والمشروع الصهيونيّ.[10]

ـــ شهدتْ تونس هبّاتٍ شعبيّةً ضخمة نصرةً للانتفاضات الفلسطينيّة في الثلاثينيّات. وتغنّى التونسيّون بالشهداء الفلسطينيّين الثلاثة، عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي، الذين أعدمتهم السلطاتُ البريطانيّة. كما تصدّوا للعديد من المحاضرات التي ألقاها الصهاينة في تونس، وللعديد من الوفود الصهيونيّة الزائرة. فقد شهدتْ تونس أوّلَ تحرّك جماهيريّ ضخم سنة 1932 ضدّ الصهيونيّة، ما اضطرّ سلطاتِ الاستعمارِ الفرنسيّ إلى إلغاء زيارة إحدى الشخصيات الصهيونيّة الى تونس. كما أُجبرت على الانصياع إلى إرادة المتظاهرين في إلغاء محاضرةٍ كان سيلقيها الصهيونيّ لويز هالبان، في 1993/6/11.

ـــ جُمعت التبرّعات الماليّة، وأنشئتْ "لجنة إغاثة فلسطين الشهيدة" في العام 1936، ووُضع على رأسها الشيوعيّ أحمد بن ميلاد، واشترك فيها الحزبُ الحرّ الدستوريّ وطلبةُ جامعة الزيتونة الذين اعتمدوا شكلَ الإضراب عن الدراسة.

ـــ توسّعت الفعّاليّاتُ المناهضة للمشروع الصهيونيّ وامتدّت جماهيريًّا، إذ نظّم التونسيّون تظاهرتينْ جماهيريّتين في جانفي 1938 لمنع نشاطين دعائيّين لفائدة

الصهيونيّة، تمثّلتا في شريط سينمائيّ بعنوان **الأرض الموعودة** ومحاضرة. وقد شارك في هاتين التظاهرتين عددٌ غفير من الدساترة ، إلّا أنّ الحبيب بورقيبة تبرّأ من هذه الفعّاليّات نافيًا علاقة حزبه بهما، ما جعله محطّ تشهيرٍ في أوساطٍ عديدة.[11]] وقد كشف هذا الموقفُ عن التباين الجذريّ في المواقف إزاء فلسطين والمشروع الصهيونيّ بين قيادات الحزب الحرّ الدستوريّ القديم، وعلى رأسه عبد العزيز الثعالبي، والحزب الحرّ الدستوريّ الجديد الذي تزعّمه الحبيب بورقيبة.

ـــ أسهم تأسيس "الاتحاد العام التونسيّ للشغل" سنة 1947 في توسعة الأنشطة المناهضة للمشروع الصهيونيّ في تونس. فقد نُظّم المتطوِّعون التونسيون للكفاح المسلّح في فلسطين، وبلغ عددهم قرابة 3 آلاف متطوّع، وكان للزعيم فرحات حشّاد دور كبير في تنظيم صفوفهم ووصولهم إلى فلسطين.

ـــ أسهم تصاعدُ النضال العربيّ ضدّ الإمبرياليّة والصهيونيّة في ارتفاع وتيرة الوعي الوطنيّ، الذي كان من أبرز مظاهره: تشابك النضالات في المغرب العربيّ، وتأسيس "مكتب تحرير المغرب العربيّ" تحت قيادة عبد الكريم الخطّابي. فارتفع عددُ المناضلين الذين ذهبوا للكفاح المسلّح في فلسطين وسُهّلَ مرورهم إلى هناك عبر ليبيا ومصر. كما تكوّنتْ نواةٌ مسلّحة أسهمَ أعضاؤها في مدّ المقاومة في فلسطين بالمقاتلين. ولم تتوقّف هذه الهَبّات الجماهيريّة بعد العام 1956. إذ شهدَت البلادُ التونسيّة مظاهراتٍ ومسيرات كثيرة، وتوزيعًا للمناشير، وإنشاءً للعديد من اللجان من قبَل الطّلبة والنقابيّين والمناضلين السياسيّين. وقد ساعد في ذلك نموُّ تيّارٍ من اليسار الجديد تصدّى بجرأة عالية للطروحات الانعزاليّة القطْريّة، سواء داخله أو في اتّجاه السلطة في الستينيّات والسبعينيّات والثمانينيّات، وذلك على خلفيّة مسألة وجود "أمّة عربيّة مضطهَدة،" فضلًا عن تلازم النضال القطْريّ والقوميّ وترابط النضال الطبقيّ والوطنيّ.

والحقّ أنّ نقاشاتٍ عديدة شقّت صفوفَ تلك التيّارات، ما أسهم في الوعي بالترابط بين المشروع الامبرياليّ والصهيونيّ، وفي اعتبار الأنظمة العربيّة أنظمة عاجزة مستسلمة مرتبطة بالمصالح الإمبرياليّة. ولذلك فإنّ إنجاز مهمّات التحرّر والانعتاق تقع على عاتق الجماهير العربيّة المضطهدة. فليس ثمّة نظرة قوميّة خاصّة حول قضيّة قوميّة بل توجد نظرة طبقيّة حول قضيّة قومية

كما رَفعت الحركةُ الطلّابيّة في فيفري (شباط) 1972 شعار "النضال ضدّ الإمبرياليّة ومساندة كافة حركات التحرّر الوطنيّ في العالم وعلى رأسها القضيّة الفلسطينيّة" شعارًا من شعاراتها المركزيّة.

***

بناءً على ما تقدّم، يمكن أن نستنتج الآتي:

ــــ مرّ وجود الحركة الصهيونيّة في تونس بفترات جزْر ومدّ، متأثّرًا في ذلك بعوامل محليّة وعربيّة ودوليّة.

ــــ نشأت الحركة الصهيونيّة في تونس في أوساط البورجوازيّين اليهود. ثم حاولتْ كسبَ شرائح من الفئات الاجتماعيّة الدنيا.

- تأثّر نشاطُ الحركة الصهيونيّة بالتناقضات التي شقّت تيّاراتِها المتعدّدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ العلاقات بين اليهود الأوروبيين واليهود التوانسة والحركة الصهيونية، والعلاقات بين بقيّة السكّان واليهود، خضع وتأثر بالوضع الاجتماعيّ والطبقيّ. "فلقد عاشت اليهوديّة ليس على الرغم من التاريخ بل في صلب التاريخ."[13]

- نشأتْ في تونس حركةُ مقاومةٍ متعدّدة الأوجه للصهيونيّة مبكّرًا. ثمّ سرعان ما تنامى حجمُها، وتوسّع تأثيرُها، لتشمل فئاتٍ واسعة مع تنامي الوعي الوطنيّ في تونس والوطن العربي بمخاطر الصهيونية كحركة استعماريّة عنصريّة مترابطة مع المشاريع الإمبرياليّة.

- كشف المشروعُ الصهيونيّ في فلسطين عن ترابط النضالات في الوطن العربيّ. كما كشف عن الفئات والشرائح الاجتماعية التي تقف مع مشروع التحرر، والفئات والقوى التي ترتبط مصالحها بقوى الاضطهاد والاستعمار.

تونس

(1) ــــ (8) الهادي التيمومي، **النشاط الصهيونيّ في تونس بين 1897 و 1948** (تونس: التعاضديّة العمّاليّة للطباعة والنشر، ط 1، 1982)، ص 27، 28، 115، 49، 40، 39، 33، 31.

(9) الشيباني بن بالغيث، **بحوث ودراسات في تاريخ تونس المعاصرة** (صفاقس: مكتبة علاء الدين، 2003)، ص 117 ــــ 154.

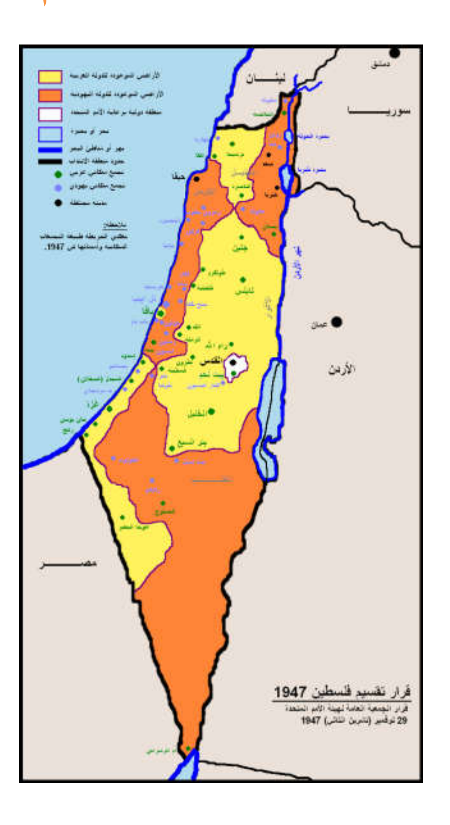
(10) منير السعيداني، "الشيخ الفاضل بن عاشور مناضلًا نقابيًّا،" جريدة **الشعب**، العدد 850، 28 جانفي 2006.

(11) ـــ (12) الهادي التيمومي، مصدر سابق.

(13) كارل ماركس، **المسألة اليهوديّة، ترجمة محمد عيتاني** (بيروت: مكتبة المعارف، 1956)، ص56.

مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

بقلم الدكتور حبيب الياس



يحمل مصطلح التسوية السلمية معنى محاولة فض النـزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحلٍّ يوقعون عليه، ويلتزمون بتنفيذه، بناء على اتفاقية محددة. وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية "عادلة" أو حلاًّ "وسطاً"، إذ إنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية. كما أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلاًّ دائماً، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تَغيُّر موازين القوى.

ولكن هذا المصطلح قد يكون مُضللاً عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إذ إن معظم مشاريع التسوية السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة، أو بين أطراف داخلية متنازعة من أبناء الوطن الواحد. أما المعاهدات التي تنتزعها قوى منتصرة نتيجة احتلالها لأرض شعب آخر وتشريد أهله واستغلال خيراته، فهي معاهدات بين غاصب محتل وبين شعب مقهور، وهي تعكس حالة استسلام من الطرف الضعيف إلى الطرف الأقوى. وهي بالتالي ليست صراعاً حدودياً أو إسقاطاً لنظام حكم ...، وإنما هي حالة استعمارية تكون أي تسوية فيها مهما كانت .. تسوية ظالمة لأهل الأرض المحتلة، لأنها بالضرورة ستنتقص ولو جزءاً من أرضهم، أو حريتهم في تقرير مصيرهم، أو سيادتهم التامة على دولتهم. ولذلك، فإن من عادة الحركات الوطنية في البلدان المستَعْمَرة الكفاح من أجل حريتها واستقلالها، وإذا ما حدثت مفاوضات واتفاقات فإنها لا تعطي للقوى الغاصبة حقاً في الأرض نفسها، وإنما قد توافق مرحلياً - بانتظار تحسن الظروف - على بعض الأمور التي قد تنتقص من حريتها وسيادتها كوجود قواعد عسكرية أو شروط اقتصادية مجحفة أو تحكُّم المستعمر بالشئون الخارجية.

إن أول ما يجب التنبيه إليه أن الوجود الصهيوني - اليهودي في فلسطين هو حالة استعمار واغتصاب بالقهر والقوة، وليس نزاعاً بين بلدين متجاورين. وإن جوهر القضية أن القوى الكبرى (وبالذات بريطانيا وأمريكا ..) قد سعت متحالفة مع الصهيونية العالمية لإيجاد كيان يهودي في فلسطين - قلب العالم العربي والإسلامي - يمتلك آليات القوة والتوسع، ويكون سيفاً مسلطاً على رقاب المسلمين في المنطقة يمنع وحدتهم ويضمن ضعفهم وتخلفهم، ويحرمهم من شروط النهضة الحضارية، ويبقي منطقتهم مصدراً للمواد الخام وسوقاً للسلع الاستهلاكية الغربية ...

وبالتالي، فإن أي مشروع يطرحه الغرب أو الصهاينة - أو يمكن أن يقبلوه - لا بد وأن يشترط بقاء هذا الكيان اليهودي - الصهيوني وقوته وازدهاره. وهو بالتالي لن يكون عادلاً مهما حصل الفلسطينيون أو العرب والمسلمون من "مكاسب"، لأنها "لن" تضمن استعادة الفلسطينيين لكامل حقوقهم في أرضهم وسيادتهم عليها أو خروج الغاصبين المحتلين. ولذلك، فإن أي حل يمكن أن يقبل به الفلسطينيون والعرب والمسلمون سيكون حلاً مؤقتاً، وسيزول بزوال مسبباته)ضعفهم وقوة خصمهم)، ذلك أن عناصر التفجير ستبقى (الإيمان بفلسطينية وعروبة وإسلامية الأرض، والشعور بالظلم..). وكما أن اليهود لن يتركوا عقيدتهم في "أرض

الميعاد"، وكما أن الغرب لن يترك أطماعه، فإن العرب لن يتنازلوا عن حقوقهم،كما أن المسلمين لن يتركوا إسلامهم. وعلى هذا فإن أية تسوية "عادلة دائمة" يجب أن تتم بناء على زوال الاحتلال واستعادة الحقوق كاملة، وإلا فإن نُذُر الحرب ستظل تلوح في الأفق.

لقد تمت هجرة اليهود إلى فلسطين قهراً ودون موافقة أهل البلاد، وتملكوا الأراضي قهراً، وأنشأوا مؤسساتهم العسكرية والمدنية والاقتصادية قهراً ... تحت الاحتلال البريطاني. وأقاموا الكيان الصهيوني سنة 1948 على 77% من أرض فلسطين قهراً. وكل التسويات السلمية لا تتحدث عن إزالة هذا القهر والعدوان، وإنما في أحسن الأحوال عن "قهر دون قهر"، بما يضمن إعطاء الشرعية لمعظم ما تم اغتصابه.

تطور مشاريع التسوية السلمية حتى حرب 1948

ركزت المطالب اليهودية ـ الصهيونية منذ أواخر القرن 19م على إنشاء وطن لليهود في فلسطين، ولم يُجمع اليهود أو الحركة الصهيونية على تحديد دقيق لحدود الدولة اليهودية المقترحة. لكن الأطماع وصلت بمؤسس المنظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها "هرتزل" إلى الإشارة في مذكراته أنها ستكون من النيل إلى الفرات ضامة أجزاء كبيرة من مصر وكُلَّ بلاد الشام ومعظم العراق وشمال الكويت والسعودية بما فيها المدينة المنورة وخيبر[1]. وهي تشبه التصور الذي وُجد في خزائن روتشيلد الزعيم الصهيوني البريطاني، الذي أُرسل إليه "وعد بلفور" رسمياً. ولكن "وعد بلفور" تحدث عن "إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين" دونما إشارة إلى حدودها، غير أن الصهاينة فهموا أن ذلك يشمل شرق الأردن. وقد قدَّمت المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1919 تصوراً لحدود الوطن القومي اليهودي، يشمل كل فلسطين الحالية وأجزاء من جنوب لبنان تبدأ من ساحل صيدا شرقاً مخترقة الحدود الحالية مع سوريا، ثم تتجه إلى الجنوب ضامة مناطق الجولان، ثم تخترق شرق الأردن على خط سكة حديد الحجاز تقريباً ضامة كُلَّ مناطق الأغوار وإربد وعجلون والسلط والكرك ومعان، وصولاً إلى العقبة على الحدود الحالية مع السعودية، ثم تتجه شمالاًً باتجاه العريش على البحر الأبيض المتوسط ضامّة أجزاء من شبه جزيرة سيناء المصرية. واعتبرت الحركة الصهيونية ذلك تصوراً واقعياً يلبي الاحتياجات الضرورية لإنشاء الوطن

اليهودي[2.]

وحتى احتلال البريطانيين لفلسطين سنة 1918، لم يكن هناك ما يمكن التفاوض عليه، فاليهود كانوا 55 ألفاً أي 8% من السكان ولا يملكون أكثر من 2% من أرض فلسطين. وعندما أخذ المشروع اليهودي - الصهيوني في النمو في فلسطين بدرجة خطيرة، خصوصاً في الثلاثينيات من القرن العشرين، وعندما قام أبناء فلسطين بالثورات تلو الثورات دفاعاً عن أرضهم واستقلالهم، وعندما وجد الاحتلال البريطاني نفسه أمام مأزق الاستمرار في المشروع الصهيوني، وبالتالي إلحاق خسائر باهظة به في الجنود والأموال نتيجة الثورات التي ربما تؤدي إلى خروجه كمستعمر وإسقاط المشروع الصهيوني نفسه، فإن البريطانيين فضلوا التفكير في حلول "وسط" تضمن إنشاء كيان يهودي ولو على أجزاء من فلسطين ...، ومنذ تلك الفترة كرَّت سلسلة مشاريع واقتراحات التسوية اليهودية والعربية والدولية والتي تجاوزت بضعة مئات إلى وقتنا هذا. وسوف نستعرض هنا المشاريع التي اتخذت طابعاً جدِّياً ولقيت تطبيقاً أو اهتماماً من الأطراف المختلفة، أو شكَّلت تطوراً في المواقف السياسية لمختلف الأطراف.

مشروع بيل لتقسيم فلسطين سنة 1937[3]:

بيل Peel هو اسم رئيس اللجنة الملكية التي عينتها الحكومة البريطانية سنة 1936 نتيجة المرحلة الأولى من الثورة الكبرى التي حدثت في ذلك العام والتي أجبرت بريطانيا لأول مرة على إعادة النظر في مشروعها الاستعماري - الصهيوني في فلسطين. وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين في 12 نوفمبر 1936 واستمرت تحقيقاتها ستة أشهر، وقدمت تقريرها وتوصياتها في 7 يوليو 1937 في مجلد من أكثر من 400 صفحة يُعدُّ في حد ذاته مرجعاً في تاريخ فلسطين الحديث، على الأقل من وجهة النظر البريطانية.

وقد توصلت اللجنة إلى حقيقة تعارض صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي يتعهد بمساعدة الشعب الموضوع تحت الانتداب (الفلسطينيون) على ترقية نفسه والوقوف على قدميه، ويتعهد في الوقت نفسه بوضع فلسطين تحت ظروف

تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي. واعترفت اللجنة أن الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، وكذلك اليهود. ورأت أن استمرار الانتداب يعني استمرار الثورة والاضطراب. ولذلك أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية تتضمن جميع مناطق الجليل ومرج ابن عامر في شمال فلسطين (بما فيها صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا ..) والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو 25 كيلومتر جنوبي تل أبيب، أما مناطق القدس وبيت لحم والناصرة مع ممر يصل القدس بيافا فتبقى تحت الانتداب. ويتم توحيد باقي أرض فلسطين مع شرق الأردن.

وقد رفض الفلسطينيون بشكل مطلق هذا المشروع، واستأنفوا بشكل أشد وأعنف المرحلة الثانية من الثورة الكبرى. أما اليهود، فقد رفضت قيادة الحركة الصهيونية ما قالته لجنة بيل من أن الانتداب غير عملي، كما رفضت الحدود المقترحة، لكنها فوضت لجنتها التنفيذية للدخول في مفاوضات مع بريطانيا للتحقق من خطة التقسيم، ثم إحالتها إلى مؤتمر صهيوني جديد لإصدار قرار بشأنها[4].

الكتاب البريطاني الأبيض مايو 1939[5]:

واشتهر كذلك باسم كتاب مكدونالد الأبيض على اسم وزير المستعمرات البريطاني مالكوم مكدونالد. وقد صدر هذا الكتاب بعد أن اشتعلت الثورة في فلسطين مرة أخرى بشكل أكثر قوة وعنفاً، وتمكنت من احتلال الريف الفلسطيني، وشَغَلَت قواتٍ بريطانية ضخمة في قمعها وسحقها، في وقت كانت بريطانيا فيه بأمس الحاجة لقواتها مع تصاعد نُذُر الحرب العالمية الثانية. كما جاء إثر التقرير السلبي للجنة وودهيد التي عينتها بريطانيا لبحث التطبيقات العملية لمشروع التقسيم الذي قدمته لجنة بيل، وكذلك بعد فشل مباحثات مؤتمر لندن بين الوفود العربية وبريطانيا واليهود (فبراير - مارس 1939). ويبدو أن الآراء وسط البريطانيين أخذت تتزايد - نتيجة الثورة - بأن فلسطين لم تعد تستطيع أن تستوعب أكثر مما استوعبت من اليهود وإلا أخلَّت بحقوق غير اليهود، وأن بريطانيا وفَّت إلى هذا الحد بما عليها تجاه وعد بلفور. واعترف مكدونالد وغيره بقوة حجة العرب ومظلمتهم. وكانت أبرز نقاط هذا الكتاب، الذي تعهدت بريطانيا بتنفيذه بغضِّ

النظر عن قبول العرب واليهود أو رفضهم:

.1أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

.2سوف تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسئولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.

.3تحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس السنوات التالية بعشرة آلاف مهاجر سنوياً بالإضافة إلى 25 ألفاً يسمح لهم فوراً بالهجرة. وبعد هجرة هؤلاء)الـ75 ألفاً) تتوقف الهجرة اليهودية، ولا تتم إلا بموافقة العرب، وبشرط ألا يزيد اليهود عن ثلث السكان.

.4وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني.

شكَّل هذا الكتاب انتصاراً سياسياً مرحلياً للعرب، لكن معظم القيادة الفلسطينية رفضت المشروع لشكِّهم أساساً في حقيقة الوعود والنوايا البريطانية، ولأنه ربط استقلال فلسطين بمدى موافقة اليهود وتعاونهم، وليس مثلاً بمجلس تشريعي منتخب، مما يعني عملياً تعطيل الاستقلال. كما أن الكتاب لم يَعِد بإصدار عفو عام على الثوار. ورأى الفلسطينيون أنه ما دامت بريطانيا مُصرَّة على تنفيذ المشروع، فليس من الحكمة الموافقة المبكرة عليه، والزمن كفيل بكشف مدى جديتها[6].

أما الصهاينة فأصيبوا بانتكاسة وصدمة كبيرة، واتهموا بريطانيا بخيانتهم، وقرروا إسقاط الكتاب الأبيض بأي ثمن، وهاجمت بعض عصاباتهم القوات البريطانية داخل فلسطين. لكن الصهاينة كانوا مضطرين للوقوف مع بريطانيا - على أي حال- في الحرب العالمية الثانية، ولذلك قال زعيمهم في فلسطين (بن جوريون): "سنحارب مع بريطانيا في هذه الحرب كما لو لم يكن هناك كتاب أبيض، وسنحارب الكتاب الأبيض كما لو لم تكن هناك حرب"!![7]

مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة 181 لسنة 1947:

استغل اليهود الصهاينة أجواء الحرب العالمية الثانية استغلالاً كبيراً، وسعوا إلى استثمار التعاطف الذي نشأ بسبب المذابح التي ارتكبها هتلر ضدّهم، والتي تم

تضخيمها وتهويلها بشكل عظيم، مؤكدين أن لا بديل لنجاتهم إلا بإقامتهم في وطن قومي خاص بهم. وحوَّل اليهود مركز نفوذهم إلى القوة العظمى الصاعدة الولايات المتحدة، وحصلوا على دعم الحزبين الجمهوري والديموقراطي لإلغاء الكتاب البريطاني الأبيض لعام 1939. وأظهر الرئيس الأمريكي الجديد "ترومان" تعاطفاً أكبر مع الصهيونية. وفي جو من الضغط الأمريكي - اليهودي والضعف العربي، قام البريطانيون بالتخلي رسمياً عن الكتاب الأبيض في البيان الذي أصدره وزير الخارجية بيفن Bevin في 14 نوفمبر 1945. وتشكلت لجنة أنجلو - أمريكية (بتوصية من بيان بيفن) للتحقيق في قضية فلسطين، مما أدخل أمريكا بشكل مباشر في القضية، وقد أوصت اللجنة بهجرة مائة ألف يهودي، وبحرية انتقال الأراضي وبيعها لليهود[8].

وعرضت بريطانيا في مؤتمر لندن 10 سبتمبر - 2 أكتوبر 1946 مشروعاً اتحادياً "مشروع موريسون" ويتضمن تقسيم فلسطين لأربعة مناطق إدارية:

1. منطقة يهودية 2. منطقة عربية

3. القدس 4. النقب

بحيث تمنح المنطقتان العربية واليهودية استقلالاً ذاتياً. وقد رفض العرب المشروع وأسقطوه[9].

بعد ذلك، قررت بريطانيا أن ترفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة بحجة أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين[10].

فدعت في 2 إبريل 1947 الأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية. وبعد مناقشات مسهبة قررت الجمعية العامة في 15 مايو 1947 تأليف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (انسكوب UNSCOP) وتألفت من 11 دولة هي: استراليا - كندا - تشيكوسلوفاكيا - جواتيمالا - الهند - إيران - بيرو - السويد - الأورجواي - يوجوسلافيا - هولندا. ومهمة اللجنة التحقيق في قضية فلسطين، ورفع تقرير للجمعية العامة وتقديم الاقتراحات التي تراها ملائمة لذلك. وعقدت الانسكوب 16 اجتماعاً عاماً، و36 اجتماعاً خاصاً بين 26 مايو و31 أغسطس 1947، واستمعت لبيانات سلطات الانتداب البريطاني وشهادات العرب واليهود. وأقرَّت في تقريرها

أن العرب أكثر من ثلثي السكان وأنهم يملكون ما يزيد على 86% [النسبة الحقيقية أكبر وهي 93.5%]من أرض فلسطين، وأنهم بموجب حقهم الطبيعي القانوني توَّاقون للحصول على استقلالهم الناجز.

وتضمن تقرير اللجنة توصيات وافق عليها أعضاؤها بالإجماع وهي: إنهاء الانتداب البريطاني، واستقلال فلسطين على أن تسبق ذلك مرحلة انتقالية، تكون السلطة في أثناءها مسئولة أمام الأمم المتحدة، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة.

وانقسم الأعضاء في تفصيلات النقاط الأخرى فانقسموا إلى أكثرية قدمت المشروع التالي:

.1تقسيم فلسطين إلى دولتين يربط بينها اتحاد اقتصادي.

.2تكون الدولة العربية على مساحة 42.88% من المساحة لأرض فلسطين ويسكنها 725 ألف عربي و10 آلاف يهودي.

.3تكون الدولة اليهودية على مساحة 56.74%، وسكانها 498 ألف يهودي و497 ألف عربي.

.4يوضع للقدس كيان مستقل خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة إدارته عبر مجلس وصاية (القدس والبلدان المجاورة حتى أبو ديس شرقاً وبيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً) وتضم 105 آلاف عربي و100 ألف يهودي.

أما اقتراح الأقلية فقدمته إيران والهند ويوجوسلافيا، وتضمّن إقامة دولة اتحادية عاصمتها القدس، تضم حكومتين مستقلتين استقلالاً داخلياً.

وامتنعت استراليا عن تأييد أيٍّ من الاقتراحين.

وفي 3 سبتمبر 1947 جعلت الأمم المتحدة من نفسها لجنة خاصة لبحث المشروعين، حيث عقدت 34 اجتماعاً بين 25 سبتمبر و25 نوفمبر 1947. ورفضت الجمعية العامة اقتراحاً بدعوة محكمة العدل الدولية لتقرير صلاحية الأمم المتحدة في النظر في تقسيم فلسطين بأغلبية 25 ضد 18 وامتناع 11. وبالعكس

صوتت 21 دولة مقابل 20 على أن للأمم المتحدة صلاحية التوصية بتطبيق قرار التقسيم، دون حاجة لموافقة أكثرية شعب فلسطين!! وتعكس حالة التصويت هذه مخالفة الأمم المتحدة لأبرز مواثيقها التي قامت على أساسها، وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها. وهذا انعكاس طبيعي لنفوذ الدول الكبرى، وعدم عضوية أغلبية دول العالم الإسلامي وإفريقيا في ذلك الوقت في الأمم المتحدة، لأنها كانت ما تزال تحت الاستعمار، مما يجعل للدول الغربية ومن يدور في فلكها فرصة أكبر للنجاح في التصويت.

وفي 25 نوفمبر 1947 وافقت اللجنة الخاصة على خطة التقسيم مع وحدة اقتصادية بـ25 صوتاً مقابل 13 وامتناع 17. واختلف مضمون القرار بأن أنقص من المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بجعله يافا وحوالي 500 ألف دونم من صحراء النقب من نصيب الدولة العربية لتصبح النسب 54.7% للدولة اليهودية (14400كم2(، و44.8% للدولة العربية (11780كم2) ونحو 0.5% لمنطقة القدس. ورُفع الأمر للجمعية العامة لاتخاذ قرار يحتاج إلى أغلبية الثلثين الحاضرين المشتركين في التصويت. ولم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين، وكاد في يوم 26 نوفمبر أن يحدث تصويت، ولو تم لسقط مشروع التقسيم، لكن رئيس الجمعية مندوب البرازيل أجَّل الجلسة. وقام اليهود والأمريكان بحملة محمومة نجحت بمختلف الوسائل في زيادة الأصوات المؤيدة، فقد استلمت زوجات ممثلي أمريكا اللاتينية هدايا كثيرة معظمها ألماس ومعاطف فرو ثمينة. وأَمَرت حكومة هايتي)التي كانت قد صوتت ضد التقسيم) مندوبها بالتصويت معه، بعد أن وعدتها أمريكا بالمساعدة الاقتصادية. واستخدم رجل الأعمال الأمريكي روبرت ناثان نفوذه الاقتصادي لشراء صوت جواتيمالا، وهدّدت شركة فايرستون ليبيريا اقتصادياً إن لم تتحول من الامتناع إلى التأييد، وتعرضت الفليبين لضغوط شديدة، وتدخل رئيس جمهوريتها، فأمر مندوبه بالموافقة على القرار. ووفق هذه الألعاب القذرة تم تقرير مصير أحد أقدس وأطهر البقع في الأرض. تُرى ما هو المنطق في أن يتقرر مصير شعب مسلم وأرض مقدسة بناء على أن زوجة فلان من أمريكا اللاتينية حصلت على طقم ألماس أو معطف فرو!! أو لأن ليبيريا تخشى نفوذ شركة أمريكية!!

وفي يوم 29 نوفمبر 1947 فاز قرار التقسيم بأغلبية 33 مقابل 13 وامتناع 10 (وكانت بريطانيا ضمن الممتنعين عن التصويت.(!!

إن قرار الأمم المتحدة هذا من أغرب القرارات الدولية فقد:

1. صدر مخالفاً لأحد أهم أهداف المنظمة الدولية وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2. يفتقر إلى أي سند قانوني، فالجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف في شئون الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب، ومنها فلسطين. فقد أنشأت الأمم المتحدة نظام "الوصاية" وكان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية، وتقرر إنهاء الانتداب على فلسطين، إذا كان قد حقق أهدافه في تهيئة البلد للاستقلال.

3. ليس في ميثاق الأمم المتحدة أو أي هيئة رئيسية فيه سلطة تقسيم إقليم محدد دولياً خلافاً لرغبة سكانه.

4. هذا القرار يعد في الفقه الدولي - السائد في حينه - توصية غير ملزمة، صدرت وفق المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تمس الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

5. قرار التقسيم - جدلاً - مخالف للعدل في التوزيع فلا هو راعى نسبة ملكية الأراضي (اليهود لا يملكون أكثر من 6.5%) ولا هو راعى نسبة السكان (اليهود 31.7%).

ورغم ذلك فإن مشروع التقسيم هذا قد اتخذ هالة كبيرة وقوة عملية لأنه يخدم الجانب اليهودي وأهداف القوى الكبرى. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي أيَّد هذا القرار بقوة وعبأ أنصاره باتجاهه. ورغم أن اليهود بذلوا جهد المستميت لإنجاح القرار واستقبلوه بفرحة عارمة، إلا أن الكيان الصهيوني لم يعترف مطلقاً "بشكل رسمي" بهذا القرار، وتعامل معه كأمر واقع ومسألة إجرائية. وسعى بعد ذلك إلى تجاوزه بشن الحملات الحربية التي وسعت كيانه إلى 77% نتيجة حرب 1948، (وإلى احتلال كامل فلسطين سنة 1967). وبعد انتهاء حرب 1948، لم تقم الأمم المتحدة أو القوى الكبرى بإلزام الكيان الصهيوني بالعودة للحدود المقترحة في قرار تقسيم فلسطين، وإنما سعت إلى تثبيت الحدود الجديدة وفق اتفاقيات هدنة عُقدت بين الجانب "الإسرائيلي" مع مصر في 24 فبراير 1949، ثم لبنان في 23 مارس ثم الأردن في 3 إبريل ثم سوريا في 20 يوليو 1949.
وتعاملت القوى الغربية والعظمى مع الأراضي التي ضمها الكيان الصهيوني إليه

بالقوة في أثناء الحرب بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هذا الكيان. وهذا يظهر لامبالاة حقيقية بموضوع الحقوق وقرارات الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين والعرب والمسلمين.

مشاريع التسوية السلمية 1948 - 1967:

كان القاسم المشترك لمشاريع التسوية في هذه المرحلة هو التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين، أي الشق الإنساني من الموضوع وليس السياسي. ففي 11ديسمبر 1948 وبناء على مشروع بريطاني وافقت الأمم المتحدة على إصدار القرار 194 القاضي بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وأن يتم تعويض أي مفقود أو مصاب بضرر من الجهة المسئولة عن ذلك. ويعني قرار العودة هذا أن:

.1العودة حق واجب التنفيذ.

.2وهي تتوقف على الاختيار الحر للاجئ.

.3وهي حق طبيعي وليس منّة من أحد.

.4ولا يجوز لأحد منع هذا الحق أو حجبه.

.5وأن عودته إلى وطنه هي عودة مواطن له كامل الحقوق المدنية والسياسية[11.[

ومن الجدير بالذكر أن قرار حق العودة هذا قد جرى التأكيد عليه سنوياً في اجتماعات الأمم المتحدة، وصدر أكثر من 110 مرات حتى الآن، مع رفض "إسرائيلي" مستمر لتنفيذه، ودون أن تتحرك الأمم المتحدة بأي خطوة عملية لإلزام الكيان الصهيوني به. وقد كان قد تم تشريد 800 ألف فلسطيني من أصل 920ألف كانوا يسكنون المنطقة التي استولى عليها الصهاينة. ويبلغ عدد هؤلاء الفلسطينيين نحو خمسة ملايين و100 ألف تقريباً (حسب سنة 2001.(

وفي الوقت نفسه لم يستطع الفلسطينيون إنشاء الدولة العربية الخاصة بهم، إذ قام

الأردن بضم الضفة الغربية رسمياً إليه بتاريخ 11 إبريل 1950، كما قامت مصر بوضع قطاع غزة تحت إدارتها.

وقد تضمن القرار 194 نفسه مادة تنص على تشكيل لجنة توفيق ومصالحة[12]بين الكيان الصهيوني والدول العربية. وتشكلت اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، ودعت اللجنة في أواخر 1949 الكيان الصهيوني لقبول عودة 100 ألف لاجئ فلسطيني مقابل الحصول على صلح مع العرب، لكن الكيان الصهيوني رفض ذلك بشكل قاطع. وتعاونت الدول العربية مع لجنة المصالحة، لكن إصدار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها الشهير في 25 مايو 1950 بحماية الحدود "الإسرائيلية" القائمة (رغم أنها تحتل مساحة إضافية من فلسطين تقدر بحوالي 23%) كشف النوايا الحقيقية لهذه الدول، مما دفع الدول العربية لرفض مقترحات لجنة المصالحة المتعلقة بترتيبات التسوية مع الكيان الصهيوني. وقد عقدت اللجنة مؤتمراً في لوزان بسويسرا في 26 إبريل 1949 وكان الكيان الإسرائيلي تحت ضغط الحاجة إلى قبوله عضواً في الأمم المتحدة فوافق ووقع على "بروتوكول لوزان" الذي تضمن:

1. أن تكون الخريطة الملحقة بقرار تقسيم فلسطين هي أساس للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين.

2. انسحاب "إسرائيل" إلى ما وراء حدود التقسيم.

3. تدويل القدس.

4. عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق تعويض من لا يرغب بالعودة.

ولكن ما إن وافقت الأمم المتحدة على عضوية الكيان الإسرائيلي فيها حتى تنكرّت "إسرائيل" لاتفاقية لوزان، ورفضت تنفيذ شروطها. وقد عطَّلت "إسرائيل" أي عمل للجنة متعلقٍ بتنفيذ التقسيم أو عودة اللاجئين. وبدا واضحاً أن الموقف الصهيوني وجد هوى غير معلن لدى لجنة المصالحة التي تعمَّدت التقاعس وإماتة الموضوع، وافتقرت لأدنى درجات الجدية، وسكتت سكوتاً مريباً عن مصادرة الكيان الصهيوني لأراضي اللاجئين وأملاكهم. ومن الجدير بالذكر أن لجنة المصالحة هذه ظلَّت (من الناحية الرسمية) مشكلة لعشرات السنين، وظلّ تقرير

الجمعية العامة للأمم المتحدة يأسف سنوياً لعدم تمكن هذه اللجنة من إيجاد الوسائل لتحقيق أي تقدّم بشأن عودة اللاجئين، ويطلب منها أن تبذل جهوداً متواصلة من أجل ذلك (مثلاً قرار ب3419 في 8 ديسمبر .(1975

وفي إطار التعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين أُنشئت "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)" بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 الصادر في 8 ديسمبر[13]. وأخذ يتضح مع الزمن أن مزاج القوى الكبرى العام يتجه نحو إيجاد حلول اقتصادية لمصاعب الحياة التي يواجهها اللاجئون، وتوطينهم حيث استقروا أو في أماكن أخرى، وليس إعادتهم إلى أرضهم أو إعطائهم حقوقهم السياسية في الهوية الوطنية وتقرير المصير والاستقلال.

وتوالت المشاريع التي تركز على قضية اللاجئين وعلى تحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، دونما إشارة لإنشاء كيان سياسي فلسطيني. فكان هناك المشروع النرويجي في 26 نوفمبر 1952 الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وكان هناك مشروع "جاما" الأمريكي 1955 - 1956، حيث يذكر مايلزكوبلاند أن روزفلت حصل على موافقة كل من بن جوريون وجمال عبد الناصر على عقد لقاء سرِّي على متن يخت في البحر المتوسط. ولكن عبد الناصر أصَّر أن توافق "إسرائيل" من حيث المبدأ على قبول عودة الفلسطينيين الراغبين في العودة وأن تحصل مصر على ممر يوصلها بالأردن، لكن المشروع فشل لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه. وهناك مشروع جونستون الأمريكي 1953 - 1955 الذي استهدف تصفية قضية اللاجئين وقضية فلسطين، عن طريق تعاون الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي في استثمار مياه نهر الأردن بطريقة تكفل تطور المنطقة زراعياً، وتهيئة سبل الاستقرار فيها للاجئين، ولمزيد من المهاجرين اليهود. وقد رفض مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في 20 مايو 1955 المشروع[14.]

وهناك مشروع دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي دعا في 26 أغسطس 1955 إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم "إلى الحد الذي يكون ممكناً"، وبتوطين الباقي في المناطق العربية التي يقيمون فيها، ودعا إلى إجراءات جماعية لمنع أي حرب أو عدوان بين دول المنطقة، وإلى تسوية الحدود بين البلاد العربية والكيان الإسرائيلي[15.]

وتعاونت مصر مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) خلال الفترة 1953 - 1955في تنفيذ مشروع لتوطين لاجئي قطاع غزة في شمال غرب سيناء، وقد اتخذ المشروع أبعاداً مفصلة وجدية، غير أنه لقي معارضة شاملة وعنيفة من فلسطينيي القطاع، الذين خرجوا إثر الهجمة الصهيونية على القطاع في 28 فبراير 1955 في تظاهرات قوية تطالب بتشكيل جيش تحرير فلسطيني، وإيقاف مشروع شمال غرب سيناء، وإطلاق الحريات ... وتم إسقاط المشروع[16].

وفي 9 نوفمبر 1955 طرح رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن مشروعه الذي يدعو إلى الوصول إلى "صيغة تسوية" بين الموقف العربي الذي يطالب بحدود التقسيم عام 1947، والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة. ورفضت "إسرائيل" المشروع وقال بن جوريون "إن غزو الدول العربية لأرض فلسطين في حرب 1948 قد جعل كافة قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة بدون أية إمكانية لإعادتها إلى الحياة"[17].

وفي 15 يونيو 1959 صدر عن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة مشروع ركز على حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم واستيعابهم عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً، رغم إشارته إلى حقهم في العودة. وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع بقوة وأقام ممثلوهم في لبنان المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في 26 يونيو 1959، والذي رفض تذويب الفلسطينيين في اقتصاديات الشرق الأوسط[18].

وفي 2 أكتوبر 1962 قدَّم جوزيف جونسون رئيس مؤسسة "كارنيجي" للسلام العالمي مشروعه لحل مشكلة اللاجئين بعد أن كلفته الحكومة الأمريكية سنة 1961 بدراستها، وأكد في مشروعه على حق اللاجئين الحر بالعودة أو التعويض، مشيراً إلى بعض آليات تنفيذ ذلك[19].

أما المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة باعتباره اختراقاً للإجماع العربي حول "السلام" مع الكيان الصهيوني، فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في 21 إبريل 1965 وتضمن:

1. أن تعيد "إسرائيل" إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

.2يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة.

.3تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

وقد رحب الكيان الإسرائيلي بمقترحات بورقيبة بوصفها اتجاهاً جديداً في التفكير العربي، لكنه رفض التنازل عن أي جزء من الأرض التي استولى عليها .وقد قوبلت مقترحات بورقيبة باستهجان ورفض عربي شعبي ورسمي عارم[20.[

وقد ردَّ "ليفي اشكول" رئيس الوزراء الصهيوني على بورقيبة بمشروع تسوية أعلنه في 17 مايو 1965 مبني على تثبيت الأوضاع القائمة مع تعديلات طفيفة، ومفاوضات مباشرة وإحلال سلام دائم وتطبيع العلاقات مع البلاد العربية[21.[

مشاريع التسوية 1967 - 1987:

أفرزت حرب يوليو 1967 حقائق جديدة على الأرض، فقد احتل الصهاينة ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فضلاً عن سيناء المصرية والجولان السورية. وكانت كارثة بحق، فقد تبخرت ثقة الأنظمة العربية بقدرتها على تحرير فلسطين، كما تبخرت ثقة الجماهير العربية بهذه الأنظمة. وتحوَّل الشغل الشاغل للأنظمة العربية عن تحرير الأرض المحتلة عام 1948 إلى تحرير الأرض المحتلة سنة 1967، أو تحقيق أي تسوية سلمية تضمن "إزالة آثار العدوان"، أي عدوان 1967. وبالتالي تمكَّن الكيان الصهيوني من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية، تركَّز على أراضٍ لم تكن محتلة أصلاً بحيث أصبحت هي موضوع المساومة، وليس أرض 1948 التي ضَمن الصهاينة أن تخرج عن دائرة البحث ابتداء. ورغم أن مؤتمر قمة الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم في 29 أغسطس 1967 خرج باللاءات الثلاث الشهيرة "لا صلح، لا مفاوضات، لا استسلام"، إلا أن ذلك كان استجابة للحالة النفسية للجماهير العربية المصدومة التي تطالب بالثأر والانتقام، ولم يكن ذلك خطّاً أصيلاً يرفض على أساسه مشاريع التسوية، إذ إن الأنظمة العربية سرعان ما ستتعامل مع هذه المشاريع. كما أنها لن تقوم بتنفيذ خطط عمل استراتيجية تخدم تلك الشعارات المعلنة.

وقد أصبحت مشاريع التسوية من الكثرة بحيث يصعب مجرد سردها، غير أن الإطار العام للمشاريع العربية سيتركز على انسحاب الكيان الصهيوني من الأرض المحتلة سنة 1967، والإطار العام للمشاريع الإسرائيلية سيتركز على

إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني. أما الإطار العام للمشاريع الدولية فسيحاول الجمع بين الرؤيتين العربية والصهيونية، بحسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين.

مشروع آلون[22]:

بعد شهر واحد من حرب 1967 طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة وتضمنت أفكاره:

1. الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

2. ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

3. تجنُّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

4. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

5. ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

6. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم "إسرائيل" بإقامة عدة قرى "نموذجية" للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم أن آلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنِّيه رسمياً. ومع ذلك، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم - أو كل - مشاريع التسوية الإسرائيلية حتى أواخر القرن العشرين مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.

قرار مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967[23]:

يعد قرار مجلس الأمن 242 من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن. وقد قدَّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة 9 - 22 نوفمبر 1967واستمرت اجتماعاته 107 ساعات في 32 جلسة، قدمت فيها أربعة مشاريع :سوفييتي وأمريكي وبريطاني، ومشروع قدمته ثلاث دول هي الهند ومالي ونيجيريا.

أما نص القرار فنذكره لأهميته ولأنه الأكثر تداولاً حتى الآن:

"إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:

أولاً: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ. سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النـزاع الأخير.

ب. إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة

ثانياً: يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج. ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءاتٍ بينها إقامةُ مناطق مجردة من السلاح.

ثالثاً: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعاً: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تَقدُّم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن."

ومن أبرز عيوب هذا القرار أنه:

-لا يعيِّن بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.

-يُقرُّ للكيان الإسرائيلي ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب 1967.

-لا يتناول جوهر "النـزاع" وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين، أي أنه لا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

-يجعل الانسحاب "الإسرائيلي" رهناً بتحقيق شروط أخرى.

-تم حذف "ال" التعريف في النص الإنجليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أراضٍ" وليس "الأراضي" التي احتلها الصهاينة. بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض. أما النصين الفرنسي والإسباني فقد أبقيا على أداة التعريف، ولذلك ذكرت فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا قبل الموافقة على القرار أنها تفهم أن الانسحاب سيكون شاملاً. وبالطبع، فإن الكيان الإسرائيلي والأمريكان يرفضون الرجوع إلّا إلى النص الإنجليزي.

وفي الفترة 9 - 12 ديسمبر 1981 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات كان من ضمنها أن قرار 242 لا يؤمن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، وأكدت حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية .[24].

وقد رفضت م.ت.ف وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار 242 حين صدوره لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". كما رفضت سوريا والعراق

والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا على القرار[25.]

وقد عينت الأمم المتحدة جونار يارنج (سفير السويد في موسكو) مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وقد قام بعدة جولات واتصالات على مدى يزيد عن ثلاث سنوات ..، حيث ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أيَّ تسوية سلمية تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967 مع عودة اللاجئين. أما الكيان الإسرائيلي فركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منـزوعة السلاح وأن يبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنه رفض إعادة قطاع غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءاً من الكيان الإسرائيلي، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وهذا ما تم عرضه في مشروع إسرائيلي عرف باسم رئيسة وزرائها "مشروع جولدا مائير" في 9 فبراير 1971. وفشلت في النهاية مهمة يارنج، رغم كثرة المشاريع المتبادلة بين الطرفين[26.]

مشروع روجرز 25 يونيو 1970:

وليم روجرز هو وزير الخارجية الأمريكي، وقد طرح مشروعاً على الأردن ومصر والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي.

وافقت مصر في 23 يوليو والأردن في 26 يوليو 1970 على مشروع روجرز. وقد رفضته "إسرائيل" في البداية، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة في 6 أغسطس 1970. وقد أحدثت موافقة مصر والأردن انشقاقاً في الصف العربي، وهاجمته م.ت.ف وفصائلها الفدائية بشدة لأنه يعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. غير أن الكيان الإسرائيلي نفسه حاول التهرب وإفشال المشروع لأنه يتضمن انسحاباً من بعض الأراضي، ثم إن الأردن انشغل بتصفية العمل الفدائي في الأردن في سبتمبر 1970، كما توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، مما جمّد هذه المبادرة عملياً[27.]

مشروع المملكة العربية المتحدة 1972:

بعد أن تمكنت السلطات الأردنية من السيطرة تماماً على الأوضاع وتصفية التواجد الفدائي الفلسطيني (أيلول / سبتمبر 1970، وتموز / يوليو 1971(، أعلن الملك حسين في خطاب له في 15 آذار / مارس 1972 مشروع "المملكة العربية المتحدة". وهو مشروع جاء استثماراً من السلطات الأردنية لما بدا انتصاراً على م.ت.ف والفصائل الفلسطينية، وجزءاً من "المعركة" بينهما على تمثيل الفلسطينيين أو جزء منهم.

تلخص برنامج "المملكة العربية المتحدة" في أن تتكون هذه المملكة من قطرين فلسطين (الضفة الغربية وأي جزء يتم تحريره أو يرغب بالانضمام) والأردن، ويرتبط القطران بوحدة فدرالية تحت سلطة الملك. وهناك سلطة تنفيذية مركزية يتولاها الملك ومعه مجلس وزراء مركزي. وهناك سلطة تشريعية مركزية يتولاها الملك ومعه "مجلس الأمة" ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السرِّي المباشر وبعددٍ متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين. ولكل قُطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراءٍ قُطري من أبنائه أيضاً، وله سلطة تشريعية خاصة به هي "مجلس الشعب ."وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها هو الملك[28.[

ولم يكتب لهذا المشروع النجاح، فالضفة الغربية تحت الاحتلال "الإسرائيلي " الذي لا يرغب بالانسحاب. كما كان لـ م.ت.ف والمنظمات الفدائية تواجد وتأييد قوي في الساحة الفلسطينية يمكن أن يعطّل هذا المشروع. وقد رفضت م.ت.ف وكافة فصائلها المشروع الأردني، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني لـ م.ت.ف دورة استثنائية في نيسان / إبريل 1972 وانعقد بموازاته مؤتمر شعبي حضره نحو 500شخص يمثلون بشكل واسع الأوساط الفلسطينية حيث تم رفض المشروع[29.[

قرار مجلس الأمن 338 (سنة 1973:(

أصدر مجلس الأمن هذا القرار في 22 تشرين أول / أكتوبر 1973 والذي على أساسه توقفت حرب تشرين / أكتوبر 1973 التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الإسرائيلي. وقد دعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[30]. ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، كما وافقت عليه "إسرائيل" بشيء من التحفظ، بينما رفضته م.ت.ف مؤكدة أنها ليست معنية به، وأنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري "ضد الكيان الصهيوني من أجل

تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه"[31].

وبناء على قرار 338 فقد انعقد في جنيف مؤتمر السلام للشرق الأوسط في 21 - 22كانون أول / ديسمبر 1973. وقد وضع الكيان الصهيوني تعقيدات كبيرة في وجه التنفيذ الفعلي للقرار، رغم مشاركته في المؤتمر. وقد شاركت فيه مصر والأردن بينما رفضت سوريا المشاركة. ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانبي قناة السويس[32].

الفلسطينيون وحق تقرير المصير في الأمم المتحدة[33]:

شهدت منتصف السبعينيات من القرن العشرين نجاحات دبلوماسية فلسطينية كبيرة على صعيد الأمم المتحدة باتجاه إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والاستقلال.

وكانت الأمم المتحدة قد أشارت لأول مرة للفلسطينيين باعتبارهم شعباً في قرارها 2535/أ،ب،ج الصادر في 10 كانون أول / ديسمبر 1969 عندما ذكرت لأول مرة "حقوق شعب فلسطين الثابتة". وفي نهاية 1970 اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعدَّت ذلك عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد اتخذ هذا القرار بأكثرية غير كبيرة من 47 ضد 22 وامتناع 50. ثم أخذت قرارات الأمم المتحدة تزداد قوة ووضوحاً وتأييداً عالمياً. كما في القرارين: 2787، و2792/د في 6 كانون أول / ديسمبر 1971، وقرار 2963/هـ في 13 ديسمبر 1972، وقرار 3089/ج، د في 7 كانون أول / ديسمبر 1973.

ويُعدُّ قرار 3210 في 14 تشرين أول / أكتوبر 1974 تطوراً ذا أهمية، إذ اعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين. وقرّر دعوة م.ت.ف "الممثلة للشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الأمم المتحدة"، وصوَّت مع القرار أغلبية ساحقة من 105 ضد 4 وامتناع 20. ودُعي أبو عمار ياسر عرفات لإلقاء خطاب م.ت.ف في الأمم المتحدة حيث ألقى كلمته في منتصف تشرين ثاني / نوفمبر 1974، والتي لقيت اهتماماً وتجاوباً عالمياً كبيراً.

وصدر إثر ذلك "قرار تاريخي" للأمم المتحدة يحمل رقم 3236 في 22 تشرين

الثاني / نوفمبر 1974 بأغلبية 89 صوتاً مقابل 8 وامتناع 37، ويحمل هذا القرار عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني" وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، وخصوصاً:

-الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

-الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

-الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.

-الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.

-أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

-حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وناشد القرار جميع الدول والمنظمات الدولية مدّ يد العون للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه، كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم اتصالات مع م.ت.ف في كل الشئون المتعلقة بقضية فلسطين.

وبموجب قرار الأمم المتحدة 3237 (22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974) مُنحت م.ت.ف مركز مراقب دائم في الأمم المتحدة. وفي السنة التالية قررت الجمعية العامة تأليف لجنة من 20 دولة للبحث في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وفق قرار 3236 حيث تقوم اللجنة بتقديم تقرير سنوي حول ذلك.

وقد رفضت الجمعية العامة 1979 اعتماد ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد المصرية "الإسرائيلية" حول فلسطين. وفي 15 ديسمبر 1980 أصدرت قرارها 169/35 أكدت توصياتها السابقة في قرار 3236، وطالب مجلس الأمن الدولي بوضع جدول زمني لانسحاب الكيان الإسرائيلي من الأرض المحتلة سنة 1967، وتسليم الأرض للأمم المتحدة التي تسلمها بدورها إلى م.ت.ف بالتعاون مع جامعة الدول

العربية.

وتكمن أهمية هذه القرارات في تحوّل قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، كما أنها ترفع الشرعية عن اغتصاب الصهاينة للأرض المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس، فضلاً عن حق الفلسطينيين في العودة للأرض المحتلة سنة 1948. كما أصبح للفلسطينيين من يتحدث باسمهم باعتراف عربي ودولي باعتباره ممثلهم الشرعي الوحيد (أي م.ت.ف). ورغم أن هذا الأمر قد زاد من "إقليمية" القضية الفلسطينية، إلا أنه جعل هذه القضية عصيَّة على التذويب أو القفز عن حقوق الشعب الفلسطيني وفق أي تسوية قد تشارك بها أطراف عربية أخرى. ثم إن هذه المكاسب السياسية قد حققت تعاطفاً دولياً واسعاً، وعزلت الكيان الصهيوني سياسياً، بالإضافة إلى قطع معظم دول العالم علاقتها به.

غير أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تعني شيئاً كبيراً، فهي مجرد توصيات، والجهة الوحيدة القادرة على إصدار قرارات ملزمة هي "مجلس الأمن" حيث إن من حق أيٍّ من الدول الكبرى الخمس (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) اتخاذ حق النقض "الفيتو "Vito ضد أي مشروع لا يتوافق مع مصالحها. وعلى ذلك، فقد كان الأمريكان جاهزين دائماً لاتخاذ قرار الفيتو ضد أي قرار يلزم الكيان الصهيوني بأيِّ أمر يراه تنازلاً أو إضعافاً لخططه وبرامجه. وبذلك تظل الأمم المتحدة منبراً دولياً للدعاية والعلاقات العامة أكثر من أيِّ شيء آخر، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين.

م.ت.ف وبداية المسار السلمي:

كان المطلب الفلسطيني الشعبي والرسمي الذي لا يقبل التنازل أو المساومة هو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، وإخراج المهاجرين اليهود الصهاينة منها. وقد أخذ هذا الموقف بالتبدل من الناحية الرسمية أو من ناحية متصدري العمل الفلسطيني منذ 1968. إذ عرض أبو إياد صلاح خلف في 10 تشرين أول / أكتوبر 1968 هدف فتح الاستراتيجي وهو إنشاء دولة ديموقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل. وهو ما تم تبنيه في م.ت.ف في المجلس الوطني الخامس في شباط / فبراير 1969[34]. ويعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يُصّرون على خروج المهاجرين اليهود المعتدين من فلسطين، مهما كان عددهم وسنة هجرتهم، مع إعطائهم حق المواطنة

الكاملة فيها.

وإثر الخروج الفدائي الفلسطيني من الأردن، والأوضاع المحلية والدولية بعد حرب تشرين / أكتوبر 1973، أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر "البرنامج السياسي المرحلي" في دورته الثانية عشر في 1 - 8 حزيران / يونيو 1974في القاهرة. وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً هاماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تُهيِّئ لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية. فقد نصَّ ميثاق م.ت.ف على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بينما ذكر برنامج النقاط العشر أن "منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كلّ جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". فلم يعد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير، كما وافق البرنامج لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة، ورفض المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير كأمر لا يقبل التنازل[35].

وقد أعطى هذا البرنامج انطباعاً لدى البلاد العربية والعالمية أن م.ت.ف قد أصبحت أكثر "إيجابية" وأكثر "واقعية"، وهو ما أعطى القيادة الفلسطينية مجالاً أكبر للمناورة السياسية .وقد تحققت نتائج ذلك عاجلاً في قمة زعماء الدول العربية في الرباط في تشرين أول / أكتوبر 1974 الذي اعترف بـ م.ت.ف ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[36]، وفي دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لـ م.ت.ف للمشاركة في أعمالها، وإلقاء عرفات لخطابه فيها في 13 تشرين ثاني / نوفمبر 1974[37]. وحققت م.ت.ف العديد من المكاسب السياسية على منابر الأمم المتحدة.

غير أن الحملات العسكرية الشديدة التي تعرضت لها المنظمة في الأردن ولبنان وداخل فلسطين، مُترافقةً مع التوجه العربي، وخصوصاً المصري، نحو التسوية، قد أضعف من إمكانات التأثير العسكري الحاسم الذي يمكن أن تقوم به م.ت.ف وفصائلها ضد الكيان الصهيوني ...، وهو ما فتح المجال أكثر لمزيد من النشاط السياسي على حساب غيره من خطوط العمل. ولأن أي تسوية سياسية هي عملياً انعكاس لحالة موازين القوى، فقد تضاءلت مع الزمن قدرة م.ت.ف على فرض شروطها وتصوراتها، وأخذت تتنازل تدريجياً عن مطالبها، كما سنرى لاحقاً.

وقد ترافق التحرك السياسي مع تنازل متعلق بالاتصالات السياسية باليهود

)وخصوصاً داخل فلسطين) والتي كانت تعدُّ قبل ذلك نوعاً من الخيانة. إذ سمح المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر (القاهرة 12 - 22 آذار / مارس 1977 (بذلك مؤكداً على "أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديموقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة"[38.]

اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي 1978[39:]

قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى الكيان الإسرائيلي في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1977 وألقى خطاباً في الكنيست "الإسرائيلي" ودعا إلى تسوية سلمية. وبدأت بعد ذلك لأول مرة مفاوضات مصرية - "إسرائيلية "مباشرة وعلنية. وقد نتج عنها توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في الولايات المتحدة في 17 أيلول / سبتمبر 1978 بين مصر (ويمثلها أنور السادات(، والكيان الإسرائيلي (ويمثلها مناحيم بيجين)، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 آذار / مارس 1979. والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع، وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها. ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً واقتصادياً وثقافياً ... مع الكيان الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر والأردن و"الكيان الإسرائيلي "وممثلون عن الضفة والقطاع يضمهم في البداية وفدا مصر والأردن. وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين "وفقاً لما يتفق عليه" أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم. كما تضمنت التصورات التفصيلية التالية:

.1تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة والغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

.2تنسحب الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحر.

.3تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي (بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.

.4سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.

.5ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه . وستعالج المفاوضات - من بين أمور أخرى - موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.

.6يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.

.7سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

أ. يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر و"إسرائيل" والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.

ب. يعرض الاتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.

ج. تتاح الفرصة للمثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

د. المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن و"الكيان الإسرائيلي."

.8سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشترك قوات "إسرائيلية" وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.

.9وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية من خمس سنوات. وستتم بأسرع ما يمكن، وبما لا يزيد عن السنة الثالثة من بدء

هذه المرحلة، المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان "الإسرائيلي" وبين الأردن مع نهاية المدة الانتقالية.

.10سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن "إسرائيل" وجيرانها.

.11خلال المرحلة الانتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع و"إسرائيل" للاتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة والقطاع سنة 1967. وستعمل مصر و"إسرائيل" والأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حلٍّ عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وقد ذكرنا تفصيلات كامب ديفيد لأنها أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين "الكيان الإسرائيلي" وأحد الأطراف العربية. ولأن اتفاق أوسلو مع م.ت.ف فيما بعد (سنة 1993) سيشكل النسخة المعدّلة - وربما المشوهة -لهذه الاتفاقية.

لقد أثارت هذه الاتفاقية أحد أشد حملات الرفض والاحتجاج في العالم العربي، وانطلقت المظاهرات في كل مكان معبِّرة عن سخط جماهيري شامل. واتّهم السادات بأشنع أوصاف الخيانة وبيع الحقوق العربية. وقامت جماعة إسلامية باغتياله في 6 أكتوبر 1981، ولم تخف قطاعات واسعة من العرب والمسلمين فرحها بذلك و"شماتتها" به. وفي مؤتمر القمة العربية في بغداد 1979 تمَّ قطع العلاقات السياسية مع مصر، وجرى عزل مصر عن محيطها العربي. كما تم تشكيل جبهة الصمود والتصدي مع عدد من الأقطار العربية (سوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، وم.ت.ف) لمواجهة مشروع كامب ديفيد. وعدَّت م.ت.ف في بيان أصدرته هذا الاتفاق "أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948 "وأنه يمثل "استسلاماً كاملاً من جانب السادات لمشروع مناحيم بيجن" وأن السادات أعطى "تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية" وأن "الاتفاق بيَّن تواطؤ السادات التام مع الأهداف الصهيونية، في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وثورة تحت إشراف وتخطيط الإمبريالية الأمريكية ."وأكدّ البيان أن شعب فلسطين "لا يمكن أن يساوم أو يهادن أي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي ..." وأنهم لا يمكن أن يقبلوا أن يتقرر مصيرهم في "إطار خيانة كامب

ديفيد"[40]. ومن العجيب أن قيادة م.ت.ف نفسها ستقوم بعد ذلك بخمسة عشر عاماً (إلا أربعة أيام) بالتوقيع على اتفاق شبيه وستتهم خصومها، بما اتهم به السادات خصومه، من عدم الواقعية والجهل، وستزجُّ كل القوى المعارضة والمجاهدة في السجون، وتتهمها بالوقوف ضد "المشروع الوطني!!"

وبالطبع فقد سقط الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد في ذلك الوقت لرفضه بالإجماع فلسطينياً، كما رفضته الأردن مما أفقده أيَّة إمكانية عملية للتنفيذ.

مشروع خالد الحسن 1982:

قدَّم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني في 14 مايو 1982 مشروعاً سماه أفكار للنقاش لحل النـزاع، حيث دعا إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني[41].

والحسن بطرحه هذا يقترب كثيراً من المشروعات العربية - التي رفضتها م.ت.ف دائماً وبإصرار - التي تعترف ضمناً بالكيان الصهيوني وتقبل ما اغتصبه من أرض سنة 1948. وبالتأكيد فإن طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروعه الخاص) كان يعكس حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار "الواقعي" المتراجع عن الثوابت ضمن م.ت.ف، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية.

مشروع ريجان 1982:

مثَّل الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان، وتدميرُ معظم البنية التحتية لـ م.ت.ف، وإجبارُ نحو عشرة آلاف من مقاتليها على الخروج من لبنان في صيف 1982، مرحلةً جديدة في مسار التسوية السلمية. إذ وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين، محرومة من أي قاعدة استراتيجية أو لوجستية في دول المواجهة مع الكيان الصهيوني. وساعد هذا الوضع على إيجاد أجواء عربية وفلسطينية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر. وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برامج المقاومة والتحرير التي تُعلنها في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض

فلسطين المحتلة عام 1948، والتعايش السلمي مع الكيان الصهيوني.

كان مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الذي أعلنه في 2 من سبتمبر 1982 من أوائل المشاريع التي طرحت إثر الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان. وقد دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات. وتعهد بحماية أمن "إسرائيل". ويبدو أن هذا المشروع كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وهو لا يختلف كثيراً عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد[42.]

مشروع السلام العربي (مشروع فاس) 1982:

وكان في أصله مشروعاً طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في 6 - 9 أيلول / سبتمبر 1982، إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من بيروت .وقد تضمن النقاط التالية:

.1انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.

.2إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة عام 1967.

.3ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

.4تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

.5إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

.6قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

.7يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها

الدولة الفلسطينية المستقلة.

.8يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ[43.[

وقد مثَّل مشروع فاس الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينات . والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع.

مشروع بريجينيف للسلام 1982:

وهو مشروع يمثل التصور السوفييتي للتسوية. وقد طرحه الرئيس ليونيد بريجينيف في 15 أيلول / سبتمبر 1982. وركز على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية. وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية و"إسرائيل"، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية[44.[

وقد رحبت م.ت.ف والدول العربية بهذا المشروع الذي لا يختلف في جوهره عن مشروع فاس. قد أيَّد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر المنعقد في الجزائر عن 22 شباط / فبراير 1983 مشروع فاس ومشروع بريجينيف، ورفض مشروع ريجان[45.[

مشروع الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية 1984 - 1985:

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمَّان في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1984 الخطوط العريضة لمبادرة أردنية - فلسطينية مشتركة مبنية على قرار 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد جرت مباحثات أردنية - فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني - الفلسطيني في 11 شباط / فبراير 1985، وكان من أبرز أفكاره:

.1يتم التحرك الأردني - الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات 242 و338.

.2يجب أن تتم عملية السلام من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه م.ت.ف.

.3الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأرضي المحتلة عام 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

.4تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن وم.ت.ف علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.

.5الاتفاق أنه في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته، أن تقوم م.ت.ف بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل (مع الكيان الإسرائيلي)[46.[

عكس هذا الاتفاق تحسُّن العلاقة بين م.ت.ف والأردن، والتي شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات. كما عكس استجابة أكثر من م.ت.ف للتعامل مع الضغوط الدولية (الأمريكية و"الإسرائيلية" بالذات) التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية، فضلاً عن تراجع م.ت.ف عن إصرارها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وعلى أي حال، فلم يكتب لهذا المشروع النجاح إذ لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في 19 شباط / فبراير 1986.

مشاريع التسوية 1987 2000 -

تُمثِّل هذه الفترة مرحلة دخول م.ت.ف فيما كانت ترفضه من قبل، وتعدُّه من المحرمات والكبائر. ولقد سارت الأنظمة العربية خطوات من التراجع والتنازل حتى وجدت نفسها في مربع التسوية الذي ذهب إليه نظام الحكم في مصر منذ أمد .

وكيَّفت نفسها مع الشروط الأمريكية - الإسرائيلية للدخول في المفاوضات.

عانت م.ت.ف خلال 1986 - 1987 حالة من الاستضعاف السياسي، وحالة متزايدة من محاولات التهميش. غير أن اندلاع الانتفاضة المباركة في 9 كانون أول /ديسمبر 1987 وفَّر لها رافعة سياسية كبيرة، وكرَّس من جديد الهوية الفلسطينية. وأظهرت الانتفاضة الدور الريادي لأبناء الداخل في المقاومة)الذين تمسهم أساساً كل التسويات المطروحة) لتصفية القضية. وعادت الانتفاضة لتبرز من جديد الوجه القبيح للاحتلال الصهيوني، ومعاناة شعب يرزح تحت الاحتلال ويرفضه ويقاومه بكل ما لديه، حتى لو لم يكن ذلك بغير الحجارة .وتصدرت القضية الفلسطينية مرة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة والقوى الكبرى والبلاد العربية ووسائل الإعلام العالمية. وقد حاولت م.ت.ف اهتبال الفرصة لتقدّم نفسها طرفاً مقبولاً، ولا يمكن تجاوزه، لأية تسوية متعلقة بالقضية.

ولم تكن الرياح تجري بما تشتهي سُفُن المنظمة أو الشعب الفلسطيني، فقد كان هناك حالة عجز وتفكك عربي، وكانت العراق وإيران على وشك الخروج منهكتين من حرب الثمانية أعوام (1980 - 1988) التي دمرت اقتصادهما ومواردهما البشرية والمالية والعسكرية. وعانت البلدان النفطية من تراجع إيرادات النفط وانخفاض أسعاره. ثم ما لبث العالم العربي والإسلامي أن انقسم على نفسه إثر الاجتياح العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، وما تلاه من حرب الخليج التي أورثت وضعاً عربياً بائساً ممزقاً. ونضبت المساعدات المالية من البلاد الخليجية لـ م.ت.ف والفلسطينيين، بسبب استنـزاف مواردها المالية في الحرب، وبسبب وقوف م.ت.ف إلى جانب العراق. فيما فرضت أمريكا هيمنتها وتوجهاتها على المنطقة. وفي الوقت نفسه انهار الاتحاد السوفييتي، وانهار معه النظام العالمي ثنائي القطبية الذي سيطر على السياسة الدولية طوال الفترة 1945 - 1990.وضعفت بالتالي قدرة دول العالم الثالث - وضمنها البلاد العربية والإسلامية - على الاستفادة من لعبة موازين القوى الدولية لخدمة مصالحها . وزادت صعوبة التحرر من الهيمنة الأمريكية التي أخذت تمثل القوة "البشرية " الكبرى الوحيدة، وسعت إلى تحويل العالم إلى نظام يدور حول قُطبها (أحادي القطبية) ويخدم مصالحها. وأصبحت "شرطي" العالم، وقدَّمت مفاهيمها ومعاييرها للسياسة والاقتصاد بل والثقافة والحياة الاجتماعية لتكون الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية وحياة الناس. وزاد الأمر سوءاً، أن النفوذ اليهودي - الصهيوني تزايد بشكل كبير ومكشوف في الحياة السياسية الأمريكية، وخصوصاً في إدارة بيل كلينتون (يناير 1992 - يناير 2001) الذي كان في جزء طويل من حكمه

وزراء الخارجية والدفاع والمالية والزراعة وحاكم البنك المركزي، ومدير الـ سي.آي.إيه CIA وسبعة من أعضاء مجلس الأمن القومي الأحد عشر .. كلهم من اليهود!! رغم أن نسبة اليهود في أمريكا لا تزيد عن 2.2% من كل السكان. وقد مثَّل ذلك كله وضعاً مثالياً بالنسبة إلى الكيان الصهيوني لعقد أي تسوية سلمية.

مشروع السلام الفلسطيني (نوفمبر 1988:(

حاولت م.ت.ف استثمار الانتفاضة المباركة سياسياً، فشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي. وصدرت عن بسام أبو شريف ـ المقرب من ياسر عرفات ـ إحدى مؤشرات الاستعداد للتسوية والتنازل في الرسالة التي نشرها في حزيران / يونيو 1988 ودعا إلى السلام والتعايش مع "إسرائيل". وقد أفادت م.ت.ف من قرار الأردن في 31 تموز / يوليو 1988فك روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية. وقد سعى الأردن من خلال فك روابطه مع الضفة إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثُر الحديث عنه "إسرائيلياً "والتي طرحت "الخيار الأردني"، وأن الأردن هي وطن الفلسطينيين، بل واجترأ بعضها ليتحدث عن إمكانية تغيير نظام الحكم في الأردن بحيث يتولى الحكم زعيم فلسطيني.

وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 12 - 15 تشرين ثاني / نوفمبر 1988 تم وضع برنامج فلسطيني جديد، بناء على نصائح عربية وسوفييتية، تَضَمَّن تنازلات جديدة، على أمل أن تجعل من م.ت.ف طرفاً مقبولاً)أمريكياً وإسرائيلياً) للدخول في أية تسوية سياسية. وفي هذا البرنامج:

.1اعترفت م.ت.ف رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني / نوفمبر 1947.

.2اعترفت م.ت.ف رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في 22 تشرين ثاني / نوفمبر 1967.

.3وكان الاعتراف بالقرارين عند م.ت.ف سابقاً من "الكبائر" و"الخيانات" التي لا تغتفر.

.4وحتى "يتجرع" الفلسطينيون عند م.ت.ف القرارين السابقين، فقد أعلن المجلس "استقلال فلسطين" الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً و"أملاً" أو "حلماً" لم تتراءى بداياته الأولى بعد. ولم تكن له أية إسقاطات حقيقية على أرض الواقع.

.5الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها م.ت.ف. وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

.6انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.

.7إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.

.8حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

.9وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية[47].

وبغض النظر عن الشكل الاحتفالي الذي ظهر فيه إعلان الدولة الفلسطينية، والتي اعترفت بها خلال بضعة أشهر نحو 120 دولة في العالم، فقد كان هذا المشروع مجرد اقتراب فلسطيني أكثر من مُربَّع الشروط "الإسرائيلية". وهو اقتراب لم يجابه بأي اقتراب "إسرائيلي" من المطالب الفلسطينية. لكن الولايات المتحدة كانت معنية بالظهور كطرف وسيط، وبإغراء الطرف الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات، فاعتبرت هذا المشروع بادرة إيجابية غير كافية .واستفادت أمريكا من مجمل الحالة العربية والدولية التي ترى أن أوراق حل القضية الفلسطينية بيد أمريكا، والتي دفعت م.ت.ف لإيجاد السبل لفتح البوابة الأمريكية لها.

وقد اشترطت الولايات المتحدة ـ منذ أمد طويل- للدخول مع م.ت.ف في أي حوار ثلاثة شروط، الأول: الموافقة على قرار 242، والثاني: وقف العمليات العسكرية ضد الكيان الإسرائيلي، والثالث: إعلان نبذ "الإرهاب". وحتى يسترضي أمريكا، قام عرفات بالتوقيع على وثيقة ستوكهولم في 7 كانون أول / ديسمبر 1988 التي

تضمنت اعترافاً صريحاً بالكيان "الإسرائيلي" وقراري مجلس الأمن 242 و338 ونبذ "الإرهاب". ولم يشفع لعرفات مشروعه السلمي وكل تنازلاته في الحصول على مجرد "فيزا" من الولايات المتحدة لإلقاء خطاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، مما اضطر الأمم المتحدة لنقل اجتماعاتها إلى جنيف حيث ألقى عرفات خطابه في 14 كانون أول / ديسمبر 1988. وفي 15 من الشهر نفسه اضطر عرفات لإعادة الاعتراف بعبارات صريحة محددة اشترطتها أمريكا بنفسها. وبعد ذلك بساعات أعلنت أمريكا فتح الحوار مع م.ت.ف، حيث بدأ في 16 كانون أول / ديسمبر 1988 في تونس، ومثّل أمريكا فيه سفيرها في تونس روبرت بليترو[48 .]غير أن هذا الحوار كان أشبه بالتحقيق وجلسات الاستماع غير المجدية، ولم يرتفع بمستواه ولا بجديته إلى درجة المفاوضات الحقيقية. لكنه ظلّ "كوّة "أمّلت م.ت.ف توسيعها، بينما أمّل الجانب الأمريكي جرّ م.ت.ف إلى مزيد من التنازلات.

مشروع شامير للحكم الذاتي (مايو 1989:(

لم يكن رئيس الوزراء الليكودي المتطرف إسحق شامير يرغب بتقديم أية تنازلات للفلسطينيين، وكانت سياسته العامة بالتعاون مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب العمل هي القضاء على الانتفاضة وسحقها. غير أن الانتفاضة شوهت الوجه "الإسرائيلي" دولياً، وكشفت زيف ادعاءاته وحقيقة احتلاله. كما كانت ظاهرة الانبعاث الإسلامي في العالم العربي، وتنامي التيار الإسلامي الجهادي في فلسطين، وظهور الأنظمة العربية الصديقة لأمريكا في وضع حرج تجاه شعوبها، كل ذلك كان ظواهر مقلقة لأمريكا والكيان "الإسرائيلي". وهذا دفع أمريكا لتحريك عملية السلام، فكانت مبادرة جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في النصف الأول من عام 1988 وهي أقرب إلى الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. وعندما قام ياسر عرفات "بهجوم السلام الفلسطيني" وقدَّم مبادرة السلام الفلسطينية، اضطرت حكومة شامير لتقديم مبادرة "سلمية" تخرجها من زاوية الحرج السياسي، وتضع الكرة مرة أخرى في الملعب الفلسطيني.

وقد قدّم شامير خطته في عشرين نقطة، واعتمدتها حكومته في 14 أيار / مايو 1989، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك. ومثَّل مشروع شامير في جوهره - مرة أخرى - الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ما عدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء م.ت.ف، ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في

مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي[49.]

وقد ضغطت أمريكا على م.ت.ف للموافقة على خطة شامير ، وهددت بتجميد الوضع السياسي. وقد رفضت المنظمة مشروع شامير لتجاهله الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. ووجدت م.ت.ف نفسها مرة أخرى في مأزق سياسي، لا تستطيع الخروج منه إلا بمزيد من التنازلات.

مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر 1991)[50:]

سعت الولايات المتحدة إلى استثمار حالة التمزق والتشرذم العربي التي أعقبت حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش، بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، في 6 آذار / مارس 1991 إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي - "الإسرائيلي". وقام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بست جولات مكوكية في الشرق الأوسط أثمرت عن إقناع جميع الأطراف بقبول المشاركة في مؤتمر مدريد بعد أن قدَّم لهم عدداً من التطمينات والضمانات الأمريكية. وكانت الدعوة مبنية أساساً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

وقد انعقد "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط" في 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (الذي كان يعاني حالة انهيار وأفول ألقت بظلالها على دوره الخافت في عملية السلام)، وبحضور أوربي شكلي. وقد ألقى اختيار مدريد بظلاله عند بعض الذين ربطوا بين الأفول الإسلامي في الأندلس، وما يمكن أن يحصل من أفول إسلامي في فلسطين نتيجة هذا المؤتمر .وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة). وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتمَّ استبعاد المشاركة الرسمية لـ م.ت.ف في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع)بمباركة م.ت.ف) تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك.

وقد ابتدعت في هذا المؤتمر فكرة السير بمسارين في مشروع التسوية:

-المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين.

-المسار متعدد الأطراف: الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية. كما هدف إلى إيجاد تحوّل في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كياناً طبيعياً في المنطقة. كما نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف العقبات من طريق المسار الثنائي، مثل قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن والحد من التسلح، والبيئة، والاقتصاد والتعاون الإقليمي، حيث شُكّلت خمس لجان لهذه القضايا.

واستطراداً نشير إلى أنه جرت عدة مؤتمرات دولية، وكثير من اجتماعات اللجان، لكن عدم تعاون الطرف "الإسرائيلي" إلا فيما يخدم مصلحته كان يجعل التقدم في كثير من الأمور مستحيلاً وغير ذي معنى. فكان الصهاينة يسعون إلى إحداث تقدم في الجوانب الاقتصادية لكسر حاجز المقاطعة مع الدول العربية وبناء علاقات سياسية معها. بينما كانوا يعطّلون المسارات الحساسة كاللاجئين. وقد أخذ المسار متعدد الأطراف بالتعثر بعد التكشف الصارخ للنوايا "الإسرائيلية"، ومقاطعة سوريا ولبنان لهذا المسار. أما في المسار الثنائي فقد حصلت اتفاقات سلام فلسطينية - "إسرائيلية"، سنة 1993، وأردنية" - إسرائيلية" سنة 1994، بينما ظل المساران اللبناني والسوري متعثرين.

وفي المسار الفلسطيني - "الإسرائيلي"، رأس الجانب الفلسطيني حيدر عبد الشافي وساعده مجموعة شخصيات مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي وغيرهم. وقد دخل في نحو سنتين من المفاوضات العقيمة مع الوفد "الإسرائيلي". وفي الوقت نفسه، كان ياسر عرفات وبضعة أفراد فقط من قيادة م.ت.ف يتابعون خطاًّ سرياً للتفاوض نتج عنه ما عُرف باتفاق أوسلو.

اتفاق أوسلو (سبتمبر 1993):

ربما نسترجع قبل الحديث عن هذا الاتفاق بعض خيوط الأحداث التي دفعت باتجاهه. ففي عام 1990 عُقد اجتماع سرِّي في فيلا خاشقجي بباريس بين أريل شارون وبسام أبو شريف ومروان كنفاني كان على جدوله إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة. وقد دخلت النرويج على خط المفاوضات عبر تيرجي ود لارسن، وهو رئيس معهد نرويجي يبحث في ظروف وأوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وقد تعرف على يوسي بيلين - أحد المقربين من بيريز - وعرض

عليه في نيسان / إبريل 1992عقد مباحثات سرية مع م.ت.ف. وقد أصبح بيلين بعد الانتخابات "الإسرائيلية" نائباً لوزير الخارجية (بيريز). وقام أحد الدبلوماسيين النرويجيين في أيلول / سبتمبر 1992 بتقديم عرض على بيلين بأن بلاده على استعداد لتكون المعبر السري للاتصال مع م.ت.ف. وفي ديسمبر 1992 بدأت الترتيبات العملية للمفاوضات السرية، فالتقى عن "الإسرائيليين" البروفيسور يائير هيرشفيلد أستاذ التاريخ بجامعة حيفا، مع أحمد سليمان قريع (أبو علاء (رجل الأعمال والقيادي في حركة فتح، في فندق سانت جيمس بلندن.

وفي 20 كانون ثاني / فبراير 1993 عُقد أول اجتماع بينهما، من أصل 14 اجتماعاً، في مدينة ساربسبورغ على بعد 60 ميلاً إلى الشرق من أوسلو، في أجواء سرية مطلقة. وفي نيسان / إبريل 1993 رفعت "إسرائيل" مستوى تمثيلها في المباحثات فعيّنت يوري سافير، مدير عام وزارة الخارجية، رئيساً للوفد "الإسرائيلي"، وانضم إليهم يوئيل زنجر وهو محام خبير في القانون الدولي .أما "أبو علاء" فساعده مستشار قانوني اسمه طاهر شاش. وكانت الجلسات تنتقل من مكان إلى آخر ويمتد الاجتماع بضعة أيام. وسافر بيريز في 19 آب / أغسطس 1993إلى النرويج حيث وقع في الليلة نفسها على مسودة الاتفاق. وقد استمر عقد هذه المفاوضات في أثناء انعقاد المفاوضات الرسمية المعلنة بقيادة حيدر عبد الشافي، ودون علم أيٍّ من أعضاء هذا الوفد الرسمي. كما أن مفاوضات أوسلو استمرت حتى بعد أن قام الوفد الرسمي بتعليق المفاوضات، إثر إبعاد الكيان الإسرائيلي لـ415 فلسطينياً من حماس والجهاد الإسلامي إلى مرج الزهور في جنوب لبنان.

وقد تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في 13 أيلول / سبتمبر 1993، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب "الإسرائيلي" شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين. ويُعدُّ هذا الاتفاق بحقٍّ منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون و"الإسرائيليون" ويتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية. وهو يعكس مدى التنازلات الهائلة التي اضطرت قيادة م.ت.ف إلى تقديمها حتى تحصل على اتفاق شبيه في جوهره باتفاق كامب ديفيد 1978، والتي وصفت مُوقِّعه (السادات (يومذاك بالخيانة والاستسلام، ودعت شعب مصر لإسقاطه. وهو يعكس بالتأكيد مدى الانتكاسات والتراجعات والضربات التي عانى منها مشروع تحرير فلسطين خلال

الفترة 1978 - 1993. وقد كرَّس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني - "الإسرائيلي" ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، مما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك. وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية - "الإسرائيلية" والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في 26 تشرين أول / أكتوبر 1994، والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المسارين السوري واللبناني فبقيا متعثّرين طوال السنوات الثماني التالية (حتى الآن.(

وقد عُرف اتفاق أوسلو "باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي" أو باتفاق غزة - أريحا أولاً. ووقعت كافة الاتفاقات التالية بين م.ت.ف. وبين الكيان "الإسرائيلي" بناء على هذا الاتفاق. أما أبرز النقاط في اتفاق أوسلو فهي:

.1إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

.2تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

.3خلال شهرين من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل" من غزة وأريحا، تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

.4بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.

.5يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين" في تلك الأرضي.

" .6لإسرائيل" حق النقض "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية

خلال المرحلة الانتقالية.

.7ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

.8يمتد الحكم تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.

.9وقد أكد الاتفاق على نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية "للإرهاب" و"العنف"، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي[51.]

وبشكل عام، فإن أبرز الانتقادات والملاحظات على اتفاق أوسلو يمكن تلخيصها فيما يلي:

.1قضية فلسطين قضية كل المسلمين وليس قضية الفلسطينيين وحدهم، وهي معركة بين حق العرب المسلمين وباطل اليهود الصهاينة. وهي معركة تتوارثها الأجيال ولا يجوز لجيل أن يرضخ أو يتنازل فيغمط حق الأجيال التالية. وقد أجمع العلماء الثقات على عدم جواز هذه التسوية بالشكل الذي تمت فيه، ودعوا إلى وجوب الجهاد لتحرير الأرض المباركة.

.2تفردت قيادة م.ت.ف بالموافقة على الاتفاق والاتفاقات التي تلته، ولم ترجع حتى إلى الشعب الفلسطيني نفسه، الذي توجد فيه تيارات واسعة معترضة على هذه التسويات من الإسلاميين واليساريين والقوميين، وحتى في حركة فتح نفسها.

.3اعترفت قيادة م.ت.ف "بحق إسرائيل في الوجود"، وبشرعية احتلالها لـ77 % من أرض فلسطين المحتلة عام 1948 والتي لا تجري عليها أية مفاوضات.

.4لم يتعرض الاتفاق لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ولأن م.ت.ف تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقاً، فقد أصبح الأمر مرتبطاً بمدى "الكرم الصهيوني" الذي يملك عناصر القوة وأوراق اللعبة، وهذه القضايا:

أ. مستقبل مدينة القدس، والتي أعلنها اليهود عاصمة أبدية لهم وصادروا 86 %من

أرضها، وأسكنوا في القدس الشرقية أكثر من 200 ألف مستوطن.

ب. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم (سنة 2001) عن ستة ملايين و 200 ألف لاجئ (4.6 مليون خارج فلسطين، و 1.6 مليون داخل فلسطين وبالذات في الضفة والقطاع.(

ج. مستقبل المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث صادر الصهاينة نحو 62% من أراضي الضفة والقطاع، وأقاموا أكثر من 160 مستوطنة في الضفة و16 مستوطنة في القطاع يعيش فيها 200 ألف يهودي مستوطن.

.5لا تتضمن مسئوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن "إسرائيلي". ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، والأسلحة تدخل بإذن إسرائيلي.

.6للكيان الصهيوني حق النقض "الفيتو" على أية تشريعات تصدرها السلطة خلال المرحلة الانتقالية.

.7لا يوجد في الاتفاقيات إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا تشير الاتفاقيات إلى الضفة والقطاع كأراضٍ محتلة، مما يعزز الاعتقاد بأنها أراضٍ متنازع عليها.

.8في الوقت الذي تعهدت فيه م.ت.ف (السلطة الفلسطينية) بعدم اللجوء إطلاقاً للمقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني، وبحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية، فإنها في الوقت نفسه أصبحت مضطرة - في ضوء تعهداتها السلمية - لقمع وسحق أية مقاومة مسلحة ضد الكيان الصهيوني، ومحاربة أبناء شعبها الذين يقومون بذلك. ووجدت نفسها - عملياً سواء رغبت أم لم ترغب- أداة لحماية "الأمن الإسرائيلي" في مناطقها، وقامت بحملات اعتقال واسعة وشرسة إثباتاً "لحسن نواياها"، وحرصاً على السلام مع "إسرائيل."

.9أدت الاتفاقية إلى حالة انقسام كبيرة في الصف الفلسطيني، فوقفت فتح ومؤيدوها إلى جانب قيادة م.ت.ف والسلطة الفلسطينية، بينما وقفت الفصائل الفلسطينية العشر وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديموقراطية ضد الاتفاقية وتعهدت بإسقاطها.

.10بما أن "ممثلي الشعب الفلسطيني" الرسميين هم الذين وقعوا الاتفاق، فقد فتح ذلك الباب واسعاً أمام الأنظمة العربية ودول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي على مستويات مختلفة. مما أدى إلى فك العزلة الدولية عنه، والتي عاناها طيلة 45 عاماً. وأصبح "لإسرائيل" مكاتب تمثيل في تونس والمغرب وقطر وعُمان وموريتانيا، كما أقامت نحو خمسين دولة أخرى علاقات دبلوماسية معها.

.11نشأت في الكيان الإسرائيلي (حتى اندلاع انتفاضة الأقصى) حالة من الاستقرار الأمني النسبي والازدهار الاقتصادي، فتضاعف الدخل القومي "الإسرائيلي" من نحو 30 ملياراً سنة 1993 إلى 105 مليارات دولار أمريكي سنة .1999كما استقبل الكيان "الإسرائيلي" مئات الآلاف من المهاجرين اليهود.

.12أخرج الاتفاق الأمم المتحدة كمظلة دولية تحكم النـزاع بين الطرفين .ولم تعد كل قراراتها المتعلقة بحق شعب فلسطين في تقرير المصير، أو بقرار تقسيم فلسطين سنة 1947، تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها. وظلّت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي الأكبر لعملية التسوية، وهي المعروفة بانحيازها الصارخ للجانب "الإسرائيلي" ...، ومن استرعى الذئب فقد ظلم!!

.13اتسمت العديد من بنود اتفاقية أوسلو بالغموض، وترك التفصيلات لمفاوضات مستقبلية. وقد أعطى ذلك فرصة كبرى للكيان الإسرائيلي (الطرف القوي في المعادلة) للتسويف والمماطلة، وفرض شروطه وطريقة فهمه للاتفاقية، وجرى تقزيم المكاسب الفلسطينية (المُقزَّمة أصلاً) في هذه الاتفاقية. كما جرى تأجيل تنفيذ كثير من الاتفاقات التفصيلية. وأعطت "إسرائيل" لنفسها شرعية إعادة سحب التزامات كانت قد أعطتها للسلطة، كما مارست سياسات الحصار الاقتصادي والأمني لإجبار السلطة على تنفيذ التصور "الإسرائيلي" للاتفاقية .وقد مضى على هذه التسوية ثمانية سنوات دون الوصول إلى الحلول النهائية، بينما أعلن العديدون من فلسطينيين و"إسرائيليين" وفاة هذه الاتفاقيات .لكنها على أي حال لا تزال القاعدة التي تتم على أساسها المفاوضات.

أما المدافعون عن اتفاقيات أوسلو فيتهمون خصومهم "بالعدمية" و"عدم الواقعية"، ويقولون إن هذا هو أفضل ما يمكن تحصيله في ظل اختلال موازين القوى، والعجز العربي والإسلامي الحالي. كما يذكر المدافعون أن هذه الاتفاقيات شكّلت

فرصة لـ م.ت.ف وشعب فلسطين لبناء الحقائق على الأرض وإقامة السلطة الفلسطينية واستنقاذ ما يمكن استنقاذه من أرض قبل أن تقضي عليها آلة الضم والمصادرة الصهيونية، وقبل أن يتم تذويب أو تضييع قضية فلسطين نفسها. ويذكرون أن "إسرائيل" اعترفت في هذه الاتفاقية رسمياً بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية والمشروعة، كما اعترفت لأول مرة بـ م.ت.ف ممثلة لهذا الشعب، واعترفت أيضاً بالوحدة الإقليمية للضفة والقطاع. ويقولون إن مسار أوسلو مهما حاول الصهاينة التهرب من التزاماته سيؤدي في النهاية إلى قيام الدولة الفلسطينية[52].

وعلى أي حال، فإن اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 كان دلالة وصول هذه الاتفاقيات إلى طريق مسدود.

اتفاق القاهرة (مايو 1994):

يشكل اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية اتفاقات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها. فقد فشل الطرفان الفلسطيني و"الإسرائيلي" في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة - أريحا) وانقضت المدة المحددة لانسحاب القوات "الإسرائيلية" قبل أن تبدأ هذه القوات بالانسحاب. وبعد مزيد من التعنت "الإسرائيلي" والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة، الذي عرف ايضاً باسم (أوسلو) في 4 أيار / مايو 1994، والذي فصَّل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك. وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في 18أيار / مايو 1994، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في 5 تموز / يوليو 1994[53].

اتفاق طابا (أوسلو 2) (28 أيلول / سبتمبر 1995):

حسب اتفاق أوسلو، كان من المفروض أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني. لكن المفاوضات حولها امتدت عاماً ونصف، حيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكّن السلطة من تحقيق الأمن "الإسرائيل"، وبعبارة أخرى بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من سحق المعارضة الفلسطينية المسلحة. ولم يتم

ذلك إلا بعد أن "نجحت" السلطة إلى حدٍّ بعيد في الاختبار "الإسرائيلي". وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر، وجرى توقيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في 28 أيلول / سبتمبر 1995.

وتضمن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق "أ" و"ب" و"ج". ومناطق "أ" هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة ما عدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز 3% من مساحة الضفة حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً .
ومناطق "ب" وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وهي نحو 25% وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون "إسرائيلياً" - فلسطينياً مشتركاً. وأما مناطق "ج" فيكون الإشراف عليها إدارياً وأمنياً للكيان الإسرائيلي وهي نحو 70% من الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها[54].

وحفل الاتفاق بالمزيد من القيود والشروط الأمنية، وما إن بدأت القوات "الإسرائيلية" انسحابها من المدن وإعادة انتشارها، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كالجُزُر المحاصرة في بحر أمني "إسرائيلي". وتحوّل الاحتلال الإسرائيلي إلى نوع من "الاستعمار النظيف"، إذ أوكل المهام المتعلقة بإدارة السكان وضبطهم أمنياً وجمع الضرائب وأعمال البلدية وغيرها إلى السلطة، بينما تولّى هو التحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى، يُطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه.

وبعد تلك الترتيبات، تمت في يناير 1996 انتخابات المجلس التشريعي لمناطق الحكم الذاتي، والتي قاطعتها حماس وباقي الفصائل العشر، وفازت فيها حركة فتح ومؤيدوها بنحو ثلاثة أرباع المقاعد. كما انتخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة بأغلبية 88%.

اتفاق الخليل (15 كانون ثاني / يناير 1997):

عاد حزب الليكود في مايو 1996 إلى سدَّة الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو الذي كان معارضاً لاتفاق أوسلو، ويعتقد أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون. وقد اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل الذي تم التوقيع عليه في 15 كانون الثاني / يناير 1997 وهو

اتفاق قسَّم المدينة إلى قسمين: يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة. وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن الـ400 يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية جحيماً لا يطاق.

وتضمّن اتفاق الخليل إعادة جدولة زمنية لثلاث انسحابات (إعادة انتشار) من أجزاء غير محددة من الضفة تبدأ في مارس 1997 وتنتهي في يونيو 1998، بدلاً مما كان مقرراً في أيلول / سبتمبر 1997[55].

اتفاق واي ريفر بلانتيشن (23 تشرين أول / أكتوبر 1998):

تعامل نتنياهو مع السلطة الفلسطينية بكثير من اللامبالاة والازدراء والتعالي، ونشط أكثر في مجال توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتهويد القدس. ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة ما لم تثبت فاعليتها بنسبة 100% في مكافحة المعارضة الفلسطينية وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي، وما لم تقدم أقصى درجات التعاون الأمني مع الكيان الإسرائيلي.

وقد تعثرت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي مرة أخرى نتيجة التعنت الإسرائيلي. واضطر عرفات في 5 مايو 1998 أن يقبل أخيراً عرضاً أمريكياً - كان قد رفضه مراراً - بانسحاب "إسرائيلي" من 13% من الضفة الغربية. غير أن نتنياهو لم يوافق على هذا العرض إلا بعد أن وافق عرفات أن يكون هناك 3% من هذه الـ 13% على شكل محمية طبيعية. وفي 23 تشرين أول / أكتوبر 1998 وقع الطرفان اتفاقية واي ريفر بلانتيشن التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13 % من أرض الضفة. كما تضمنت إطلاق سراح بضعة مئات من أصل 3000 معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع.

وقد اتخذ اتفاق واي ريفر شكلاً أمنياً أكثر حزماً وتشدداً، إذ كان شرط تنفيذ ما سبق أن يُصعِّد الطرف الفلسطيني جهوده ضد ما أسماه "الإرهابيين "أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناء على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف المخابرات الأمريكيةCIA ، وإزالة كل ما يعادي "إسرائيل" في الميثاق

الوطني الفلسطيني. وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي 18% من الضفة (مناطق أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22% (مناطق ب) ويكون ضمنها المحمية الطبيعية (3%)[56].

وفي 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1998 طمأن نتنياهو مجلس وزرائه أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر فإن الإسرائيليين سيظلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 82% من الضفة والقطاع. وفي 20 تشرين ثاني / نوفمبر 1998 انسحب الكيان الإسرائيلي من 34 بلدة وقرية شمال الضفة. وأطلق سراح 250 سجيناً فلسطينياً معظمهم مجرمين عاديين وليس معتقلين سياسيين. ثم عاد مجلس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاقية واي ريفر في 20 كانون أول / ديسمبر 1998. ورجع الإسرائيليون إلى عادتهم في فتح وإغلاق "صنبور" تنفيذ الاتفاقيات كما يشاؤون سعياً لابتزاز تنازلات جديدة.

اتفاقية شرم الشيخ (4 أيلول / سبتمبر 1999):

مع قدوم حزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى السلطة من جديد في تموز / يوليو 1999 تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات أوسلو، وحسم قضايا الحل النهائي. ورغم أن باراك قاد حملته الانتخابية على أساس الوصول إلى تسوية وتسريع عجلة المفاوضات، إلا أنه قدَّم "الاءاته الخمس" التي استند على أساسها برنامجه "السلمي:"

1. لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي.

2. لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب 1967.

3. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية (بمعنى أن أي كيان فلسطيني يجب أن يكون ضعيفاً غير مكتمل السيادة).

4. لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.

5. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي شرم الشيخ في 4 أيلول / سبتمبر 1999 وقع باراك وعرفات النسخة المعدَّلة من اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن. وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت "إسرائيل" في تنفيذه. كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول / سبتمبر 2000، مع أنه ينتهي حسب "أوسلو" في أيار / مايو 1999. كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين[57].

وعلى أي فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من التسويف، إذ إن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن يتم في 20 كانون ثاني / يناير 2000، لكن الخلاف على ما يمكن تسليمه أخّر التنفيذ إلى 21 آذار / مارس 2000[58].

تطور مسار التسوية ومفاوضات كامب ديفيد (تموز/ يوليو 2000):

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية في أمسّ الحاجة لتحقيق مكاسب على الأرض خصوصاً فيما يتعلق بالحلول النهائية وتحقيق حلم إقامة الدولة الفلسطينية .فقد عانت السلطة من انتقادات عنيفة داخلية وخارجية بسبب ضعف أدائها في المفاوضات، وبسبب قمعها للمعارضة، والاتهامات بانتشار الترهل والفساد في أجهزتها. وفي الوقت الذي استمر فيه التسويف والابتزاز "الإسرائيلي" اضطرت السلطة عدة مرات لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية الذي كانت تَعِدُ به الجماهير منذ أيلول/ سبتمبر 1998، ثم هددت بإعلانها في أيار/ مايو 1999، ثم أيلول/ سبتمبر 1999، ثم أيار/ مايو 2000، ثم أيلول/ سبتمبر 2000. وكان الصهاينة لا يتعاطون بكثير من الجدية مع هذه التهديدات لأنهم يعلمون أن هذا الإعلان السياسي لن يغير من واقع احتلالهم للضفة والقطاع، لكنه يمكن أن يسبب بعض المتاعب السياسية التي يمكن في النهاية التعامل معها. وقد بدا الوضع "مأساوياً" في شهر شباط/ فبراير 2000 لدرجة أن عمرو موسى وزير الخارجية المصري وصف المسيرة السلمية بأنها "عبثية" بناء على الحالة المحبطة التي نقلها ياسر عرفات للرئيس المصري مبارك عندما التقى به في القاهرة[59].

غير أنه كانت هناك خشية "إسرائيلية" – فلسطينية - أمريكية من حالة الإحباط المتصاعدة في المنطقة، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيار مشروع التسوية . وأدركت الأطراف أنه لا بد من نهاية قصوى لحالة التسويف والابتزاز القائمة، وإلا فإن خيار الجهاد والمقاومة المسلحة سيعود للبروز من جديد.

ولذلك تواصلت مفاوضات المرحلة النهائية بشكل أكثر جدية في أماكن مختلفة مثل قاعدة بولينج الأمريكية في نيسان/ أبريل 2000، وفي استكهولم في أيار /مايو 2000 وبدا أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أخذا يكشفان أوراقهما حول الوضع النهائي، وانتقلت اللغة "المتشددة" من الطرفين إلى "تَفَهّم" أكثر لاحتياجات كل منهما.

وكان واضحاً في المفاوضات أن الكيان الإسرائيلي لا يزال يسعى للاحتفاظ بتفوقه الاستراتيجي على العالم العربي حتى بعد تحقيق التسوية، حتى إن باراك وصف السلام القادم بأنه سيكون في بداية الأمر "سلاماً مسلحاً"[60].

وقد حاولت الأطراف بشكل حثيث الوصول إلى تسوية قبل قدوم الموعد الأخير الذي ضربه الفلسطينيون لإعلان دولتهم (أيلول/ سبتمبر 2000). وفي حزيران / يونيو قال باراك عقب اجتماعه مع دينيس روس المنسق الأمريكي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط "إن مفاوضات السلام مع الفلسطينيين بلغت درجة نضج تسمح بالتوصل إلى اتفاق... وإن أياً من الطرفين لا يمكن أن يحقق كل أحلامه ... إلا إن هناك فرصة فريدة للطرفين للوصول إلى اتفاق تاريخي"[61].

وقد نشرت "يديعوت أحرنوت" في 23 حزيران/ يونيو 2000 نص وثيقة أمريكية تكشف استعداد "إسرائيل" للانسحاب من 90% من الضفة والقطاع ونقلهما للسيادة الفلسطينية الكاملة. والموافقة على أن يكون نهر الأردن والجسور المقامة عليه والأحياء العربية في القدس تخضع في النهاية لسيطرة الفلسطينيين، على أن تقوم "إسرائيل" بضم مناطق وتجمعات الاستيطان اليهودي الرئيسة في الضفة، ومن ضمنها تلك القائمة في محيط منطقة القدس. وعلى أن تحل مشكلة اللاجئين على أساس مبدَأي التعويض والتوطين، ولتحقيق ذلك يحصل الفلسطينيون على 40 مليار دولار والأردنيون على 40 مليار دولار أخرى، ويحصل اللبنانيون على 10 مليارات والسوريون على 10 مليارات. واقترح أن تقوم أمريكا بتغطية 25% من هذه المبالغ التي ستصرف على مدى 10-20 عاماً عن طريق إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل الأونروا. كما وعدت الوثيقة بمساعدات غير محددة للفلسطينيين، منها خمسة مليارات لإنشاء بنية تحتية لتوفير المياه[62].

وفي الوقت نفسه تسربت الأخبار عن مشروع فلسطيني للتسوية النهائية، نشرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" في 25 حزيران/ يونيو 2000 على أساس ما أسمته "قائمة مطالب عرفات للسلام"، مشيرة إلى أنها نقلته عن مصدر إسرائيلي رفيع.

وقد تضمن:

1. انسحاب إسرائيلي من 98.5% من الضفة الغربية.

2. الموافقة على بقاء جزء من المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية داخل حدود المستوطنة بالإضافة إلى 50 متراً خارج جدرانها.

3. الموافقة على أن الشوارع المؤدية للمستوطنات تكون تحت السيادة الإسرائيلية، أما جوانب الشوارع فتحت السيادة الفلسطينية.

وقد أشارت الوثيقة إلى أن عرفات سيوفق في النهاية على كتل استيطانية بحدود 4% من الضفة.

4. توضع القدس العربية (الشرقية) تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، وتكون عاصمة فلسطين، مع بقاء الحي اليهودي وحائط البراق "حائط المبكى" وحي المغاربة تحت السيادة الإسرائيلية، فضلاً عن القدس الغربية، ومستوطنات معاليه أدوميم وجيلو وراموت.

5. بالنسبة للخليل: يقوم الإسرائيليون بإخلاء مستعمرة كريات أربع وحي أبراهام أبينو في الخليل، ويُمنحون طريقاً حرة للوصول إلى الحرم الإبراهيمي.

6. يوافق الفلسطينيون على استئجار الإسرائيليين قطعة ضيقة على شريط غور الأردن لفترة محدودة وتحت السيادة الفلسطينية.

7. يجب أن يعترف الإسرائيليون بحق العودة الكامل للاجئين الفلسطينيين، وبالاعتراف بمسئوليتهم عما حدث لهم، وتعويض من لا يرغب منهم بالعودة.

وقد أشارت الصحيفة إلى أن هناك ليونة خلف هذا الموقف الرسمي، إذ إن المسئولين الفلسطينيين سيوافقون في النهاية على إعادة 100 ألف فلسطيني في إطار جمع شمل العائلات.

8. الموافقة على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة من السلاح الثقيل.

.9تعويض الفلسطينيين عن المستوطنات الإسرائيلية التي ستضمها "إسرائيل " تحت سيادتها، وذلك بتسليمهم أرضاً مساحتها 200 كم2 من الأرض المحتلة سنة) 1948داخل الخط الأخضر). واقترح أن تتكون من جزأين، الأول منطقة طولية تستخدم ممراً برياً بحيث تصل بين قطاع غزة وحاجز ترقوميا في أطراف جبل الخليل على حدود الضفة الغربية. أما الجزء الثاني فيكون جنوب مرج ابن عامر في منطقة القرية العربية "مقيبلة."

.10الإفراج عن كافة المعتقلين وتنفيذ فوري للانسحاب حسب اتفاق أوسلو[63.[

ومن خلال النظر في المشروعين السابقين (الوثيقة الأمريكية، ومطالب عرفات (يتضح أن الطرفين اقتربا بصورة أكثر جدية من تحقيق حل دائم. وفي الوقت نفسه حافظ الطرفان على حالة من التوتير الإعلامي، كجزء من مناورات التسوية. فقد هددت السلطات الإسرائيلية باستخدام الدبابات والطائرات ضد المناطق الفلسطينية. وقد رد ياسر عرفات على ذلك في مهرجان خطابي في نابلس أمام الآلاف من مؤيديه من أنصار حركة فتح قائلاً "نحن مستعدون لأن نُشطب ونبدأ من جديد" وذكّر إسرائيل "بهزائمها" في الكرامة وبيروت والانتفاضة، وهدد بإشعال الانتفاضة من جديد[64.[

وفي الجهة المقابلة، لم يكن باراك يتمتع بوضع مريح في حكومته ولا في الكنيست يمكنه من اتخاذ قرارات مصيرية. وحتى لو وافق على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، فإنه كان سيواجه احتمالات جدية بسقوط حكومته، وعدم تمرير الاتفاقات في الكنيست أو في الاستفتاء الشعبي. فقد كان حزب العمل الذي يتزعمه باراك لا يملك أكثر من 26 مقعداً من أصل 120 ويحكم ضمن تحالف متنافر يجمع اليمين الديني المتشدد مثل المفدال وشاس كما يجمع اليسار العلماني "ميرتس". وقد تمكن حزب الليكود المعارض في 2 مارس 2000 من تعقيد الوضع بالحصول على قرار من الكنيست بأن أي تسوية سياسية يجب أن تحصل على غالبية أصوات الناخبين المسجلين في استفتاء شعبي (وليس فقط أكثرية المشاركين في الانتخابات). وتزايدت معارضة اليمين الإسرائيلي للتسوية في شهر حزيران/ يونيو 2000، وانسحب عدد من الأعضاء اليمينيين من حكومة باراك مما أفقدها غالبيتها في البرلمان (الكنيست.(

وفي يوم ذهابه إلى واشنطن للمشاركة في مفاوضات كامب ديفيد، اجتاز باراك "امتحان" إسقاط حكومته بصعوبة بالغة عندما طُرحت الثقة بحكومته، وفاز

الاقتراح بغالبية 54 صوتاً ضد 52 صوتاً، لكنه لم يكن كافياً لإجباره على الاستقالة لعدم حصوله على أغلبية 61 صوتاً. وعلى ذلك، فإن باراك ذهب إلى المفاوضات وهو يعي تماماً قوة المعارضة "الإسرائيلية" للتسوية، وإدراكه عملياً أنه على الأغلب لن يستطيع تسويق التسوية للشارع الإسرائيلي في ظل تلك الأوضاع، حتى لو أراد حزب العمل ذلك. وهذا يضع علامة استفهام على مدى جدية باراك وحكومته في مفاوضات كامب ديفيد.

ومع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي كلينتون أخذ يسعى بقوة لتحقيق إنجاز تاريخي، فدعا إلى عقد مفاوضات التسوية النهائية في كامب ديفيد، باذلاً ما في وسعة لإنجاحها، مفرغاً نفسه عدة أيام في أثناء انعقادها. وقد انعقدت مفاوضات كامب ديفيد 12-25 تموز/ يوليو 2000 بحضور كلينتون وباراك وعرفات. وظهر أن المشروعين السابقين كانا أساساً لتلك المفاوضات.

وكان موضوع القدس هو العقبة الكأداء التي واجهت المؤتمر، والتي أدت إلى فشله، كما بقيت معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة دون حل. وكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هم النقطتان الأكثر حساسية. إذ أصر الصهاينة على القدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى الذي يسمّونه جبل)المعبد) الهيكل ، ويحلمون بإنشاء الهيكل اليهودي الثالث عليه. فكانت هناك اقتراحات بأن تكون هناك سيادة يهودية على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو بالاشتراك مع المسلمين بجزء من حرمه، أو حتى ببناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوقه. وقد أصرّت السلطة الفلسطينية على موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، واستعدت للاستجابة للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية بشأنها. وقد جرت محاولات لإنقاذ الموقف باقتراح تأجيل موضوع القدس مدة سنتين أخريين غير أن عرفات رفض ذلك، وأصرّ على موقفه بإسناد مصري سعودي قوي، وصرح بأن "القدس تحرق الحي والميت"، وبأنه "لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس."

أما بالنسبة للصهاينة فإن مجمل ادعاءاتهم التاريخية والدينية في فلسطين تتركز حول القدس وبالذات "جبل المعبد" حسب تسميتهم للمسجد الأقصى. وهم يسعون منذ العشرينيات من القرن العشرين لهدم الأقصى وبناء هيكلهم، وكان الزعيم الصهيوني ديفيد بن جوريون الذي قام على عاتقه الكيان الإسرائيلي وكان أول

رئيس وزراء له يقول إنه "لا معنى لإسرائيل دون القدس، ولا معنى للقدس دون الهيكل". وبحلول سنة 2000 كان الكيان الإسرائيلي قد قام بالكثير من الخطوات العملية لتهويد القدس الشرقية فأسكن فيها نحو 200 ألف مستوطن متوزعين على 27 مستوطنة وحي يهودي، وبحيث تفصل القدس عن محيطها العربي في الضفة. كما قام بعمليات حفريات مكثفة تحت المسجد الأقصى وصلت إلى عشر مراحل، وحفر خلالها أربعة أنفاق وفرّغ من تحته الأتربة، وحاول إذابة الصخور بالمواد الكيماوية مما هدد بانهيار المسجد الأقصى في أي لحظة. كما وقع أكثر من 120 اعتداء على الأقصى، حدث ثلثاها في السنوات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993.

وقبيل انهيار المفاوضات، وعندما أخذت نذر الفشل تلوح في الأفق عاد الطرفان للغة التهديد. فقد حذر باراك الفلسطينيين من "مواجهة نتائج مأساوية في حال الفشل" وقال "إذا لم تصلوا إلى اتفاق معي فسأكون آخر رئيس وزراء إسرائيلي يمكن التوصل إلى اتفاق معه"، كما بدأت القوات الإسرائيلية استعدادات عسكرية واسعة لخوض المواجهات في حال فشل القمة[65].

وذكر عماد الفالوجي وزير المواصلات في السلطة الفلسطينية أن المنطقة مقبلة على "مستقبل أسود" إذا فشلت قمة كامب ديفيد[66]. وتوقعت مصادر أمنية إسرائيلية حسبما نقلت صحيفة "يديعوت أحرنوت" أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فإن يتوقع حدوث مواجهات شاملة يحاول الفلسطينيون خلالها تحقيق عدة أهداف أبرزها:

1. توحيد الصف الفلسطيني من مؤيدي السلطة ومعارضيها، بقصد تصليب الموقف الفلسطيني تجاه المفاوضات.

2. تحقيق مكاسب إقليمية بتنظيم مسيرات ومظاهرات باتجاه المستوطنات "الإسرائيلية" ومناطق "ب"، ومحاولة الاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء عليه سلمياً.

3. إظهار "إسرائيل" على أنها دولة محتلة عدوانية، لا تتورع عن ارتكاب المجازر لتكريس احتلالها، مما يضطرها في النهاية إلى الرضوخ للإرادة الدولية والانسحاب[67].

وعندما انهارت المفاوضات فعلياً أعلن الجيش "الإسرائيلي" استعداده لأي احتمالات مع الفلسطينيين. وفي الجهة المقابلة، أعلن وزير العدل الفلسطيني فريح أبو مدِّين بأن "الوضع خطير جداً، وكل الاحتمالات لدينا مفتوحة" وقال إنه إذا ما وصلت العملية إلى صدام دموي "فإن المنطقة ستنهار، بل كل الشرق الأوسط سينهار، وحتى عملية السلام مع مصر والأردن"[68].

ولم تكن هذه التوقعات بعيدة عن الموضوعية، والقدرة على الاستشراف السياسي للمستقبل، إذ وقعت انتفاضة الأقصى التي شغلت العالم ولا تزال تشغله منذ 28 أيلول/ سبتمبر 2000.

مشروع بيل كلينتون للسلام كانون أول/ ديسمبر 2000:

إثر فشل مفاوضات كامب ديفيد كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة، فقد كان هناك حالة إحباط فلسطيني واسعة تجاه عملية التسوية، واضطرت السلطة الفلسطينية إلى تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية عن موعدها المقرر في 13 أيلول/ سبتمبر 2000 إلى إشعار آخر. وكانت الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك تتكئ على أقلية برلمانية لا تمكنها من اتخاذ قرارات جريئة أو مصيرية، هذا إذا كانت هي أصلاً مخلصة في الوصول إلى تسوية تُرضي السلطة الفلسطينية. وظل الحد الأدنى الفلسطيني أعلى من السقف "الإسرائيلي"، خصوصاً فيما يتعلق بالقدس واللاجئين. وبدا للطرفين أنهما قدما أفضل ما يستطيعان، وأنهما وصلا إلى طريق مسدود. ووفق الحسابات السياسية فإن "تنازل" أي طرف في تلك القضايا الجوهرية كان يعني سقوطه شعبياً، وبالتالي سقوط التسوية نفسها.

وعندما اشتعلت انتفاضة الأقصى إثر زيارة شارون لحرم المسجد الأقصى في 28 أيلول/ سبتمبر 2000 وجد الطرفان فرصتهما لتحقيق مزيد من الضغوطات لإجبار الطرف الآخر على التنازل. ودخلت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس لتؤكد صحة الخيار الجهادي والكفاح المسلح، كما برز دعم في العالم العربي والإسلامي لم يسبق له مثيل للانتفاضة، مؤكداً حق الفلسطينيين في أرضهم ومقدساتهم وبناء دولتهم المستقلة. وفي الوقت نفسه، ازداد اليمين المتطرف قوة في الوسط "الإسرائيلي" الصهيوني. وانزوى خيار السلام مع ازدياد العجرفة الصهيونية وقتل الأبرياء وهدم البيوت، ومع ازدياد العمليات الجهادية القوية التي أحدثت لأول مرة "توازن ردع" مع الكيان "الإسرائيلي."

ورغم أن باراك استخدم كل ما في جعبته من وسائل إرهاب وتدمير وقتل ومن خبرات له كقائد للجيش ورئيس سابق للأركان، وفضح الوجه البشع له ولحزب العمل الذي عمل طويلاً على تجميله. رغم كل ذلك، فقد اضطر باراك للاستقالة في 9 كانون أول/ ديسمبر 2000 مما فتح المجال للتنافس على منصب رئيس الوزراء في انتخابات تعقد خلال ستين يوماً.

وفي الولايات المتحدة فاز جورج بوش الابن مرشح الحزب الجمهوري على نائب الرئيس الأمريكي آل جور مرشح الحزب الديموقراطي بأغلبية ضئيلة. وسعى بيل كلينتون في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت لولايته (حتى 20 كانون ثاني /يناير 2001) إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة، وإلى دعوة الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي" للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات. واستناداً إلى ما سجله مسؤولون أمريكيون في 23 كانون أول/ ديسمبر 2000 في أثناء لقاء الرئيس كلينتون مع مسئولين فلسطينيين و"إسرائيليين" فإن مشروع كلينتون يتضمن النقاط التالية:

أولاً: الأراضي:

1. دولة فلسطينية على 94 - 96% من الضفة و 100% من القطاع.

2. في مقابل الجزء الذي تضمه "إسرائيل" عليها أن تعطي 1-3% من "أراضيها] "الأراضي التي احتلتها عام 1948] إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع.

3. خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب للمعايير التالية:

أ- 80% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.

ب- تواصل الأراضي

ج- تخفيض عدد المناطق التي تضمها "إسرائيل" إلى الحد الأدنى.

د- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

ثانياً: الأمن: حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل من 36 شهراً.

ثالثاً: القدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق "إسرائيلية."

رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى): حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وهناك اقتراحان: إما سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم.

أو: سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

خامساً: اللاجئون: المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضهم.

ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

سادساً: نهاية النـزاع: يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النـزاع، ويضع تطبيقه حداً لأي مطالبة[69].

وفي مفاوضات واشنطن وافق الطرف "الإسرائيلي" لأول مرة في 21 كانون أول /ديسمبر على تقديم تنازلات بشأن السيادة على القدس الشرقية، وفي 27 من الشهر نفسه ألغى عرفات اجتماعاً مع باراك رافضاً الخطوط العامة للاتفاقية المقترحة. وفي 3 كانون ثاني/ يناير 2001 وافق عرفات من حيث المبدأ على مقترحات كلنيتون كإطار للتسوية، لكنه أبدى تحفظات هامة عليها، وفي اليوم التالي رفض الإعلان بوضوح عن موافقته على المقترحات حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين بالعودة إلى الأرض المحتلة عام 1948، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية. ولقي موقف عرفات دعم الزعماء العرب في اجتماع في القاهرة حول حق اللاجئين في العودة. وقد وصف البعض المقترحات الأمريكية بأنها مقترحات "إسرائيلية" بثوب أمريكي. ورغم أن

"الإسرائيليين "وافقوا مبدئياً على الاقتراحات كإطار للتسوية ألا أنهم أبدوا من جهتهم بعض التحفظات. ورفض باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى[70].

وفشلت محادثات واشنطن وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق.

وقد كان كلينتون من الغرابة والوقاحة إلى حد أنه وصف أن جوهر المشكلة "هو أن اليهود عندما عادوا إلى وطنهم وجدوا أن هناك شعباً آخر"!! حسبما ذكر في خطاب في واشنطن في 8 كانون ثاني/ يناير 2001[71].

وفي محاولة أخيرة لإنجاز التسوية قبل الانتخابات "الإسرائيلية" عُقدت في "طابا" المصرية مباحثات 20 - 27 كانون ثاني/ يناير 2001 ولم تتمكن من الوصول إلى تسوية نهائية، لكن بياناً مشتركاً ذكر أن الطرفين "كانا أقرب من أي وقت مضى للوصول إلى تسوية" وأنهما سيوصلان المحادثات بعد الانتخابات "الإسرائيلية"[72].

شارون وتعطّل مسار التسوية:

فاز أريل شارون برئاسة الوزراء في الانتخابات العامة التي عقدت في 6 شباط / فبراير 2001 ضد منافسه باراك وبفارق تاريخي كبير يزيد عن 25%، مما أكد ازدياد التطرف والتشدد لدى المجتمع الصهيوني.

وقد أعاد شارون مسار التسوية سنوات إلى الوراء، فعرض على الفلسطينيين حكماً ذاتياً على 40 - 45% من الضفة الغربية، ورفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة. وحاول أن يُسوّق في أواخر نوفمبر 2001 فكرة دولة غزة أولاً.

لقد جاء شارون ببرنامج أمني يَعِد الصهاينة بالأمن عن طريق سحق الانتفاضة بالقوة. وهو باعتباره أشد الصهاينة تطرفاً، وأكثر من ولغ في دماء الفلسطينيين منذ الخمسينيات مروراً بمذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982، وأنشط من شجع الاستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع عندما كان وزيراً للإسكان...، فقد جاء إلى الحكم بعقلية العسكري الجنرال ووزير الدفاع السابق الذي يرى العنف أفضل وسيلة للتعامل. ولذلك لم تكن عملية التسوية من أولوياته، ولا استرضاء الفلسطينيين ضمن برنامجه.

وقد وعد "الإسرائيليين" بالأمن خلال مائة يوم، لكنه فشل (بعد أكثر من سنة ونصف من انتخابه) في ذلك فشلاً ذريعاً، ولا تزال المقاومة الفلسطينية توجه ضربات قاسية في العمق الصهيوني الذي يعيش حالة من التردي والهلع. لكن المجتمع "الإسرائيلي" لا يزال يدعم شارون وبرنامجه، لأنه ربما كان السهم الأخير في جعبة التطرف لديه، ولأنه يقود حكومة وحدة وطنية، أي أن البدائل الأفضل غير متوفرة حالياً.

ولأن المجتمع الصهيوني يعلم أن سقوط شارون يعني ثمناً كبيراً يجب دفعه للفلسطينيين.

مبادرة الأمير عبد الله:

وفي شهر فبراير 2002 رشحت أنباء عن مبادرة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله في مقابلة أجراها الأمير مع توماس فريدمان كاتب التحقيقات في النيويورك تايمز وتداولتها وسائل الإعلام العربية في 18 فبراير 2002.

والمبادرة التي أكدتها السعودية رسمياً فيما بعد ترتكز أساساً على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة سنة 1967 وقيام الدولة الفلسطينية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع "إسرائيل."

والمبادرة لا تختلف كثيراً عن المبادرات العربية السابقة، سوى - ربما - في وضوحها فيما يتعلق بالتطبيع العربي الشامل.

وقد لقيت المبادرة ترحيبا أمريكياً وأوربياً مبدئياً، كما لقيت ترحيباً من الأمين العام للأمم المتحدة، ومن عدد من الأطراف العربية. ولكن حدثت تساؤلات حول موقف المبادرة من حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم، وقد أكد الأمير عبد الله على عدم التنازل عن هذا الحق.

وقد حاول الكيان الإسرائيلي الالتفاف على المبادرة بإعلان أنها خطوة إيجابية واستعداد شارون لمقابلة الأمير عبد الله، غير أن شارون رفض مبدأ الانسحاب من كل الأرض المحتلة سنة 1967. وقد رفضت السعودية العرض الإسرائيلي، وقالت إن اختزال إسرائيل للمبادرة في شكل عقد لقاءات ثنائية يكشف رفض

إسرائيل للمبادرة.

وقد قرر الأمير عبد الله طرح مبادرته في مؤتمر القمة العربي التي انعقدت في بيروت في 27 - 28 مارس 2002. وبالفعل، تبنى مؤتمر القمة العربي المبادرة وحوَّلها إلى مبادرة عربية شاملة، غير أن غياب 11 رئيس دولة عربياً بالإضافة إلى عدم قدرة ياسر عرفات على حضور القمة بسبب الحصار الإسرائيلي على مقره قد أضعف من قوة زخم هذه المبادرة.

قرار مجلس الأمن الدولي:

ومن جهة أخرى أصدر مجلس الأمن الدولي في 12 مارس 2002 قراره رقم 1397 أوضح فيه لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية تتعايش إلى جانب "إسرائيل". ولكن هذا القرار لم يحدد جدولاً زمنياً لذلك، ولم يتخذ طابعاً إلزامياً "لإسرائيل" بالانسحاب، كما لم يحدد شكل الدولة ولا حدودها.

وبعد ذلك بنحو ثلاثة أشهر ونصف (26 يونيو 2002) قدم الرئيس الأمريكي جورج بوش رؤيته للتسوية السلمية. ووضع شروطاً مستحيلة للوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية. فقد طالب بوقف الانتفاضة وسيطرة السلطة تماماً على الأوضاع، وإصلاح السلطة ومؤسساتها، وتغيير القيادة الفلسطينية بما فيها عرفات ....وقد أثارت شروطها مشاعر بالمرارة والسخرية فلسطينياً وعربياً ودولياً، وحتى في أوساط حلفائه الأوربيين، بل وحتى من قيادات سياسية إسرائيلية. واعتبره الكثيرون ممثلاً ليس لمصالح وبرامج الإسرائيليين فقط، وإنما لرؤية شارون والليكود للتسوية... حتى إن عدداً من قيادات حزب العمل الإسرائيلي انتقدت المبادرة.

وقد عكست مبادرة بوش مدى النفوذ الصهيوني " الليكودي" في الإدارة الأمريكية، ومدى إيغال الولايات المتحدة في الاستخفاف بحقوق الفلسطينيين حتى تلك التي أقرتها مواثيق الأمم المتحدة وقراراتها. بينما اعتبرها الآخرون أنها في أحسن الأحوال تعكس مدى جهل الرئيس بوش بحقائق الوضع على الأرض في فلسطين.

رؤية تحليلية للموقف العربي والفلسطيني و"الإسرائيلي" من التسوية

من خلال العرض السابق، لاحظنا أن إقبال الأنظمة العربية و م.ت.ف على المشاركة في عملية التسوية السلمية ينطلق أساساً من خلفيتين:

الأولى: حالة العجز العربي واختلال موازين القوى بما يجعل مستحيلاً في المدى المنظور تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية.

والثانية: عامل الزمن، وشعور الأنظمة العربية أن الزمن لا يعمل لصالحها حيث يقوم الكيان الصهيوني ببناء الحقائق على الأرض، وأن الأولى إيقاف تمدُّد المشروع الصهيوني، وإنقاذ ما يمكن من أرض قبل فوات الأوان.

وقد يبدو هذا التفكير للوهلة الأولى منطقياً، لكن المشكلة الأساسية تكمن في التعامل مع العجز المؤقت باعتباره قدراً وعجزاً دائماً، وفي الاستسلام ابتداءً إلى مستقبل منهزم، فضلاً عن الحاضر المتردي. كما أنه تفكير لا يدرك تماماً حاجة العدو الصهيوني الماسة للتسوية لتجاوز العديد من أزماته ومشاكله. وهو تفكير يُعبِّر عن إشكالية غياب الإرادة، وغياب الرؤية لأدوات التغيير في المستقبل، كما أنه لا يستوعب دروس التاريخ التي انتهت عادة بإزالة الاستعمار والاحتلال ولو بعد مئات السنين، ما دام هناك شعوب لم تنس قضيتها ومستعدة للبذل في سبيلها. وهو يكشف في الوقت نفسه حالة الأنظمة العربية في الانكفاء القطري على مصالحها الخاصة، وفقدانها لاستراتيجيات مشتركة جادة في تحقيق الوحدة التي لن تقوم إلا بزوال الكيان الصهيوني، كما أن الكيان الصهيوني لن يزول إلا إذا خطى مشروع الوحدة خطوات كبرى. ويميط التدقيق في الموضوع اللثام عن الأزمة الداخلية التي تعيشها هذه الأنظمة. إذ إن الانتصار على المشروع الصهيوني يستدعي مشروعاً حضارياً، وحالة نهضوية عامة، لا يمكن أن تتكون بداياتها الأولى إلاّ بفتح أبواب الحريات للجماهير، والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال مؤسسات شورية "ديموقراطية" تستطيع أن تنتخب الكفؤ، وتحاسب المقصر وتعزله. ويأمن الناس على حقوقهم وأموالهم وأعراضهم. وعند ذلك يمكن أن تعود الأموال المهاجرة والعقول المهاجرة ... ولا يمكن لهذا المشروع أن يستقيم إلا إذا توافق مع عقيدة الأمة وتراثها، بحيث يمكن أن يفجر فيها العزة والكرامة وروح التضحية والإبداع. وما دامت الأنظمة مستندة إلى الجيش والمخابرات وأقلية من المنتفعين ... فإن مشروع النهضة سيبقى معطَّلاً وبالتالي سيتعطل مشروع التحرير، وسيكون العجز والتسوية السلمية هو البديل الوحيد الذي تُلحُّ الأنظمة على إقناعنا به.

كما لا بد من الإشارة إلى أن الأنظمة العربية والإسلامية تعاملت مع قضية

فلسطين ليس بوصفها قضيتها الأساسية المركزية، وإنما بوصفها قضية "جيران " تعرضوا للظلم ويحتاجون بعض الدعاء والمساعدة. وعلى هؤلاء "الجيران" أن يُقدِّروا "الضيافة"، وأن يعلموا أن للمساعدة حدوداً، فلا يستطيع هؤلاء تنظيم أنفسهم وتشكيل مؤسساتهم بحرية في تلك الأقطار، ولا يستطيعون إقامة قواعد عسكرية أو اختراق حدود بلاد الطوق العربي لتنفيذ عمليات المقاومة .والمشكلة هنا أن "النظام العربي" لا يشعر أن بيته هو الذي يحترق، وأن العدو انتهك حرمة منـزله. وهذا جوهر إشكالية النظام القطري في التعامل مع قضايا "الأمة". على أن الوجه الآخر للموضوع هو عدم إدراك الأنظمة العربية والإسلامية لطبيعة المشروع الصهيوني وأهدافه، والذي لم يستهدف الفلسطينيين فقط ولا فلسطين وحدها. إن احتلال المشروع الصهيوني لفلسطين هو مجرد ركيزة ومنطلق لإبقاء الأمة العربية والإسلامية ضعيفة مفككة يمنع وحدتها ونهضتها ويبقيها في دوائر التخلف والتبعية. لأنه يدرك تماماً أن قوة الأمة ووحدتها خطر أكيد على بقائه ويعني زواله عاجلاً أم آجلاً. وبالتالي فإن شرط نُموِّه وبقائه مرتبط بضعف الأمة وتفككها، كما أن وحدة الأمة ونهضتها مشروطة بإنهاء هذا المشروع وزواله.

وفي الجانب الفلسطيني يتنازع الفلسطينيين تياران أساسيان تجاه التسوية، الأول هو تيار القيادة المتنفذة في م.ت.ف وتدعمه أساساً حركة فتح وهو يدعم مسار التسوية واتفاقات أوسلو، والثاني هو تيار المعارضة الفلسطينية الذي تقوده أساساً حركة حماس وعدد من فصائل المقاومة كالجهاد الإسلامي والشعبية والديموقراطية وغيرها. وفي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يكاد التياران يتناصفان الدعم الجماهيري. أما في خارج فلسطين حيث يوجد أكثر من نصف شعب فلسطين، والذي ستحرمهم أية تسوية سلمية من حقهم في العودة إلى وطنهم، فإن هناك مؤشرات على رفض الغالبية لاتفاقيات أوسلو وما ينبني عليها.

غير أنه ينبغي التفريق بين قبول الفلسطينيين للتسوية السياسية كحل مرحلي هو أفضل ما يمكن تحصيله في الظرف الراهن، وبين إيمانهم بحقهم المطلق في فلسطين من نهرها إلى بحرها، وإيمانهم بضرورة زوال الكيان الصهيوني. بمعنى أن الأغلبية الساحقة للفلسطينيين غير مقتنعة "بعدالة" التسوية السياسية أياً كانت، ولا مقتنعة بأن هذا الحل هو حل "دائم". وعلى سبيل المثال فعندما كانت اتفاقية أوسلو تعيش أفضل أيامها في البداية مع وعود الرخاء وانسحاب المحتلين وإقامة الدولة الفلسطينية فإن أكثر الذين عبأوا استطلاعاً للرأي العام حول موقفهم من اتفاق أوسلو أبدوا موافقة عليه (نحو 55%). وأجاب نفس الذين عبأوا هذا الاستطلاع على سؤال آخر حول إيمانهم بحقهم في فلسطين المحتلة سنة 1948

(الأرض التي قام عليها الكيان الصهيوني، والخارجة عن دائرة التفاوض أصلاً) فأجاب 86% بأنهم يؤمنون بحقهم فيها. مع العلم أن الذين قاموا بالاستبيان كانوا من مؤسسات تدعمها م.ت.ف التي تبنت التسوية.

وبالنسبة للشعب الفلسطيني فإن كلمة "الحل العادل والدائم" التي تُطرح عادة في كل مشاريع التسوية، تصبح مصطلحاً عبثياً يفقد دلالته الحقيقية. فهل يستطيع أحد أن يقنع 4.8 ملايين لاجئ فلسطيني خارج فلسطين بأن الحل العادل الدائم يكمن في توطينهم حيث هم، وفي ترك أرضهم لليهود الصهاينة؟! وفي أن للصهاينة حقاً في 77% من أرض فلسطين لينشئوا عليها دولتهم لقد أشارت استطلاعات الرأي العام التي أجريت مؤخراً وسط اللاجئين الفلسطينيين أن 98 %منهم يرفضون التنازل عن حقهم في العودة إلى الأرض المحتلة عام 1948، ويرفضون التوطين أو التعويض. وفوق ذلك من يملك أن يقنع العرب بالتخلي عن عروبة فلسطين؟ ومن يملك أن يقنع المسلمين بالتخلي عن إسلاميتها وقدسيتها؟

إن إشكالية التسوية تكمن في أنها تحمل بذور فشلها في ذاتها، وتحمل عناصر تفجيرها في بنودها. وستبقى مسألة الأرض وهويتها، ومسألة العودة، ومسألة القدس ... تضطرم في النفوس وستظل تتفجر بين آن وآخر لتؤكد أن "السلام" غير عادل ولا دائم.

وقد أفرزت انتفاضة الأقصى واقعاً جديداً وحَّد مختلف التيارات الفلسطينية)بما فيها فتح) حول برنامج المقاومة. واكتسب خيار الجهاد مصداقية وشعبية متزايدة، ووصل الأمر إلى أن يزيد عدد مؤيدي العمليات الاستشهادية (حتى وإن كانت ضد المدنيين الإسرائيليين) في استطلاعات الرأي العام المحايدة في الضفة والقطاع إلى نحو 80%. وقد وضعت الانتفاضة مشروع التسوية في مهب الريح. وإذا كان هذا المشروع يمشي على عُكَّازين في السنوات الماضية، فقد بدا عاجزاً حتى عن استخدام العكازات!!

أما في الجانب "الإسرائيلي" الصهيوني فإن الرغبة في التسوية السلمية ترتكز أساساً على قضية جوهرية تؤرِّق قادته وهي التحول إلى كيان سياسي "طبيعي " في المنطقة. وتحويل النظرة إلى الكيان الصهيوني من كيان "سرطاني" وخطر يجب استئصاله، إلى "ظاهرة صحية" طبيعية. لأن الجانب الصهيوني يدرك تماماً أن لا مستقبل له في المنطقة دون ذلك. وأنه ما دامت حالة العداء موجودة وما دامت المعركة معركة أجيال متواصلة، فإن العرب والمسلمين سيملكون يوماً ما -

مهما طال - أدوات القوة والدمار الشامل، كما لن تبقى الظروف السياسية العربية والإسلامية والدولية على حالها إلى الأبد، وبالتالي فإن هذا الكيان سيبقى مهدداً بالزوال لحظة تغير موازين القوى.

لقد دفع هذا الشعور رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ناحوم جولدمان N. Goldman (1956 - 1968)، وهي المنظمة التي أنشأت الكيان الصهيوني إلى القول "لا يوجد لإسرائيل مستقبل على المدى الطويل دون تسوية سلمية مع العرب". بل واعترف أن بن جوريون (الذي قام على أكتافه إنشاء الكيان الصهيوني، وكان أول رئيس وزراء له والشخصية الأولى فيه حتى نحو 1963) قال له سنة 1956 إن الدولة اليهودية ستستمر في العشر أو الخمس عشر سنة القادمة ولكن احتمالات وجودها بعد ذلك هي 50%. وعلى هذا فإن الجانب الصهيوني بحاجة ماسة إلى تسوية تضمن بقاءه. وأفضل وقت يمكن عقد تسوية فيه هو هذا الوقت الذي اجتمعت فيه خمسة عناصر قلما تجتمع في ظرف تاريخي واحد وهي:

.1قوة الكيان الصهيوني بحيث يستطيع هزيمة البلاد العربية مجتمعة.

.2قوة النفوذ اليهودي الصهيوني الدولي، وبلوغه درجة كبرى من العلو في الأرض، تمكنه من الضغط والتأثير على القرار السياسي في الولايات المتحدة ومعظم الدول الكبرى.

.3وقوف الدولة الأقوى في العالم "الولايات المتحدة" مع الكيان الصهيوني، وتحالفها الاستراتيجي معه. وخضوع العالم حالياً لوضع "أحادي القطبية "بقيادة الولايات المتحدة وحدها.

.4حالة ضعف وعجز وانهزام عربي وإسلامي عام.

.5إن م.ت.ف وهي الطرف الذي يمثل الفلسطينيين قد دخلت بقوة في مشروع التسوية، وقبلت بالاعتراف بالكيان الصهيوني، وحقه في العيش ضمن حدود آمنة على 77% من أرض فلسطين التاريخية.

لكن الصهاينة ينقسمون إلى مدرستين تجاه التسوية السلمية، وشكل تحقيقها:

المدرسة الأولى: مدرسة حزب العمل ومن يدور في فلكه، وهو الحزب الذي قام على عاتقه إنشاء الكيان الصهيوني وقيادته حتى سنة 1977 (ثم تداول القيادة مع الليكود). وهي مدرسةٌ تركز على الحفاظ على الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي، وتسعى بشكل أكبر إلى التحول إلى كيان طبيعي في المنطقة. هي بالتالي لا تضع في هذه المرحلة عملية التوسع الجغرافي على رأس أولوياتها، لأنها تدرك أن ضم أراضي جديدة يسكن عليها ملايين العرب، في الوقت الذي نضبت فيه ينابيع الهجرة اليهودية ... سيؤدي إلى فقدان الكيان هويته اليهودية، كما سيشغله بمصاعب أمنية واقتصادية كبيرة، ولذلك تسعى هذه المدرسة لتحقيق مخططها الصهيوني في هذه المرحلة من خلال الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وتحولها إلى كيان طبيعي من خلال إيجاد أوضاع سياسية وثقافية وإعلامية وأمنية تخدم مثل ذلك التصور. والمنظِّر الرئيسي له الآن هو شمعون بيريز الذي طرح أفكاره من خلال كتابه "شرق أوسط جديد."

المدرسة الثانية: مدرسة حزب الليكود، وهو الحزب الذي يتداول السلطة مع حزب العمل منذ 1977 (بيغن - شامير - نتنياهو - شارون ..). وهي مدرسة تمجِّد استخدام القوة، وتؤكد على فكرة الحدود التاريخية للكيان الإسرائيلي. وكان مؤسس الحزب ورئيسه بيغن يقول "أنا أقاتل، إذن أنا موجود"، وهو وحزبه يَعدَّان الأردن أرضاً إسرائيلية محتلة. ومع ذلك فإن هذه المدرسة مستعدة للتعاطي مع العمل السياسي وفق ما يخدم المصلحة الإسرائيلية تكتيكياً. لكن هذه المدرسة لا تثق بأن العرب والمسلمين سيتحولون يوماً ما إلى أصدقاء، وهي ليست مطمئنة إلى فكرة التحول إلى كيان طبيعي، وإن كانت ترغب بذلك. كما أنها لا ترى في ظلِّ الأوضاع وموازين القوى التي تمثل إلى صالحها بشكل صارخ ما يجبرها على تقديم تنازلات للفلسطينيين والعرب. وترى أن الأفضل هو العمل الحثيث على استجلاب مزيد من اليهود وتهويد للضفة والقطاع، وبناء حقائق على الأرض يستحيل التنازل عنها، وخلال ذلك الزمن إما أن يستجيب العرب والفلسطينيون للتصور الليكودي للتسوية (حكم ذاتي على السكان وليس على الأرض)، أو أن يكون قد تم تهويد الأرض. كما يأمل بعض المحسوبين على هذه المدرسة بتحقيق تهجير طوعي أو قسري للفلسطينيين من الأرض المحتلة سنة 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة ... وبذلك "يحلّون المشكلة من جذورها" ويجيبون على مسألة تحدي بقاء الدولة اليهودية.

وعلى ذلك، فإن إشكالية التسوية عند الصهاينة مرتبطة بعملية المزاوجة بين مثلث:

.1الحفاظ على الأمن.

.2والحفاظ على الأرض.

.3والحفاظ على الهوية اليهودية للدولة.

وقد تختلف أضلاع المثلث وزواياه عند جهة دون أخرى بناء على ترتيب الأولويات أو تحليل الأمور. لكن هناك قواسم مشتركة بين كافة الأطراف الصهيونية من أقصى يمينها إلى أقصى شمالها:

.1لا تنازل عن الأرض المحتلة سنة 1948 أي نحو 77% من أرض فلسطين.

.2لا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة عام 1948، لأنه يعني عملياً فقدان اليهود للأغلبية السكانية وفقدان المشروع الصهيوني لأساس تكوينه، وهو بناء الدولة اليهودية. (اللاجئون الفلسطينيون الذين ينتمون إلى مدن وقرى وبادية الأرض المحتلة سنة 1948 يقدرون بخمسة ملايين ومائة ألف حالياً، فلو عاد هؤلاء وانضموا إلى إخوانهم المليون و150 ألف فلسطيني لا يزالون يعيشون تحت حكم الكيان الإسرائيلي في أرض الـ1948 لأصبح عددهم أكبر من المجموع الكلي لليهود في فلسطين. إذ يقدر عدد اليهود في فلسطين المحتلة بخمسة ملايين حسب إحصاءات سنة 2000.(

.3لا تزال الأغلبية الساحقة لكافة التيارات الصهيونية ترفض التنازل عن السيادة عن القدس الشرقية، وخصوصاً منطقة المسجد الأقصى، باعتبارها "جبل المعبد."

.4توافق كافة الأطراف الصهيونية أن الدولة الفلسطينية إذا ما قامت في الضفة والقطاع فيجب ألا تكون مكتملة السيادة بالمفهوم المتعارف عليه سياسياً ودولياً، كأن تكون منـزوعة من السلاح الثقيل، وأن تضمن الأمن الصهيوني من جهتها.

وأن على العرب والفلسطينيين الذين لا تعجبهم القواسم الصهيونية المشتركة، أن يبحثوا عن حل غير التسوية السلمية. وقد يوافق الصهاينة على عودة رمزية لنسبة ضئيلة من اللاجئين، وقد يوافقون على بعض الترتيبات الحدودية بتبادل بعض الأراضي، بشرط ألا يغير ذلك من جوهر الأوضاع.

وقد انعكست مفاوضات كامب ديفيد (يوليو 2000) وانتفاضة الأقصى (منذ 28 سبتمبر 2000) على مزاج المجتمع الصهيوني تجاه التسوية. إذ ظن "الإسرائيليون" أنهم قدموا أفضل ما لديهم في المفاوضات "دونما فائدة"، وأدت حالة "الإحباط" هذه إلى تزايد الشعور بأن الفلسطينيين لا تنفع معهم سوى لغة القوة. وقوّت الانتفاضة هذه المشاعر فانزوى ما يسمى بتيار "معسكر السلام" الإسرائيلي، بل وأظهرت الكثير من رموزه عنفاً وتطرفاً وشراسة كبيرة. وتمكن تيار الليكود من الفوز بانتخابات رئاسة الوزراء بأغلبية تاريخية لم يسبق لها مثيل (بفارق 25.7%) وظلت إلى الآن استفتاءات الرأي العام تدفع باتجاه الخيار الأمني، واستخدام وسائل أكثر وحشية وعنفاً.

وما يهمنا الإشارة إليه هنا الآن هو أن التيار المعادي للتسوية السلمية، وفق الحد الأدنى الفلسطيني، بل ووفق الحد الذي طرحه حزب العمل هو تيار واسع قوي يمكن أن يتسبب في إسقاط التسوية أو تعطيلها، وهو ليس تياراً معارضاً بعيداً عن السلطة، وإنما هو تيار يشارك في الحكم بل وينفرد به أحياناً عديدة، كما حدث خلال الخمس وعشرين سنة الماضية. وبالتالي فهو ليس مجرد تيار معارض يمكن قمعه وإسكاته كما يحدث في بلادنا العربية.

إن سلوك المجتمع الصهيوني النفسي العام يتأثر أساساً بقضيتين أو عقدتين اثنتين:

الأولى: الأمن.

والثانية: الوضع الاقتصادي.

ولا شك أن هناك عوامل أخرى تلعب دورها كالجوانب الدينية والتاريخية. لكن عقدتا الأمن والمال هما جزء من التكوين التراثي الديني التاريخي اليهودي نفسه. وقد أشار إلى جانب منهما القرآن الكريم، إذ قال تعالى: "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة يود أحدهم لو يعمَّر ألف سنة ..."، وذكر الله تعالى قول اليهود: "إن الله فقير ونحن أغنياء."

وهاتان القضيتان لهما دورهما الجوهري في صناعة الرأي العام "الإسرائيلي"، وفي صناعة القرار السياسي، وفي سلوك الفرد "الإسرائيلي" العادي. وعادة ما يتعامل المجتمع الصهيوني مع مشروع التسوية حسب ما يمكن أن يوفر له من أمن ومنافع. ولذلك فإنهم عندما تعاملوا مع السلطة الفلسطينية كان كل شيء مرهوناً بما

يمكن أن توفر لهم السلطة من أمن من خلال تولي مهمة قمع المعارضة الفلسطينية ومنعها من مواصلة الكفاح. ولم يتعاملوا معها بروح الشريك السياسي المكافئ، بقدر ما أرادوا التعامل معها كوكيل يتولى تنفيذ "المهام القذرة" بالنيابة معها. ولذلك عندما اندلعت الانتفاضة ارتفعت الأصوات بوجوب تغيير ياسر عرفات واستبداله، وكأنما هو موظف لديهم، وليس باعتباره شخصاً آخر يمثل شعباً آخر.

إن فكرة المشروع الصهيوني نفسه قائمة على إقناع اليهود بتوفير الأمن لهم والذي فقدوه بسبب ظهور المشكلة اليهودية في شرق أوربا، وتداعيات اضطهاد الزعيم الألماني هتلر لهم. ولأن "رأس المال جبان" فإن المشاكل الأمنية تؤدي عادة إلى أزمات اقتصادية، وهروب المال وأصحابه طلباً للسلامة. وهذا يُفسر جانباً من الهجرة اليهودية المعاكسة إلى أوربا وأمريكا بأعداد ضخمة إثر اندلاع انتفاضة الأقصى.

وعلى ذلك فإن السلوك "الإسرائيلي" يتجه عادة إلى التشدد والتصلب والقسوة في أثناء الأزمات في سبيل المحافظة على الأمن. لكنه لا يستطيع تحمُّل مشاكل وتحديات أمنية حقيقية ودائمة. وهذا ما يفسر قسوته في الرد لمحاولة حسم الأمور بسرعة. لكن المقاومة إذا صبرت وصمدت واستمرت في ضربها الموجع بحيث جعلت التكاليف "الإسرائيلية" أعلى من المكاسب، فإنه سيرتد ليحاول أن يجد الأمن في التسوية أو الانسحاب بعد أن فشل في إيجاده عبر آلة الحرب. وطبيعة المجتمع الصهيوني لا تميل إلى التضحية والموت في سبيل المبادئ، ولا تتحمل الخسائر البشرية كثيراً. ونقطة الضعف هذه لديهم، هي نقطة القوة لدى المسلمين. وهي التي أدت في النهاية إلى انسحاب الكيان الصهيوني من جنوب لبنان دون قيد أو شرط.

وبشكل عام، فمن المتوقع أن يستمر "المجتمع الإسرائيلي" على تشدده وأن تستمر السياسيات الحكومية "الإسرائيلية" على تصلبها وفظاظتها، طالما لا تزال موازين القوى تميل إلى صالحها، وطالما لم تفقد أملها في سحق الانتفاضة. ولذلك فإن قدرة الانتفاضة على الاستمرار ستؤدي إلى سقوط شارون وسقوط الخيار الأمني الإسرائيلي. لكن القيادة السياسية الفلسطينية والعربية -على الأغلب - لن تستثمر ذلك باتجاه مشروع تحرير، وإنما باتجاه تسريع مشروع التسوية نفسه وفق ظروف أفضل بالنسبة لها.

انعكاسات مشروع التسوية على المنطقة

حقق المشروع الصهيوني نجاحاً كبيراً عندما عقد اتفاقية التسوية مع مصر أكبر وأقوى البلاد العربية، حيث تمكن من تحييدها وعزلها لسنوات عن محيطها العربي، مما هيأ له فرصة الاستفراد بشكل أفضل في تنفيذ مشروعه في المنطقة، فتضاعفت وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة والقطاع، وتم ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان. في الوقت الذي نحَّى فيه العرب جانباً الخيار العسكري مع خروج مصر من المعركة.

على أن توقيع قيادة م.ت.ف على اتفاقات أوسلو (1993)، وتوقيع الأردن على اتفاقات وادي عربة (1994) قد أدخل المنطقة في أوضاع جديدة. وبدا أن الكيان الصهيوني أخذ بالتحول إلى كيان طبيعي في المنطقة ... بينما أخذت تتصاعد وتيرة التطبيع وفتح العلاقات العربية والإسلامية مع الكيان الصهيوني. ولولا أن المقاومة الفلسطينية قد استمرت تحت قيادة حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية، ولولا أن الصهاينة قد استمروا في عنجهيتهم وإرهابهم وتسويفهم، ولولا أن انتفاضة الأقصى قد تفجرت، ولولا أن الشعوب العربية والإسلامية لا تزال ترفض بقوة التعامل مع الكيان اليهودي - الصهيوني ... لولا ذلك لربما سار التطبيع مسيرة كبيرة.

إنه إن قُدِّر لهذا المشروع النجاح وفق التصور "الإسرائيلي" - الأمريكي فإنه سيكون له انعكاسات خطيرة على المنطقة العربية والإسلامية، وبسبب المساحة الضيقة للكتابة في هذه الدراسة فإننا نحيل القارئ الكريم لبعض الدراسات المتخصصة، مثل كتاب التطبيع لغسان حمدان، وغيره كما يظهر في الهامش[73]، ونظهر هنا أبرز الآثار:

فمن الآثار السياسية للتسوية:

-تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على "شرعية" فلسطينية - عربية.

-تكريس حالة التجزئة والقطرية والضعف في العالم العربي، وهي حالة لا يمكن أن يستمر الكيان الصهيوني بدونها.

-إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار تقسيم فلسطين، وحق

اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض 1948.

-زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني، حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.

-قمع كافة الحركات الإسلامية والوطنية المعارضة للتسوية في البلاد العربية، وقطع الطريق عليها للوصول إلى الحكم وفق الطرق الدستورية.

-وهذا، سيؤدي تراجع مسار "الديموقراطية" والحريات في العالم العربي، مما سيحدث حالة احتقان وأزمات داخلية كبيرة.

-هناك مخاوف كبيرة حقيقية من أن تمارس "إسرائيل" دور شرطي المنطقة الذي يحمل عصاه الغليظة لكل من يخرج عن "الطاعة."

-هناك احتمالات كبيرة أن تستمر البلاد العربية تدور في فلك التبعية للقرار السياسي "الإسرائيلي" - الأمريكي - الغربي.

-توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.

وفي الجانب الاقتصادي:

-سيستفيد الكيان الصهيوني من القدرات المالية الهائلة والإمكانات الاقتصادية التي لديه في محاولة السيطرة على اقتصاديات المنطقة.

-ستنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية - الإسلامية للكيان الصهيوني التي كلفته عشرات المليارات من الدولارات.

-ستوفر أجواء التسوية فرص نمو اقتصادي أفضل للكيان "الإسرائيلي" وهذا ما حدث فعلاً خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إذ قفز الناتج القومي "الإسرائيلي" من 15.3 مليار دولار أمريكي سنة 1983 إلى 105.4 مليار سنة 1999، وارتفع دخل الفرد "الإسرائيلي" إلى 18.300 دولار أمريكي ليشكل أحد أعلى الدخول في العالم.

-سيقوم الكيان الصهيوني بالاستثمار الاقتصادي في المنطقة حيث هناك عمالة أرخص، وشركات غير قادرة على المنافسة، مما يفتح المجال إلى مزيد من الأرباح. وسيكون أقدر على الإضرار بالاقتصاد المحلي لأي دولة عن طريق ضرب الأسعار أو السحب المفاجئ للأموال أو طرد العمال وغير ذلك. وهناك أخبار كثيرة عن نتائج سلبية ومأساوية أحياناً للتعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني، فقد تحدثت تقارير عديدة عن دمار في محاصيل القمح والقطن المصرية باسم استخدام بذور مستوردة من الكيان الإسرائيلي كما حدث دمار مماثل في محاصيل الطماطم في المغرب للسبب نفسه.

وفي الجانب العسكري والأمني:

-تعمل الدول العربية - وعملت - على منع استخدام أراضيها كقواعد للعمل الفدائي، ومنع أي عمليات فدائية عبرها، وعلى حماية الحدود "الإسرائيلية" من جهتها.

-تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، ومنع الدول العربية من تطوير قدراتها العسكرية.

-تسهيل النشاط التجسسي "الإسرائيلي" في البلاد العربية تحت غطاء السفارات والسياحة والوفود وغيرها.

وفي الجانب الثقافي:

-إعادة النظر في مناهج التدريس، وحذف الآيات والأحاديث والمواد الدراسية المعادية لليهود والكيان الإسرائيلي (وقد حدثت العديد من المراجعات فعلاً.(

-منع المواد الإعلامية والثقافية التحريضية وخطب الجمعة الموجهة ضد اليهود والكيان الصهيوني.

-استخدام وسائل الإعلام والثقافة لتقديم صورة إيجابية عن اليهود والكيان الصهيوني.

-التوقف عن تدريس قضية فلسطين، وعدم الإشارة إلى فلسطين بحدودها

التاريخية. وتقديم "إسرائيل" بدلاً عنها ككيان جغرافي مجاور.

-إلغاء روح الجهاد، وإضعاف روح المقاومة والتضحية واعتبارها إرهاباً.

-فتح المجال للمواد الثقافية اليهودية والرؤى الصهيونية لغزو عقول العرب والمسلمين.

وفي الجانب الاجتماعي:

-استجلاب الكتب والدوريات والبرامج والأفلام الإسرائيلية الصهيونية التي تحمل في جنباتها الكثير من الفساد والتحريض على الرذيلة.

-ظهرت الكثير من الدلائل على قيام المخابرات "الإسرائيلية" بتعمد ترويج المخدرات في مصر وغيرها.

-ظهرت العديد من الدلائل على تعمد الصهاينة إرسال شبكات فساد إسرائيلية من العاهرات وبائعات الهوى بقصد إفساد القيم في المجتمع المصري والأردني)اللذين وقعا معاهدتا سلام). كما كشفت حالات تعمد نشر مرض الإيدز، حيث اعترفت عدد من الفتيات اليهوديات بتجنيد الموساد لهن بعد إصابتهن بالإيدز، حيث تم إقناعهن بالذهاب إلى الأندية الليلية ونشر الإيدز باعتباره خدمة قومية للكيان الإسرائيلي، وقد نشرت مجلة المجلة السعودية تحقيقاً عن هذا الموضوع.

-تشجيع وتمويل الرحلات واللقاءات الشبابية المختلطة بين الجنسين من عرب ويهود، نشراً للفساد، وتجنيداً للشباب في "الموساد" الإسرائيلي.

الحكم الشرعي للتسوية السلمية مع الكيان "الإسرائيلي"

تؤكد معظم فتاوى العلماء المسلمين الموثوقين على حرمة التسوية السياسية مع الكيان الإسرائيلي، وقد كان هناك حالة إجماع على إصدار مثل هذه الفتاوى من العلماء المسلمين المشهورين سواء كانوا رسميين أو غيرهم، وقد استمر ذلك حتى سنة 1977 عندما قام السادات بزيارة إلى الكيان الإسرائيلي حيث صدرت بعض

الفتاوى الرسمية من بعض المؤسسات المصرية لدعم موقفه في ضوء المعارضة الشعبية الواسعة في معظم أرجاء العالم الإسلامي. وبشكل عام لجأت الأنظمة لتبرير مواقفها السياسية لتحصيل فتاوى من علماء موظفين لديها. غير أن التيار العام لعلماء المسلمين غير المرتبط بالخوف على الوظيفة والمصلحة استمر في تأكيد تحريم التسوية السلمية إلى وقتنا هذا.

وقد صدرت مئات الفتاوى بهذا الصدد منذ قرار الأمم المتحدة إنشاء الكيان الإسرائيلي. وتحمل الفتاوى عادة نفس المضامين الأساسية دونما أي اختلاف جوهري. وأبرز هذه المضامين:

1. إن فلسطين أرض عربية إسلامية.

2. فلسطين ملك لأجيال المسلمين، وليس لأحد حق التنازل عنها كائناً من كان.

3. الجهاد هو طريق التحرير.

4. اليهود الصهاينة معتدون غاصبون، ولا يجوز إقرار الغاصب على ما اغتصبه.

5. ضرورة إعادة القضية إلى هويتها الإسلامية، وتعبئة طاقات الأمة باتجاهها.

ومن نماذج الفتاوى، الفتوى التي أصدرها علماء الأزهر إثر قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947 والتي جاء فيها "إن قرار هيئة الأمم المتحدة قرار من هيئة لا تملكه، وهو قرار باطل جائر ليس له نصيب من الحق ولا العدالة، ففلسطين ملك العرب والمسلمين ... وليس لأحد كائناً من كان أن ينازعهم فيها أو يمزقها ... اعلموا أن الجهاد قد أصبح فرض عين على كل قادر بنفسه أو ماله، وأن من يتخلف عن هذا الواجب فقد باء بغضب من الله وإثم عظيم"[74].

وفي عام يناير 1956 أصدرت لجنة الفتوى في الأزهر فتوى تقول إن "الصلح مع إسرائيل - كما يريده الداعون إليه - لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه، وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه" وأضافت إن على المسلمين "أن يتعاونوا جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم لرد هذه البلاد إلى أهلها ...، وأن يعينوا المجاهدين بالسلاح وسائر القوى على الجهاد في هذا السبيل ... ومن قصَّر في ذلك

أو فرَّط فيه أو خَذَّل المسلمين عنه أو دعا إلى ما من شأنه تفريق الكلمة وتشتيت الشمل والتمكين لدول الاستعمار والصهيونية من تنفيذ خططهم ضد العرب والإسلام ... فهو - في حكم الإسلام - مفارق جماعة المسلمين ومقترف أعظم الآثام"[75].

وجاء في فتوى شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية الشيخ حسن مأمون "إن ما فعله اليهود في فلسطين هو اعتداء على بلد إسلامي يتعين على أهله أن يردوا هذا الاعتداء بالقوة حتى يُجلوهم عن بلدهم، ويعيدوها إلى حظيرة البلاد الإسلامية وهو فرض عين على كلٍّ منهم، وليس فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. ولما كانت البلاد الإسلامية تعتبر كلها داراً لكل مسلم فإن فرضية الجهاد في حالة الاعتداء تكون واقعة على أهلها أولاً، وعلى غيرهم من المسلمين المقيمين في بلاد إسلامية أخرى ثانياً، لأنهم وإن لم يُعتد على بلادهم مباشرة إلا أن الاعتداء قد وقع عليهم بالاعتداء على بلد إسلامي هو جزء من البلاد الإسلامية.

...الصلح إذا كان على أساس ردِّ الجزء الذي اعتُدي عليه إلى أهله كان صلحاً جائزاً، وإن كان على إقرار الاعتداء وتثبيته فإنه يكون صلحاً باطلاً، لأنه إقرار لاعتداء باطل، وما يترتب على الباطل يكون باطلاً مثله"[76].

وفي فبراير 1968 أصدر العلماء المشاركون في المؤتمر الإسلامي الدولي في باكستان فتوى جاء فيها "أن الصلح مع هؤلاء المحاربين لا يجوز شرعاً، لما فيه من إقرار الغاصب على غصبه، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه. فلا يجوز للمسلمين أن يصالحوا هؤلاء اليهود المعتدين، لأن ذلك يمكِّنهم من البقاء كدولة في هذه البلاد الإسلامية المقدسة. بل يجب على المسلمين أن يبذلوا قصارى جهودهم لتحرير هذه البلاد"[77].

وأعد د. محمد عثمان شبير دراسة حول هذا الموضوع بعنوان "حكم الصلح مع اليهود" سنة 1983، ثم اختصرها على شكل فتوى في أكتوبر 1989 جاء فيها:

"أما بعد ... فإن الصلح مع اليهود اليوم لا يجوز شرعاً لعدم توفر أي شرط من شروط عقد الصلح فيه. فقد وضع علماؤنا الأماجد شروطاً ينبغي أن تتوفر في عقد الصلح مع المحاربين من غير المسلمين ومن هذه الشروط:

الشرط الأول: أن يتولى عقد الصلح إمام المسلمين أو نائبه، فإن لم يكن فأهل الحل والعقد، ممن تنطبق عليهم المواصفات الشرعية، وإلا اعتبر العقد غير صحيح عند جمهور الفقهاء. وينبغي على إمام المسلمين ألا ينفرد بمثل هذا القرار الخطير، وإنما يجب عليه مراجعة العلماء العاملين الذين نذروا حياتهم لله تعالى ولمصلحة الأمة، وأي قرار يصدر على غير هذه الصفة فلا يصح.

والملاحظ اليوم أن قرار الصلح مع اليهود يتخذ في غياب العلماء المخلصين الحريصين على مصلحة الأمة، فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.

الشرط الثاني: أن يتحقق من الصلح مصلحة حقيقية راجحة: كتقوية المسلمين والاستعداد لجولة قادمة.

وبتطبيق هذا الشرط على الصلح مع اليهود اليوم، نجد أنه لن يحقق للعرب والمسلمين مصلحة راجحة، وتكون المكاسب الكبرى في هذا الصلح لصالح اليهود، إذ سيحصلون بموجبه على الاعتراف الدولي الكامل بهم، وهذا بالتالي سيؤدي إلى التغلغل الاقتصادي الصهيوني في المنطقة العربية والإسلامية، ونشر الفساد والانحلال في صفوف شباب الأمة، والقيام بدور الشرطي لضرب أي تحرك عربي وإسلامي صادق، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة.

أما المصلحة التي سيجنيها الشعب الفلسطيني من وراء هذا الصلح فهي إقامة دولة هزيلة على جزء يسير من أرض فلسطين. فهذه المصلحة تتضاءل أمام المصالح التي يحققها الأعداء من وراء الصلح، فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.

الشرط الثالث: أن يخلو عقد الصلح من الشروط الفاسدة، ومثَّل الفقهاء لذلك باقتطاع جزء من دار الإسلام، وإظهار الخمور والخنازير في دار الإسلام.
وبتطبيق هذا الشرط على الصلح مع اليهود نجد أنه لا يتحقق فيه، لأن الصلح يقوم على مبدأ "مقايضة الأرض بالسلام" أي لا يمكن أن يتحقق الصلح بدون اقتطاع اليهود للجزء الأكبر من فلسطين. ومن جهة ثانية فإن الصلح سيؤدي إلى اختراق اليهود للمنطقة العربية والإسلامية لنهب ثرواتها، وإفساد شبابها، والقضاء على قوتها العسكرية والمعنوية. فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.
الشرط الرابع: أن يكون عقد الصلح مقدراً بمدة معينة، فلا يصح الصلح المؤبد، وبخاصة مع الغاصبين المعتدين على الأعراض والأديان والمقدسات

وبتطبيق هذا الشرط على الصلح مع اليهود اليوم نجد أنهم يريدونه صلحاً دائماً، يتنازل بموجبه المسلمون عن جزء كبير من الأرض المباركة، ولا يجوز لهم أن يطالبوا بذلك الجزء المقطوع فيما بعد. ولضمان ذلك لا بد أن تكون تلك الدولة التي يسعى إليها رموز الفلسطينيين في الخارج منزوعة السلاح أو مرتبطة في اتحاد كونفدرالي مع الأردن بحيث، لا تقوم لها قائمة في يوم من الأيام. فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.
فإذا كانت شروط عقد الصلح غير متوفرة في الصلح مع اليهود اليوم فلا يجوز الصلح شرعاً، ولا بد من أن تكون معاملة المسلمين لليهود قائمة على أساس الجهاد، وأنه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ويجب على المسلمين أن ينتبهوا جيداً لمخاطر الوجود اليهودي على الأمة الإسلامية، ويحذروا منها حذراً شديداً، ويخلصوا الأمة من السرطان اليهودي الذي غرس في جسمها، لئلا يستفحل أمره وينتشر خطره"[78]
وعندما قامت م.ت.ف بعقد مجلسها الوطني التاسع عشر في منتصف نوفمبر 1988، واعترفت بالكيان الإسرائيلي وقرار تقسيم فلسطين، ودخلت بشكل حثيث في عملية التسوية السلمية. قام العشرات من كبار علماء المسلمين والشخصيات الإسلامية المرموقة وقادة الحركات الإسلامية بالتوقيع على فتوى في أواخر عام 1989 بشأن الصلح مع اليهود. وجاءت توقيعات هؤلاء العلماء من 19 بلداً (مصر، وفلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، والكويت، وعُمان، وتركيا، والهند، وأفغانستان، وماليزيا، وباكستان، والجزائر، والمغرب، والسودان، وتونس، وجزر القمر، وغينيا) وشارك في التوقيع الشيخ يوسف القرضاوي ومحمد الغزالي وغيرهما ... وكانت هذه التواقيع هي ما أمكن جمعه على عجل، دونما حملة منسقة مستمرة ... وقد جاء في الفتوى:
"ونحن نعلن بما أخذ الله علينا من عهد وميثاق في بيان الحق، أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود بشبر من أرض فلسطين. وليس لشخص أو جهة أن تُقر اليهود على أرض فلسطين أو تتنازل لهم عن أي جزء منها أو تعترف لهم بأي حقٍّ فيها.
إن هذا الاعتراف خيانة لله والرسول وللأمانة التي وكل إلى المسلمين المحافظة عليها ... إننا نوقن بأن فلسطين أرض إسلامية، وستبقى إسلامية، وسيحررها أبطال الإسلام من دنس اليهود كما حررها الفاتح صلاح الدين من دنس الصليبيين. ولتعلمنّ نبأه بعد حين ..."[79].
وعندما وقعت قيادة م.ت.ف اتفاقات أوسلو في سبتمبر 1993 تتالت الفتاوى من علماء المسلمين في معظم بلدان العالم الإسلامي والمهجر بعدم جواز عقد الصلح مع الكيان الصهيوني. وكان أبرزها فتوى وقعها معظم العلماء المشار إليهم في

الفتوى السابقة مع كثيرين غيرهم. وأصدر علماء فلسطين وعلماء الأردن فتاوى مماثلة.
وقد عكست هذا الفتاوى حقيقة أن التيار السائد بين علماء المسلمين (غير الحكوميين الرسميين أي غير المحسوبين على الأنظمة التي تدعم السلام ...) هو تيار رافض للتسوية، ويعتقد بحرمتها من وجهة النظر الشرعية .

وتكمن أهمية هذه الفتاوى في تأثيرها الشعبي الواسع على جماهير المسلمين في العالم، وفي أنها تمثل قاعدة انطلاق صلبة للتيارات والحركات الإسلامية التي تتبنى الجهاد طريقاً للتحرير. كما أنها تمثل ركيزة هامة للوقوف في وجه التطبيع وإقامة أية علاقة طبيعية مع الكيان الصهيوني. وبذلك فإنهم تسهم في إبقاء وترسيخ حالة العداء، وتوجد حالة من التوتير الذي يجعل الانفجار في وجه العملية السلمية أمراً محتملاً عندما تنضج الظروف الملائمة له.

الفهرس

الجلفة (2018) دار السعادة